



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/40/854
S/17610

7 November 1985

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الأربعون

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

البنود ١٨ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٢ و ٨٤ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ١٠٢ و ١٠٤ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان

والشعوب المستعمرة

الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي

تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات

السلم

الحالة في كمبوديا

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

السنة الدولية للسلم

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم

والأمن الدوليين

العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت

النووية العراقية وآثاره الخطيرة

على النظام الدولي الثابت فيما

يتعلق باستخدام الطاقة النووية في

الأغراض السلمية وعدم انتشار الأسلحة

النووية ، والسلم والأمن الدوليين

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا
مسألة جزر ماويوت القمرية
قضية فلسطين
مسألة ناميبيا
سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة
جنوب افريقيا
قانون البحار
مؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون
الدولي في استخدام الطاقة النووية
في الأغراض السلمية
الحالة في الشرق الاوسط
الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء
الامم المتحدة
مسألة السلم والاستقرار والتعاون في
جنوب شرقي آسيا
بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون
الاقتصادى الدولى من أجل التنمية
مسألة قبرص
تنفيذ قرارات الامم المتحدة
النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق
التسلح وآثاره البالغة الضرر بسلم
العالم وأمنه
تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥١/٣٩ بشأن
التوقيع والتمديق على البروتوكول
الإضافي الأول لمعاهدة حظر الاسلحة
النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة
تلاتيلولكو)
وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة
النووية
الحاجة الملحة الى عقد معاهدة للحظر
الشامل للتجارب النووية

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية
في منطقة الشرق الأوسط
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية
في جنوب آسيا
الاتفاقية الخاصة بحظر أو تقييد استعمال
أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها
مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر
عقد اتفاقية دولية بشأن تعزيز أمن
الدول غير الحائزة للأسلحة النووية
ضد استعمال الأسلحة النووية
أو التهديد باستعمالها
الإتفاق على ترتيبات دولية فعّالة لإعطاء
الدول غير الحائزة للأسلحة النووية
ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية
أو التهديد باستعمالها
منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي
تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٠/٣٩ بشأن
الوقف الفوري لتجارب الأسلحة النووية
وحظر هذه التجارب
تنفيذ الإعلان الخاص بجعل افريقيا منطقة
لا نووية
حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة
التدمير الشامل وشبكات جديدة من
هذه الأسلحة
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة
الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية
العامة
تخفيض الميزانيات العسكرية
الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية
(البيولوجية)
التسلح النووي الإسرائيلي

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي
اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها
الإستثنائية العاشرة
تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة
سلم
المؤتمر العالمي لنزع السلاح
نزع السلاح العام الكامل
الملة بين نزع السلاح والتنمية
مسألة انتاركتيكا
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر
الابيض المتوسط
استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز
الأمن الدولي
آثار الإشعاع الذري
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق
في الممارسات الإسرائيلية التي تمس
حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة
التعاون الدولي في استخدام الفضاء
الخارجي في الأغراض السلمية
المسائل المتعلقة بالإعلام
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
مسألة الجزر الملغاشية غلوريوز وخوان
دي نوفا ويوريا وباساس دا انديا
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
تنفيذ برنامج العمل للعقد الثاني
لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري
السنة الدولية للشباب : المشاركة
والتنمية والسلم
الحالة الاجتماعية في العالم
عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة
والتنمية والسلم

ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير
المصير ولالإسراع في منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية
لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على
الوجه الفعال
القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
السياسات والبرامج المتملة بالشباب
حقوق الانسان والتطورات العلمية
والتكنولوجية
العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان
المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣
(هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من
الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
أنشطة الممالح الأجنبية ، الاقتصادية
وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
في ناميبيا وفي سائر الأقاليم
الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ،
والجهود الرامية الى القضاء على
الاستعمار والفصل العنصري والتمييز
العنصري في الجنوب الأفريقي
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات
الدولية المتملة بالأمم المتحدة لإعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر
١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لاتفولا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم نسخة من الاعلان السياسي الختامي (المرفق الاول) والاعلان
الاقتصادي (المرفق الثاني) اللذين اعتمدهما مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز

.../...

المعقود في لواندا في الفترة من ٤ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، وذلك برجاء تعميمهما على الدول الاعضاء بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البنود ١٨ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٢ و ٨٤ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ١٠٢ و ١٠٤ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) إليسيو دي فيغييريرو

السفير

الممثل الدائم

المرفق الاول

الإعلان السياسي الختامي

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٩	١٢- ١ مقدمة	- أولا
١١	٢١- ١٣ دور عدم الانحياز	- ثانيا
١٤	٣٠- ٢٢ تقييم الوضع الدولي الراهن	- ثالثا
١٦	٥٧- ٣١ نزع السلاح والامن الدولي	- رابعا
٢٤	٦٠- ٥٨ انتاركتيكا	- خامسا
٢٥	٦٤- ٦١ اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم	- سادسا
٢٥	٧٠- ٦٥ الاستخدامات السلمية للطاقة النووية	- سابعا
٢٧	١٢١- ٧١ الجنوب الافريقي	- ثامنا
٢٦	١٢٢ التعاون النووى مع جنوب افريقيا واسرائيل ..	- تاسعا
٢٧	١٢٨-١٢٣ الصحراء الغربية	- عاشرا
٢٨	١٢٩ مايوت	- حادى عشر
٢٨	١٣٠ الجزر الملغاشية	- ثانى عشر
		سيادة موريشيوس على أرخبيل تشاغوس بما فيه	- ثالث عشر
٢٨	١٣١ ديينفو غارسيا	
٢٩	١٣٤-١٣٣ تشاد	- رابع عشر
٢٩	١٥٠-١٣٥ الحالة في الشرق الاوسط	- خامس عشر
٤٢	١٧١-١٥١ قضية فلسطين	- سادس عشر
٤٦	١٧٨-١٧٢ لبنان	- سابع عشر
	 العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية	- ثامن عشر
٤٧	١٧٩ العراقية	
٤٧	١٨٦-١٨٠ قبرص	- تاسع عشر
٤٩	١٩١-١٨٧ أوروبا	- عشرون
٥٠	١٩٥-١٩٢ البحر الابيض المتوسط	- حادى وعشرون
٥١	١٩٧-١٩٦ جنوب شرقي آسيا	- ثانى وعشرون
٥١	١٩٩-١٩٨ جنوب غربي آسيا	- ثالث وعشرون
٥٢	٢٠٢-٢٠٠ كوريا	- رابع وعشرون

المحتويات(تابع)

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٥٣	٢٤٣-٢٠٢	خامس وعشرون - قضايا أمريكا اللاتينية والكاريبي
٦١	٢٤٥-٢٤٤	سادس وعشرون - عدم التدخل بجميع أنواعه
٦٢	٢٤٩-٢٤٦	سابع وعشرون - تسوية الخلافات والمنازعات بالوسائل السلمية
		ثامن وعشرون - الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء
٦٣	٢٧٠-٢٥٠	الأمم المتحدة
٦٨	٢٨١-٢٧٣	تاسع وعشرون - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
٦٩	٢٨٢	ثلاثون - السنة الدولية للشباب (١٩٨٥)
٦٩	٢٨٣٠٠	حادى وثلاثون - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمرأة والتنمية
		شان وثلاثون - الذكرى السنوية الثلاثون للمؤتمر الآسيوى
٧٠	٢٨٥-٢٨٤	الافريقي
		ثالث وثلاثون - الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لاعلان منح
٧٠	٢٩٤-٢٨٦	الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
٧٢	٢٩٩-٢٩٥	رابع وثلاثون - النظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال
		خامس وثلاثون - الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء
٧٥	٣١٠	حركة عدم الانحياز
٧٥	٣١٢-٣١١	سادس وثلاثون - مؤتمر القمة الثامن
٧٦		بلاغ لواندا الخاص بشأن جنوب افريقيا
٧٨		تذييل : بيان رئيس اللجنة السياسية

أولا - مقدمة

١- انعقد مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في لواندا بجمهورية أنغولا الشعبية في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ .

٢- وقد سبق المؤتمر اجتماع لكبار المسؤولين عقد في يومي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ .

٣- وقد اشترك في المؤتمر ممثلو البلدان والمنظمات التالية التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز : اشيوبيا ، الارجننتين ، الاردن ، أفغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، البحرين ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، سيشيل ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكامرون ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملاوي ، مالديف ، المملكة العربية السعودية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

٤- وحضر المؤتمر ممثلو البلدان والمنظمات وحركات التحرير الوطني التالية بصفة مراقبين : الامم المتحدة ، أوروغواي ، البرازيل ، الجمهورية الدومينيكية ، الفلبين ، فنزويلا ، مؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا ، المؤتمر الوطني الافريقي ، المكسيك ، منظمة الوحدة الافريقية .

٥- كما حضرت المؤتمر وفود ضيوف من البلدان والمنظمات التالية : اسبانيا ،

البرتغال ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، جامعة الدول العربية ، رومانيا ، السويد ، سويسرا ، فنلندا ، الكرسي الرسولي ، لجنة الصليب الأحمر الدولية ، مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، النمسا .

٦- وفي الجلسة الافتتاحية ، تشرف المؤتمر بالاستماع الى خطاب ملهم هام ألقاه فخامة السيد خوسيه ادواردو دوس سانتوس ، رئيس جمهورية أنغولا الشعبية . وقد أثنى على الخطاب بوصفه إسهاما هاما ومبدأ مناسباً للمؤتمر ، واعتمد بوصفه وثيقة رسمية من وثائقه .

٧- كما تشرف المؤتمر بتلقي رسالة من فخامة السيد راجيف غاندي ، رئيس وزراء الهند ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز .

كذلك تشرف المؤتمر بتلقي رسالة من فخامة السيد عبده ضيوف ، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية .

٨- وقام المؤتمر بتأيين الراحلة شريماتي أنديرا غاندي ، رئيسة وزراء الهند ورئيسة حركة عدم الانحياز ، التي كانت بطلة من أبطال عدم الانحياز لم تعرف الكلل ، وأثرت بنشاطها وحيويتها على قيادة الحركة ، وتركت بصمة دائمة عليها .

٩- كما حيّا المؤتمر ذكرى الرئيس الراحل فوربس برنهام ، رئيس غيانا ، الذي كان دعامة راسخة من دعائم حركة عدم الانحياز ، وأسهم فيها إسهاما بارزا .

١٠- وأشار الوزراء إلى تدهور الحالة في جنوب افريقيا وفي منطقة الجنوب الافريقي بأسرها ، وذلك نتيجة لسياسة الفصل العنصري التي تشكل تهديدا أكبر للسلم والأمن . وفي هذا الاطار أكدوا الالهية السياسية الخاصة لعقد المؤتمر في جمهورية أنغولا الشعبية ، التي هي دولة من دول خط المواجهة ، تقف في طليعة الكفاح المناهض لنظام الفصل العنصري البغيض . كما أعربوا عن التضامن التام لحركة بلدان عدم الانحياز مع حكومة وشعب أنغولا ، بمناسبة الذكرى العاشرة لاستقلال ذلك البلد ، في جهودهما الرامية إلى تعزيز استقلالهما الوطني ، وحماية سلامتهما الاقليمية ، والاضطلاع بحرية بمهمة التنمية الوطنية . كذلك أعرب الوزراء عن تضامنهم مع شعبي جنوب افريقيا

وناميبيا المقهورين ، وكذلك مع دول خط المواجهة ، التي هي في مهب سياسة العدوان والتخويف وزعزعة الاستقرار التي تمارسها بريتوريا .

ولهذا الغرض ، وجهوا رسالة تأييد إلى نيلسون مانديلا ، وعن طريقه إلى الأغلبية المقهورة في جنوب افريقيا ، أعربوا فيها عن تأييدهم لكفاحها الشرعي من أجل استعادة حقوقها المدنية والسياسية على أساس المساواة والعدل والمبادئ الديمقراطية .

١١- وقد اكتسب المؤتمر أهمية خاصة بسبب انعقاده عشية احتفال الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الأربعين لانشائها . وقد أشار الوزراء إلى أن الايمان الراسخ بالأمم المتحدة ما فتئ يمثل اتجاهها رئيسيا لحركة بلدان عدم الانحياز ؛ ذلك أن الأمم المتحدة تمثل أسمى تطلعات البشرية نحو السلم والحرية والتقدم وكرامة الانسان .

١٢- وأكد الوزراء من جديد الالتزام القائم على المبدأ لبلدان عدم الانحياز بالامتثال باخلاص للمبادئ والاهداف الأصلية لسياسة عدم الانحياز على النحو المحدد في مؤتمرات القمة المتعاقبة المعقودة في بلغراد والقاهرة ولوساكا ومدينة الجزائر وكولومبو وهافانا ونيودلهي ، مؤكدين أن ذلك الالتزام مازال ضروريا لاستمرار الحركة في القيام بدورها الرئيسي في الشؤون الدولية .

ثانيا - دور عدم الانحياز

١٣- عندما يُنظر إلى الحركة في إطار الكفاح ضد الاستعمار والاستقطاب المتزايد السائد في العلاقات الدولية والناشئ عن التكتلات العسكرية والتحالفات العسكرية والحرب الباردة ، يلاحظ أن الحركة قد دأبت على النضال من أجل التحرير الشامل لشعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والانحاء الأخرى من العالم . فعلى مدى السنين ، وبالرغم من وجود عقبات كثيرة ، أحرزت الحركة وسياسة عدم الانحياز نجاحات كبيرة وواصلت القيام بدور حاسم في الجهود الرامية الى تشجيع قيام نظام عالمي جديد مبني على المساواة والعدالة والسلم .

١٤- والتطور الأخير في الحالة الدولية يبرر تماما سياسة عدم الانحياز ومبادئها وأهدافها ، باعتبارها عاملا من العوامل العالمية الايجابية المستقلة عن التكتلات في العلاقات الدولية . ومازالت هذه السياسة تسهم في الجهود الرامية الى تعزيز السلم

ونزع السلاح وتخفيف حدة التوترات الدولية وإيجاد حل عادل وسلمي للمشاكل الدولية والتنمية الاقتصادية ، وقد كانت حركة عدم الانحياز هي النتيجة الحتمية للحاجة التي شعرت بها البلدان المستقلة حديثا في جميع أنحاء العالم والمتعلقة بحماية وتعزيز استقلالها الوطني . وقد رأت هذه البلدان في عدم الانحياز أداة حاسمة لممارسة سيادتها الكاملة فيما يتعلق بالمسائل السياسية والاقتصادية .

١٥- ولاحظ الوزراء أن المؤتمر عقد عشية الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء حركة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة الأول المعقود في بلغراد في عام ١٩٦١ . ولاحظوا كذلك مع الارتياح أن الحركة برهنت ، على نحو ثابت ، طيلة ما يقرب من عقدين ونصف من وجودها على جاذبيتها وأهميتها وحيويتها ، ولعبت دورا متزايدا الأهمية في العلاقات الدولية .

١٦- وأكد الوزراء المجال العالمي لمساهمة حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية المعاصرة ، وكذلك المجال العالمي لمبادئ حركة بلدان عدم الانحياز ومقاصدها . وتمثل سياسة حركة عدم الانحياز ، القائمة على أساس مبادئها وطابعها الأصليين ، في الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والهيمنة ، والعدوان الأجنبي ، والاحتلال ، والسيطرة ، والكفاح أيضا ضد الفصل العنصري والعنصرية بما في ذلك الميونيونية وجميع أشكال التبعية والتدخل بجميع أشكاله والضغط ، وضد تقسيم العالم إلى تكتلات ومناطق نفوذ . وهي ترفض رفضا باتا فرض أية شروط مسبقة على سياسات الدول الأعضاء بناء على انتمائها لتكتلات أو أحلاف عسكرية أو تحالفات .

١٧- وخدمة للسلم والأمن الدوليين ، تكافح بلدان عدم الانحياز في سبيل نزع السلاح العام والكامل ، والقضاء على مواطن التوتر والعدوان ، وتعزيز حل المنازعات الدولية بالوسائل العادلة والسلمية ، والقضاء على جميع هياكل السيطرة ، والتمييز ، والاستغلال ، والظلم ، وحل المشاكل الاقتصادية الخطيرة للبلدان النامية عن طريق إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم على الاستقلال والمساواة ، والعدل ، والتعاون فيما بين الشعوب .

١٨- ولاتزال مبادئ الحركة ومقاصدها ذات موضوعية كاملة اليوم وتكتسب أهمية واسعة النطاق نظرا لما تبديه السيطرة الاستعمارية والعنصرية من مثابرة ، ونظرا للاستقطاب المتزايد للعلاقات الدولية . وقد أضيفت إلى هذه التحديات تحديات جديدة ، لاسيما تمديد مناطق النفوذ بل ، وفوق كل شيء ، الازمة الاقتصادية الدولية التي تكتسب

أحجاماً متزايدة الحدة وبعداً سياسياً لا يمكن إغفاله . ويعتبر حجم هذه المشاكل اليوم ، أكثر من أي وقت آخر مبرراً للمراعاة مبادئ حركة عدم الانحياز ومقاصدها بدقة ، ودعم قدرتها على اتخاذ إجراءات حاسمة تستهدف إقامة نظام جديد للعلاقات الدولية يكفل لجميع الشعوب الحرية ، والسلم ، والمساواة والتنمية .

١٩- ونظراً للمنافسة المشددة بين التكتلات وما نجم عن ذلك من تدهور خطير في الوضع الدولي ، أكد الوزراء من جديد بشدة أن باستطاعة أعضاء حركة عدم الانحياز ، أن يقدموا أفضل مساهمة في تخفيف حدة التوتر الدولي بتقيدهم الشديد بالتزامهم القائم على المبدأ بالاً يصبحوا أطرافاً في مواجهة ومنافسة بين الدول الكبرى أو في أي إجراء يتخذ لتسهيل هذه المواجهة أو تعزيز التحالفات العسكرية القائمة والترتيبات المتشابكة الناشئة عنها ، لاسيما عن طريق المشاركة في الترتيبات العسكرية أو توفير قواعد وتسهيلات عسكرية لوجود عسكري خارجي متصور في إطار المنافسة بين الدول الكبرى . وفي هذا السياق أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء الوجود العسكري والأنشطة والمناورات العسكرية التي تقوم بها الدول الكبرى في أراضي بلدان عدم الانحياز وفي أجوائها الفضائية وفي مياهها الإقليمية أو في المناطق المجاورة لها ، ويرون أن هذه الأمور تولد التوتر وعدم الاستقرار ، وتعرض السلم والأمن للخطر ، وتشكل تهديداً بالتدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان .

٢٠- وقد أعاد رؤساء الدول أو الحكومات مرة أخرى التأكيد على الحاجة إلى الالتزام الصارم بمبادئ عدم التدخل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، الأمر الذي يشكل المبادئ الأساسية لعدم الانحياز . ولا يمكن تبرير وقبول انتهاك هذه المبادئ تحت أي ظرف من الظروف .

٢١- وقد لاحظ الوزراء بقلق أن عدداً متزايداً من بلدان عدم الانحياز يتعرض لجميع أنواع الضغوط التي تستهدف ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، إضعاف وحدة الحركة وتحويلها عن مبادئها وأهدافها الأصلية . وأعربوا في هذا السياق عن إيمانهم بأن الوحدة والتضامن فيما بين بلدان عدم الانحياز أكثر أهمية في ظل الازمة الدولية الحالية .

ثالثا - تقييم الوضع الدولي الراهن

٢٢- أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء التفاقم المستمر للوضع السياسي والاقتصادي الدولي بسبب استمرار الازمات والتوترات الحادة في العلاقات الدولية ، ومقاومة الاماني المشروعة للشعوب والبلدان في التحرر والتنمية غير المشروطة . ولا تزال سياسات التكتلات والمنافسات الدائرة بينها والرامية إلى توسيع مناطق النفوذ مستمرة دون هوادة ، وأدت إلى التعجيل بسباق للتسلح ذي أبعاد كمية ونوعية ، لاسيما سباق التسلح النووي . ويجري تمديد هذا السباق بحيث يشمل مناطق جديدة بما في ذلك الفضاء الخارجي . ولا يزال خطر الإبادة النووية يخيم على الانسانية . وقد كثر عن ذي قبل اللجوء إلى التهديد بالقوة أو باستخدامها ، والتدخل بجميع أشكاله ، وزعزعة الاستقرار ، والاحتلال ، والعدوان وممارسة الضغط بجميع أشكاله . وبالإضافة إلى الازمة المتزايدة الحدة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فإن هذه التطورات السلبية تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين واستقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتنميتها الاقتصادية والسياسية المستمرة ، ولاسيما بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

٢٣- إن العالم يواجه مشاكل متزايدة الصعوبة تنشأ عن التناقضات عميقة الجذور والمتداخلة في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية . وقد ظهرت الازمة الاقتصادية العالمية بوضوح في الفجوة الأخذة في الاتساع بشدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وفي الحالة الاقتصادية الحرجة للبلدان النامية التي يتعذر على الكثير منها الوفاء باحتياجات شعبه الأساسية ومتطلباته الانمائية الضرورية . وهناك مشاكل مثل زيادة الحمائية ، والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري ، واستمرار معدلات الفائدة المرتفعة ، وتزايد حدة مشكلة الدين التي اكتسبت أبعادا سياسية خطيرة ، تعرض للخطر استقرار بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى . وبغض النظر عن أن سباق التسلح يهدد بقاء البشرية ذاته ، فإنه يحول موارد هائلة لا غنى عنها لعملية التنمية ، مما يزيد من تفاقم الازمة .

٢٤- وعلى الرغم من أنه قد أمكن تجنب نشوب حريق هائل آخر على نطاق العالم طيلة الأربعة عقود الأخيرة ، مما فيه رحمة بالانسانية ، فإن المنازعات والتوتر وعدم الاستقرار لا تزال سائدة في أجزاء مختلفة من العالم ، ومستمرة أيضا فيما بين بلدان عدم الانحياز مما يسفر عن خسائر إنسانية ومادية ، وتهديد لصرح السلم والأمن الدوليين . وإن اتساع نطاق المواجهة بين الشرق والغرب بحيث يشمل المنازعات

المحلية والاقليمية يؤدي إلى زيادتها تعقيدا ، ويجعل من الصعب حلها ويعرض السلم للخطر . وإن المحاولات المبذولة في سياق المواجهة بين الشرق والغرب من أجل إعطاء صفة خاطئة لكفاح الشعوب من أجل الاستقلال والكرامة الانسانية تصل إلى حد حرمان هذه الشعوب من حق تقرير مصيرها ونيل أمانها المشروعة . ولن يكون هناك سلم في ظل ظروف المواجهة والمنافسة بين الدول الكبرى والتكتلات العظمى ، وفي ظل استمرار النظام الاقتصادي الدولي غير المتكافئ .

٢٥- ولاحظ الوزراء أن الازمة العالمية التي أثرت على جميع مجالات العلاقات الدولية يمكن حلها على أفضل صورة عن طريق الحوار لاسيما من خلال المفاوضات المتعددة الاطراف في إطار منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي العريض . إن هذه المفاوضات وحدها ، التي تشارك فيها جميع البلدان على قدم المساواة والتي تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، يمكن أن تكفل حلا شاملا للمشاكل الدولية الملحة كالسلم والأمن ونزع السلاح والتنمية وتشجيع التقدم في مختلف الميادين الأخرى لصالح البشرية جمعاء . ولاتزال بلدان عدم الانحياز مصممة على بذل أقصى الجهود في سبيل تحقيق هذه الغاية . وأكد الوزراء عزمهم على اتخاذ إجراء منسق بشأن نزع السلاح والأمن الدولي وزيادة دعم الأمم المتحدة بالوسائل المناسبة .

٢٦- ونظر الوزراء بقلق بالغ إلى المحاولات الرامية إلى إضعاف أسس نظام التعددية وتقويض الأمم المتحدة التي تمثل أسمى آمال البشرية في مستقبل أفضل . إن تلك المحاولات تتنافى مع أمان شعوب العالم المتطلعة إلى السلم والتنمية والكرامة الانسانية . وإن بلدان عدم الانحياز لعازمة على التصدي لهذا الاتجاه وإعادة تأكيد تأييدها الذي لا يتزعزع للأمم المتحدة ولمفهوم التعددية .

٢٧- ورحب الوزراء بإجراء مفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وفي حين يلاحظون بقلق أن هذه المفاوضات لم تسفر عن نتائج ملموسة حتى الآن ، فقد أعربوا عن أملهم في أن يؤدي هذا الحوار إلى تخفيف حدة التوتر في علاقاتهما المتبادلة وفي العالم بوجه عام ، والاسهام في ضمان السلم والأمن الدوليين . ونظرا لما للعلاقات بين الدولتين العظميين من أثر على المناخ الدولي العام وعلى السلم والأمن ، فقد دعاها الوزراء إلى تجنب المواجهة فيما بينهما ، وتجاوز عدم الثقة ، ومباشرة العمل على إجراء مفاوضات مسؤولة ومثمرة ، مع اتباع نهج مستقبلي ، وبروح من النية الحسنة ، واضعين في اعتبارهما مصلحة البشرية جمعاء .

٢٨- وأكد الوزراء أنه بغية أن يكون هذا الحوار مثمرا ونافعاً للعالم ، من الضروري توجيهه بما يتمشى بدقة مع مقاصد الأمم المتحدة وبغية إقامة نظام حقيقي للأمن الجماعي . وفي هذا السياق ، أعادوا تأكيد إيمانهم بأنه لا يمكن تخفيف حدة التوتر الدولي بمفة دائمة وتحقيق انفراج فعال إلا على الصعيد العالمي .

٢٩- وفي حين أحاط الوزراء علماً بأن استئناف هذا الحوار من شأنه أن يعكس رغبة في المساهمة في حل الازمات الاقليمية ، فقد أكدوا على أن تلك العملية يتعين بالضرورة ، أن تضع في الاعتبار المواقف الواضحة والقائمة على المبدأ لبلدان حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بهذه المشاكل وبأمني البلدان المعنية ومصالحها وأهدافها ، وألاً تقوم على أساس مدركات الدول العظمى .

٣٠- وأكد الوزراء من جديد عدم وجود بديل قابل للبقاء للتعاون والتعايش السلمي فيما بين الدول بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحجمها وموقعها الجغرافي ، وأن الانفراج كى يكون دائماً ، يتعين أن يكون عالمياً وشاملاً ومتاحاً للجميع يشاركون فيه لمصلحة الدول كافة . وهذا الانفراج وحده يمكن أن يؤدي إلى حلول منصفة وهادفة للمشاكل الرئيسية ، ويوفر أساساً لسلم دائم . وأكد الوزراء أن بلدان عدم الانحياز ينبغي أن تقوم بدور نشيط وإيجابي وأن تشارك في هذه العملية على قدم المساواة ، وأن تواصل تقديم مساهمة بناءة للمالح المجتمع الدولي برمته .

رابعاً - نزع السلاح والأمن الدولي

٣١ - أكد الوزراء من جديد أن نزع السلاح ، وتخفيف حدة التوتر الدولي ، واحترام حق تقرير المصير والاستقلال الوطني ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين مسائل مرتبطة بعضها ببعض بصورة مباشرة . ويعود التقدم المحرز في أي مجال من هذه المجالات بالفائدة عليها كلها ، كما تترتب على التقصير في أي مجال من المجالات ، بدوره ، آثار سلبية على المجالات الأخرى .

٣٢ - ولاحظ الوزراء بالقلق التصعيد المتجدد لسباق التسلح لاسيما في مجال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، رغم ما تولده هذه الممارسات من زيادة خطر نشوب الحرب النووية وبالتالي من تعريض بقاء البشرية للخطر .

٣٣ - ان خطر نشوب حرب نووية ينبع من وجود الاسلحة النووية ذاته وهي أكثر من مجرد أسلحة للحرب . انها أدوات للابادة الجماعية . ان خطر حدوث كارثة نووية ليس قضية بين قضايا عديدة . فمنع وقوع هذا الحدث المروع هو الشرط المسبق لجميع المساعي . ولن يجدي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة العدالة والكرامة الانسانية إلا اذا منع وقوع كارثة نووية . ويكفي وجود خطر نشوب الحرب النووية ، لأن الابادة تحدث مرة واحدة فحسب . وظل بقاء البشرية ، لفترة ٤٠ سنة تقريبا ، رهينا للمصالح الامنية التي تراها نفسها حفنة من الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها وبخاصة الدولتين العظميين الحائزتين للأسلحة النووية . والاعتماد على القدرة النووية معناه قبول مجتمع يسوده الخوف الدائم ، الامر الذي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومع النهج والمبادئ الواردة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة ، الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، ومع النهج والمبادئ الواردة في اعلانات مؤتمرات القمة لبلدان عدم الانحياز . وان مفهوم حفظ السلم العالمي عن طريق عمليات الردع هو أخطر مغالطة منطقية في الوجود ، لأن نظريات الردع النووي ليست هي الباعث على حفظ السلم والأمن الدوليين ، بل انها مصدر التصعيد المستمر للتسلح النووي ببعديه الكمي والنوعي ، وقد أدت الى مزيد من فقدان الأمن وفقدان الاستقرار في العلاقات الدولية . ولذلك ، يجد الوزراء من غير المقبول ان يظل أمن جميع الدول وبقاء البشرية بذاته رهين المصالح الامنية لحفنة من الدول الحائزة للأسلحة النووية . بل يجب أن تراعي التدابير الرامية الى منع الحرب النووية والى نزع السلاح النووي ، المصالح الامنية للدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية على السواء وضمان عدم تهديد بقاء البشرية . وقد رفضوا كل النظريات والمفاهيم المتعلقة بحيازة الاسلحة النووية واستخدامها في ظل أي ظرف من الظروف .

٣٤ - وأكّد الوزراء من جديد المبدأ القائل بوجوب المحافظة على الفضاء الخارجي - الذي هو تراث الانسانية المشترك - حصرا للأغراض السلمية ولرفاه جميع البلدان ومصلحتهم ، بصرف النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو العلمية الذي حققته ، وابقاؤه مفتوحا أما جميع الدول . وأشار الوزراء الى التزام جميع الدول بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في الأنشطة التي تضطلع بها في الفضاء الخارجي ، وحشوا جميع الدول ، لاسيما الدولتين العظميين على المساهمة بصورة نشطة في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية واتخاذ تدابير فورية لتلافي امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين . وفي هذا الصدد ، أكد الوزراء من جديد ان نزع السلاح العام الكامل ، تحت رقابة دولية فعالة يتطلب استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية دون غيرها وعدم تحويله الى ساحة

لسباق التسلح . وينبغي ان يعمل مؤتمر نزع السلاح على ابرام اتفاق أو اتفاقات حسب الاقتضاء ، لمنع امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، وحظر استخدامه لأغراض عدائية .

٣٥ - وقد أدى البحث في استحداث أجيال جديدة من أسلحة التدمير الشامل ونظم ايمالها وتجريبها وانتاجها ووزعها الى تفاقم سباق التسلح وتعميق المواجهة بين أهم الدول الحائزة للأسلحة النووية ونظم أحلافها وتتخذ الدول القوية في الوقت الراهن خطوات من شأنها أن تؤدي الى اضعاف الطابع العسكري على الفضاء الخارجي عن طريق ادخال تكنولوجيات جديدة ترمي الى تعزيز الشبكات الدفاعية في مواجهة الاسلحة النووية ، استنادا الى البحث عن "الاستقرار الاستراتيجي" المزعوم من خلال استحداث أنواع جديدة من شبكات الاسلحة الهجومية والدفاعية . ان نظرية حفظ الأمن عن طريق الدفاع الاستراتيجي وهم خادع شأنها في ذلك شأن الاعتماد على نظريات الردع النووي . وان هذا الاعتماد على الدفاع الاستراتيجي بهذا الشكل يهدد بتفاقم حالة عدم الاستقرار السائدة في العالم في الوقت الراهن والقائمة على خطر الابداء المتبادلة بدلا من تحسينها ، ويؤدي الى تصعيد سباق التسلح النووي بصورة لم يسبق لها مثيل . كما ان من شأن استحداث شبكات جديدة من الاسلحة ان يطمس معالم التمييز بين الاسلحة النووية والاسلحة التقليدية ويضفي طابع الشرعية على حيازة الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل .

٣٦ - ولاحظ الوزراء الاتفاق الذي تمّ التوصل اليه بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بدء المفاوضات بشأن مجموعة معقدة من المسائل المتعلقة بالاسلحة الفضائية والنووية ، من المقرر النظر فيها والتوصل الى حل بشأنها من حيث الترابط الموجود بينها ، وأعلنت الدولتان ان الهدف من المفاوضات هو "العمل على عقد اتفاقات فعّالة تستهدف الحيلولة دون سباق التسلح في الفضاء وانهاء هذا السباق على الارض لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء الكامل على الاسلحة النووية في كل مكان" .

٣٧ - بيد أن استئناف هذا الحوار بين أهم دولتين حائزتين للأسلحة النووية لم يتمخض حتى الآن عن نتائج ملموسة بالنسبة للأسلحة النووية . وطلب الوزراء الى الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اجراء هذه المفاوضات الثنائية بنية حسنة والتوصل ، بسرعة ، الى ابرام اتفاقات فعّالة تمشيا مع مطالب المجتمع الدولي ، المعرب عنها ، بين جملة أمور ، في العديد من القرارات

التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والاعلانات الصادرة عن حركة بلدان عدم الانحياز . وأعرب الوزراء عن أملهم في أن تتوصل الدولتان الى اتفاق عاجل للتأكيد من جديد على الحظر المفروض على استحداث أسلحة فضائية فضلا عن ابرام اتفاقات بشأن اجراء تخفيضات كبيرة في نظمها الهائلة والمتزايدة من الاسلحة النووية الاستراتيجية والمتوسطة المدى .

٢٨ - ورأى الوزراء أيضا انه يتوجب على الطرفين المفاوضين أن يذكرنا ، على الدوام ان المسألة لا تتعلق بمصالحهما الوطنية فحسب بل بالمصالح الحيوية لجميع شعوب العالم أيضا ، وبناء على ذلك ، يترتب عليهما ابلاغ الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح على النحو الواجب بالتقدم المحرز في المفاوضات الجارية بينهما ، دون المساس بحسن سير هذه المفاوضات . ولا ينبغي ان تقلل المفاوضات الشنائية بأي صورة من أهمية الحاجة الملحة الى بدء مفاوضات متعددة الاطراف في مؤتمر نزع السلاح بشأن إيقاف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي والحيلولة دون حدوث سباق للأسلحة في الفضاء الخارجي .

٣٩ - وأكد الوزراء على الحاجة الملحة الى عقد معاهدة شاملة بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية بجميع أنواعها في أي وسط الى الابد . لاسيما وأن تحقيق هذا الهدف مازال موضع سعي ومتابعة منذ فترة تربو على ٢٥ سنة ، وانها مسألة توليها بلدان عدم الانحياز أولوية عليا . ان استمرار التجارب النووية يكشف سباق الأسلحة النووية ويزيد من خطر نشوب حرب نووية . وان من دواعي الأسف ان مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الشروع في عملية اجراء مفاوضات متعددة الاطراف من أجل ابرام معاهدة بشأن حظر جميع تجارب الأسلحة النووية ، نظرا للعراقيل التي تضعها بضعة من الدول في وجهها باستمرار . ولا يوجد هناك أي سبب مقبول لارجاء ابرام هذه المعاهدة . فوسائل التحقق الموجودة حاليا كافية لضمان الامتثال لاحكام حظر الأسلحة النووية . ولا ينبغي التذرع بعدم وجود وسائل تحقق من هذا القبيل لزيادة تطوير وتحسين الأسلحة النووية . ومن الواجب المحتم على الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها أن تكف عن اعتبار الأسلحة النووية عنصرا أساسيا لضمان أمنها على حساب أمن باقي العالم ، وأن تبدأ عملية وقف اختبار الأسلحة النووية ونظم ايصالها ، وانتاجها ووزعها . وطلب الوزراء الى الدول الحائزة للأسلحة النووية ان تقدم ، أيضا ، الدليل على ارادتها السياسية من أجل تيسير ابرام هذه المعاهدة بسرعة .

٤٠ - وقالوا انه ينبغي ، أثناء اجراء المفاوضات ، فرض تجميد على جميع التجارب النووية وعلى انتاج الأسلحة النووية ووزعها .

٤١ - وكرر الوزراء الاعراب عن اقتناعهم بأنه لا يمكن ضمان السلم والامن الدوليين إلا عن طريق نزع السلاح العام الكامل ، لاسيما نزع السلاح النووي ، تحت رقابة دولية فعّالة . وفي سبيل الحيلولة بشكل فعال دون الانتشار الأفقي والعمودي للأسلحة النووية ، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية ان تتخذ تدابير عاجلة لوقف سباق الاسلحة النووية وعكس اتجاه هذا السباق . وفي انتظار تحقيق نزع السلاح النووي ، طلب الوزراء ، باسم الانسانية ، فرض حظر فوري على استخدام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذه الاسلحة أو التهديد باستخدامها . وطلبوا كذلك فرض تجميد على استحداث الاسلحة النووية وانتاجها وتخزينها ووزعها .

٤٢ - وفي انتظار تحقيق نزع السلاح النووي ، حث الوزراء كذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على تقديم التزام أو تعهد بالآ تكون البادئة باستعمال الاسلحة النووية .

٤٣ - وكرر الوزراء أيضا تأكيدهم على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ملزمة بضمان عدم تعرّض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية للتهديد أو الهجوم عليها بهذه الاسلحة وبتعديل الاعلانات التي تصدرها من جانب واحد . وبناء على ذلك ، أوصى الوزراء بمواصلة المفاوضات دون تأخير للاتفاق على ابرام صك دولي بشأن وضع ترتيبات دولية فعّالة لحماية جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها .

٤٤ - وأعرب الوزراء عن قلقهم لتزايد استخدام القوة والتدخل العسكري أكثر من أي وقت مضى ضد الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية والاقاليم الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الاجنبية التي لم يمارس شعبها بعد حقه المشروع في تقرير المصير والاستقلال وفي تحديد مصيره بحرية . وقالوا ان هذه الاعمال قد زادت من الخطر الذي يهدد أمن عدد من بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية .

٤٥ - كما شدد الوزراء على تصميمهم على اتخاذ اجراءات متضافرة بشأن نزع السلاح والامن المشترك ، وزيادة تعزيز الامم المتحدة .

٤٦ - كذلك أشار الوزراء الى أن الحد من الانشطة العسكرية التي تقوم بها الدول الكبيرة والكتل خارج حدودها وتخفيض هذه الانشطة سيشكلان عنصرا هاما في تعزيز أمن

بلدان عدم الانحياز . لذلك أعربوا عن اقتناعهم بضرورة زيادة فك الارتباط العسكري للدول الكبرى وحلفائها العسكريين تدريجيا من مختلف أجزاء العالم .

٤٧ - وأكد الوزراء ان انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية على أساس ترتيبات تتوصل اليها دول المنطقة المعنية بحرية وانما يشكل تدبيرا هاما لنزع السلاح . وينبغي تشجيع إنشاء هذه المناطق في مختلف أجزاء العالم ، على أن تكون غاية ذلك التوصل الى عالم خال تماما من الاسلحة النووية .

٤٨ - وشدد الوزراء المجتمعون في افريقيا على أن تنفيذ الاعلان الخاص بجعل افريقيا منطقة لانووية ، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، يشكل تدبيرا هاما يهدف الى منع انتشار الاسلحة النووية ، وإجراء وقائيا للسلم والامن الدوليين . وفي هذا الصدد أدانوا إصرار النظام العنصري لجنوب افريقيا على اقتناء طاقة نووية عسكرية ونددوا بتعاون بعض البلدان الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي واسرائيل في تطوير وتعزيز الطاقة النووية للعنصريين في جنوب افريقيا ، في تجاهل تام للكثير من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة . ولاحظ الوزراء ببالغ القلق ان هذا التعاون يقوّض الهدف الرامي الى ابقاء افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية ويقوّض الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح ، وتحقيق السلم والامن الدوليين في هذه المنطقة .

٤٩ - وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد لقيام بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بوزع الاسلحة النووية أو العزم على وزعها في مناطق مختلفة من العالم .

٥٠ - وأكد الوزراء انه مادام لنزع السلاح النووي الاولوية العليا ، فانه ينبغي بذل الجهود للعمل ، بدون مزيد من التأخير ، على إبرام معاهدة تحظر استخدام واستحداث وانتاج وتخزين جميع أنواع الاسلحة الكيميائية . وحثوا جميع الدول على اجراء مفاوضات بنية حسنة والامتناع عن القيام بأي فعل من شأنه ان يعيق الابرام المبكر لاتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية . واعتبر الوزراء استخدام أي دولة من الدول للأسلحة الكيميائية مهما كانت الظروف عملا يدعو للأسف ، ودعوا الى التقيد التام ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ المتعلق باستخدام الاسلحة الكيميائية .

٥١ - ولاحظ الوزراء ببالغ القلق ان التطور النوعي للأسلحة التقليدية يضيف بعدا جديدا لسباق التسلح ، وبخاصة بين الدول التي تمتلك أكبر الترسانات العسكرية .

وينبغي أيضا مواصلة نزع السلاح التقليدي على الصعيد العالمي والاقليمي ودون الاقليمي ، حسب الاقتضاء ، في سياق التقدم نحو نزع السلاح العام الكامل . وينبغي أن يتم اعتماد تدابير نزع السلاح هذه بطريقة عادلة ومتوازنة تضمن لكل دولة الحق في الأمن وبحيث لا تحصل أي دولة بمفردها أو مجموعة دول على امتيازات على غيرها من الدول في أي مرحلة من المراحل . وفي كل مرحلة ، ينبغي أن يكون الهدف هو تحقيق الأمن غير المنقوص بأقل قدر ممكن من الأسلحة والقوات العسكرية . واحاط الوزراء علما بارتياح بالغ بالمبادرات الانفرادية التي قامت بها بعض بلدان عدم الانحياز للحد من الأسلحة وتخفيض النفقات العسكرية ، واعتبروها مساهمات قيمة في خلق مناخ موات سيجعل التدابير الاقليمية بشأن الأسلحة التقليدية ممكنة وسوف يحث البلدان الموردة للأسلحة على التعاون لبلوغ هذا الهدف .

٥٢ - ولاحظ الوزراء بارتياح المبادرة التي اتخذها رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان ، في الاعلانيين المشتركين الصادرين عنهم في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٤ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، حيث طلبوا الى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقف تجربة وانتاج ووزع الأسلحة النووية ونظم نقلها . وأن يتبع ذلك تخفيض كبير لقواتها النووية . وحث القادة الستة كذلك على أن يلي هذه الخطوة الاولى برنامج متواصل لتخفيض الأسلحة يؤدي الى نزع السلاح العام الكامل مصحوبا بتدابير لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وضمان ما تقتضيه الضرورة الملحة من تحويل للموارد الكبيرة من سباق التسلح الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية . كما حدد اعلان دلهي المؤرخ في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ خطوتين محددين تتطلبان اهتماما خاصا هما : منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وعقد معاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب في وقت مبكر .

٥٣ - وكرر الوزراء الاعراب عن القلق الذي يساور العالم بسبب العواقب الوخيمة لسباق التسلح ، ومن ثمّ اهتمام جميع الدول بالتفاوض بشأن اتخاذ تدابير جماعية فعّالة لنزع السلاح في اطار الأمم المتحدة وتحت رعايتها . وفي هذا السياق وجهوا الانتباه الى المقصد الرئيسي للأمم المتحدة ، وهو صيانة السلم والأمن الدوليين وأن تكون مركزا لتنسيق ما تقوم به الدول من أعمال لبلوغ هذا الهدف .

٥٤ - وأكد الوزراء الدور المركزي والمسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح . كما أكدوا ان لكافة شعوب العالم مصلحة حيوية في مفاوضات نزع السلاح ، وحقا في المشاركة على قدم المساواة في مفاوضات نزع السلاح التي تعني أمنها القومي ،

وحقا أصيلا في الاسهام في نجاحها . وينبغي للمفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف بشأن نزع السلاح أن ييسر ويكمل بعضها بعضا بدلا من أن يعيقه أو يستبعده . ولذلك ينبغي أن يطلع مؤتمر نزع السلاح على نحو ملائم على جميع الخطوات المتخذة في المفاوضات الثنائية وان يتاح له الوفاء بولايته بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح واتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح ، ولاسيما نزع السلاح النووي .

٥٥ - وأكد الوزراء من جديد الاهداف الثلاثة للحملة العالمية لنزع السلاح التي هي الاعلام ، والتوعية ، وتوليد الفهم العام والتأييد فيما يتعلق بأهداف الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح . وأكدوا من جديد ضرورة تعزيز الدور الذي تقوم به الهيئات الاقليمية في تحقيق هذه الحملة وبلوغ أهدافها . وفي هذا الصدد رحبوا بالقرار الذي اتخذته مؤتمر لوميه الوزاري الاخير بشأن الأمن ونزع السلاح والتنمية الذي انعقد في الفترة من ١٣ الى ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، بإنشاء مركز لبحوث نزع السلاح في القارة الافريقية .

٥٦ - وكرر الوزراء الحاجة الى العمل بسرعة على عقد وتحديد موعد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

٥٧ - ورحب الوزراء باتخاذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦٠/٣٩ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ دون تصويت ، الذي قررت فيه عقد مؤتمر دولي معني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، يسبقه تحضير كامل له ، ولاحظ الوزراء بارتياح ان اللجنة التحضيرية التي أنشأتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين لتتولى اعداد توصيات بشأن جدول الاعمال المؤقت للمؤتمر واجراءاته ومكان وتاريخ انعقاده ومدته قد وفّت بولايته بنجاح . وطلبوا الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين أن تجدد ولاية اللجنة التحضيرية لتقوم بالاستعدادات الفنية كي يمكن عقد المؤتمر الدولي المعني بنزع السلاح والتنمية ، في باريس في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٨٦ . وأعرب الوزراء عن أملهم في ان يستعرض المؤتمر المقبل الصلة بين نزع السلاح والتنمية من جميع جوانبها وأبعادها وأن يقوم بدراسة ما لمستوى وحجم النفقات العسكرية المستمرة ، ولاسيما نفقات الدول الحائزة للأسلحة النووية والكتل العسكرية الرئيسية ، من آثار على الاقتصاد العالمي والحالة الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، وبخامة بالنسبة للبلدان النامية ، وأن يقدم توصيات باتخاذ تدابير علاجية . ورأوا بصفة خاصة أن من الضروري أن ينظر المؤتمر في وسائل وسبل الحصول على موارد اضافية

لأغراض التنمية من خلال تدابير نزع السلاح ، وبخاصة لفائدة البلدان النامية . ولاحظوا استمرار اتساع البون بين الاغنياء والفقراء ، مما يتسبب في مزيد من الضرر لشعوب البلدان النامية . وأعربوا عن اقتناعهم بأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح تعيق انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وأعلنوا ان السلم الدائم لمن يمكن تحقيقه إلا عن طريق إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي بهدف إقامة النظام الجديد وتقريب الهوة الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . ودعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو الى ابداء ارادة سياسية أكبر في هذا الصدد ، وحثوا جميع البلدان على المشاركة في المؤتمر على مستوى سياسي رفيع .

خامسا - انتاركتيكا

٥٨ - بعد ان أشار الوزراء الى الاحكام ذات الصلة في إعلان المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في نيودلهي في الفترة من ٧ الى ١٣ آذار/مارس ١٩٨٣ ، لاحظوا الاهتمام الدولي المتزايد بقارة أنتاركتيكا كما تبدي من المناقشات التي جرت خلال دورتي الجمعية العامة الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين وفي اجتماعات حركة بلدان عدم الانحياز وفي مؤتمر القمة الأخير لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومن تزايد عدد المنضمين الى معاهدة انتاركتيكا ، وفي هذا الصدد أكد الوزراء من جديد اقتناعهم بأنه ينبغي ، لصالح البشرية بأسرها ، ان تظل انتاركتيكا تستخدم الى الأبد بشكل يقتصر على الأغراض السلمية ، وبأنه لا ينبغي ان تصبح مسرح أو موضوع الخلافات الدولية وبأن تكون متاحة لجميع الدول .

٥٩ - واقتناعا من الوزراء بأن اهتمام المجتمع الدولي بالقارة يمكن أن يتعزز بجعل الأمم المتحدة على اطلاع كامل على جميع التطورات في انتاركتيكا ، فقد أشاروا الى ضرورة ابقاء مسألة انتاركتيكا قيد نظر الجمعية العامة .

٦٠ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للأمين العام للدراسة التي أعدها بشأن مسألة انتاركتيكا ورحبوا باتخاذ القرار ١٥٣/٣٩ ، المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، بدون تصويت . كما أعربوا عن الأمل في أن تساعد هذه الدراسة على النظر على نحو أشمل ، في الدورة الأربعين للجمعية العامة ، في البند الخاص بـانتاركتيكا ، بغية اتخاذ الاجراءات المناسبة ، ومع أخذ اهتمامات أعضاء الحركة في الاعتبار .

سادسا - اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم

٦١ - أكد الوزراء من جديد تصميم دول عدم الانحياز على مواصلة سعيها تحقيقا للأهداف التي يتضمنها اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم ووفقا لما ارتآه اجتماع الدول الساحلية الخلفية للمحيط الهندي في تموز/يوليه ١٩٧٩ ، وارتآته كذلك فيما بعد اجتماعات اللجنة المخصصة للمحيط الهندي . وكرروا الاعراب عن اقتناعهم بأن أي مظهر للوجود العسكري للدول الكبرى أو القواعد الأجنبية أو المنشآت العسكرية أو مرافق الامداد السوقي أو الأسلحة النووية أو أسلحة التدمير الشامل في منطقة المحيط الهندي ، منظور اليه في اطار تنافس الدول الكبرى ، يشكل انتهاكا خطيرا لاعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم .

٦٢ - ونظر الوزراء بعين الانزعاج والقلق الى التصاعد المستمر للوجود العسكري للدول الكبرى في منطقة المحيط الهندي ، بما في ذلك التوسع في القواعد القائمة ، والبحث عن مرافق قواعد جديدة ، وإقامة هياكل قيادات عسكرية جديدة للدول الكبرى ضد الرغبات التي أعربت عنها بصراحة دول المحيط الهندي الساحلية والخلفية وبلدان عدم الانحياز الأخرى . وقد عرّضت هذه الأنشطة للخطر استقلال دول المنطقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتنميتها السلمية .

٦٣ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم التام لإعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم ، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٨٣٢ (د - ٣٦) المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١ ، وحشوا على تنفيذه المبكر . كما لاحظوا انه على الرغم من جهود بلدان عدم الانحياز فقد تأخر عقد مؤتمر المحيط الهندي في كولومبو بشكل غير طبيعي بسبب الموقف غير المساعد الذي اتخذته بعض الدول . وحشوا اللجنة المخصصة التابعة للأمم المتحدة على انجاز أعمالها التحضيرية للمؤتمر طبقا لولايتها تماما .

٦٤ - وقرر الوزراء مواصلة جهودهم لضمان عقد مؤتمر المحيط الهندي في كولومبو خلال النصف الاول من عام ١٩٨٦ . وفي هذا الصدد حشوا جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن والمستخدمين البحريين الرئيسيين على الاشتراك في المؤتمر اشتراكا تاما ونشطا وكذلك على التعاون مع الدول الساحلية والخلفية ، وهذا ضروري لنجاح المؤتمر .

سابعا - الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

٦٥ - أشار الوزراء الى قرارات بلدان عدم الانحياز وأكدوا على الأهمية البالغة

.../...

للتعاون الدولي بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . إن هذا التعاون له أهمية خاصة في الميادين التي تستطيع تلك البلدان أن تحقق فيها قدرا أكبر من الاكتفاء الذاتي .

٦٦ - وأكد الوزراء حق جميع الدول غير القابيل للتمصرف في تطبيق وتطوير برامجها للاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يتمشى مع أولوياتها ، ومصالحها ، واحتياجاتها . وينبغي أن تتاح لجميع الدول فرص الوصول دون عوائق إلى التكنولوجيا والمعدات والمواد وحرية اكتسابها من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، على أساس غير تمييزي ، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية . وأعربوا عن أسفهم لما تتعرض له البلدان النامية من ضغوط وتهديدات تستهدف الحيلال دون مواصلة برامجها من أجل تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية .

٦٧ - أعرب الوزراء أيضا ، في هذا الصدد ، عن قلقهم فيما يتصل بالعقبات التي تضعها البلدان المتقدمة النمو في سبيل نقل التكنولوجيات المتصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بتحديد شروط لا تتفق مع سيادة البلدان النامية . وينبغي احترام خيارات وقرارات كل بلد في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية دون تعريض للخطر السياسات أو الاتفاقات والعقود الدولية المتعلقة بدورة الوقود والمقررة من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

٦٨ - وأبرز الوزراء كذلك ضرورة مراعاة مبادئ عدم التمييز وحرية الوصول إلى التكنولوجيا النووية وأكدوا من جديد حق كل بلد في تطوير برامجها لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وبما يتمشى مع أولوياته واحتياجاته الخاصة التي يحددها بحرية .

٦٩ - وفي هذا الصدد ، كرر الاجتماع تأكيد أن عدم الانتشار لا ينبغي أن يتخذ ذريعة لمنع الدول من ممارسة حقوقها الكاملة في اكتساب وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية الموجهة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتمشى مع أولويات الدول ومصالحها واحتياجاتها المحددة بأسلوب سيادي .

٧٠ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، لصالح البلدان النامية والمجتمع الدولي ككل .

وأعربوا عن ارتياحهم لنتائج أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر وأكدوا على ضرورة مواصلة التحضيرات التفصيلية ، بمشاركة نشطة من جميع البلدان ، من أجل التحقيق الكامل لأهداف المؤتمر . وأكد المشاركون في المؤتمر من جديد ، انطلاقاً من مواقف المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، اقتناعهم بأن نتائج المؤتمر ينبغي أن تساهم في إمكانية الوصول الحر غير المعاق إلى التكنولوجيا والمعدات والمواد النووية اللازمة لتطوير البرامج الوطنية الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية على أساس عادل وغير تمييزي .

شامنا - الجنوب الافريقي

٧١ - حلل الوزراء الحالة الراهنة في الجنوب الافريقي ولاحظوا بقلق بالغ حالة الحرب المستمرة في ذلك الجزء من القارة . وتوصلوا الى نتيجة أن نظام بريتوريا العنصري هو السبب الاساسي وراء هذه الحالة ، بل انه مسؤول مسؤولية مباشرة عن جرائم أخرى تعرض السلم والامن الدوليين للخطر ، وهي العدوان ، والارهاب وأنشطة المرتزقة . وأكدوا أن السلم أو الاستقرار أو الامن لن يتحقق في الجنوب الافريقي إلا بعد القضاء التام على الفصل العنصري .

٧٢ - وأكد الوزراء أن الفصل العنصري يشكل تهديدا دائما للسلم والامن في الجنوب الافريقي خاصة وفي العالم عامة . إن الفصل العنصري - الذي أعلن ، عن حق ، انه جريمة في حق الانسانية واهانة للضمير العالمي - تمتد جذوره الى نفس الايديولوجيا العنصرية والداعية الى الحرب التي أدت الى نشوب الحرب العالمية الثانية وتسببت في حدوث الموت والدمار بصورة يعجز عنها الوصف . وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم لأن هذه السياسة اللاانسانية تتلقى العون والتأييد من خلال المساعدة الاقتصادية ، والمالية ، والعسكرية والدبلوماسية المقدمة الى هذا النظام من بعض الدول الغربية التي كانت ذاتها من ضحايا العدوان النازي قبل ذلك .

٧٣ - وأدان الوزراء سياسات وممارسات الارهاب من جانب الدولة التي يتبعها نظام بريتوريا العنصري ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة الأخرى عن طريق أعمال التخريب ، وتدريب اللصوص والمرتزقة ، وتمويلهم وتسليحهم في الاقاليم السيادية لتلك الدول ، في محاولة لقلب الحكومات الشرعية لهذه البلدان .

٧٤ - وفي هذا السياق ، أكد الوزراء من جديد تأييد حركة بلدان عدم الانحياز غير

المشروط لدول وشعوب الجنوب الافريقي وادانوا ، مرة أخرى ، عدوان نظام بريتوريا العنصري المستمر عليها . وأبرزوا الوضع الخاص لدول خط المواجهة ودورها الايجابي في الكفاح ضد نظام بريتوريا العنصري واشنوا على هذه الدول لما تقدمه من دعم قوي لحركات التحرير الوطني في ناميبيا وجنوب افريقيا .

٧٥ - وتعهد الوزراء أيضا بإيفاد فريق من الخبراء ليقوم بتقدير احتياجات جميع بلدان المنطقة ، بغرض وضع وتقديم توصيات الى المكتب تهدف الى مساعدة هذه البلدان على مقاومة الآثار الاقتصادية والعسكرية المترتبة على أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي تظلم بها جنوب افريقيا .

٧٦ - وأدان الوزراء بشدة استمرار نظام بريتوريا في احتلاله العسكري لجزء من اقليم جمهورية أنغولا الشعبية واعتبروا أن ذلك عمل عدواني ضد حركة بلدان عدم الانحياز بأكملها .

٧٧ - ودعا الوزراء الى الانسحاب الكامل غير المشروط لقوات جنوب افريقيا من اقليم أنغولا وقرروا زيادة الدعم المادي المقدم الى حكومة أنغولا لتمكينها من تدعيم استقلالها الوطني وسيادتها ، وسلامتها الاقليمية .

٧٨ - ووجه الوزراء التحية الى حكومة جمهورية أنغولا الشعبية من أجل ما أبدته من ارادة سياسية ومرونة دبلوماسية في البحث عن حل سلمي يتم التفاوض عليه لمشاكل الجنوب الافريقي ، وخاصة عن طريق تقديم الرئيس خوسي ادواردو دوس سانتوس ، والسيد خافيير بريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ برنامج للمفاوضات الشاملة . وأعربوا عن ترحيبهم وتأييدهم الكامل لهذه المبادرة من جانب حكومة أنغولا والتي تشكل أساسا عادلا لإعادة اقرار السلم والامن الدولي في المنطقة .

٧٩ - ومن جهة أخرى ، أدان الوزراء بقوة ، ما أظهره نظام بريتوريا العنصري من خداع وسوء نية في مفاوضاته مع حكومة جمهورية أنغولا الشعبية بارتكابه أعمال العدوان ، من قبيل محاولة التخريب الاخيرة على مجمع المنشآت النفطية بمولونغو في مقاطعة كابيندا ؛ ومحاولة توريد كميات كبيرة من العتاد الحربي الى مجموعات العملاء

والمرتزقة في مالانغي بأسلوب التتابع . ورحبوا في هذا السياق بقرار مجلس الأمن ٥٦٧ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .

٨٠ - وأعرب الوزراء عن بالغ القلق بشأن التعزيزات الضخمة لقوات جنوب افريقيا على طول الحدود بين أنغولا وناميبيا ، التي تشكل تهديدا خطيرا لسيادة جمهورية أنغولا الشعبية وسلامة أراضيها . وأدان الوزراء استخدام اقليم ناميبيا الدولي كمنطلق للعدوان .

٨١ - ونظرا الى أن تعديل كلارك كان يستهدف انتهاء التدخل الامريكي في الشؤون الداخلية لأنغولا في عام ١٩٧٥ ، أدان الوزراء الغاء تعديل كلارك الذي تم مؤخرا . وأيد الوزراء إعلان قمة منظمة الوحدة الافريقية (XXI) AHG/Dec1.3 ، الذي أعلن ، في جملة أمور ، ما يلي :

٢ - إن أي تدخل امريكي سري أو علني في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية ، سواء أكان مباشرا أو عن طريق طرف ثالث ، سيعتبر عملا معاديا لمنظمة الوحدة الافريقية ، و

٣ - إن أي تجدد في العمليات السرية المرتكبة ضد السلامة الاقليمية لجمهورية أنغولا الشعبية ، سيشكل تدخلا جسيما في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية ، التي تحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ أي اجراء مناسب ترى من الضروري اتخاذه" .

٨٢ - وأعرب الوزراء عن عميق قلقهم إزاء أعمال زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري الموجهة ضد موزامبيق ، وفي هذا الصدد أكدوا من جديد ادانتهم الشديدة لاستخدام اقليم جنوب افريقيا من أجل تسلل اللصوص المسلحين الذين يرتكبون المذابح ضد السكان العزل ويتسببون في تدمير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي .

٨٣ - وأكد الوزراء من جديد تأييدهم الكامل لشعب وحكومة موزامبيق من أجل حفظ السلم والاستقلال والسيادة الوطنية . وناشدوا جميع أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز والمجتمع الدولي ككل أن يقدموا المساعدة الدبلوماسية ، والسياسية ، والمالية ، والمادية الى موزامبيق من أجل تمكينها من تعزيز قدرتها الدفاعية .

٨٤ - وأدان الوزراء بقوة العدوان العنصري الأخير على سيادة جمهورية بوتسوانا ومملكة ليسوتو وسلامتها الإقليمية .

٨٥ - وأعربوا عن تأييدهم الكامل للقرارات التي اتخذها مجلس أمن الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة وطلبوا وقف الأعمال المذكورة الموجهة ضد هذه البلدان فورا .

٨٦ - وأكد الوزراء حق هذه البلدان في استقبال وايواء ضحايا الفصل العنصري وفقا لممارسته التقليدية ، ومبادئها الانسانية ، وواجباتها الدولية .

٨٧ - وأيدوا مطلب تقديم جنوب افريقيا الى جمهورية بوتسوانا تعويض كامل وملائم عن الخسائر اللاحقة بالارواح والممتلكات نتيجة عدوان جنوب افريقيا في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .

ناميبيا

٨٨ - أدان الوزراء بقوة استمرار الاحتلال اللاشعري والاستعماري لناميبيا من قبل نظام جنوب افريقيا العنصري ، مما يشكل انتهاكا صارخا للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز ، وغير ذلك من المحافل الدولية ، وأعلنوا أن الاحتلال اللاشعري لناميبيا هو عمل عدواني موجه ضد الشعب النامبي ، مما يخالف القرار ٣٣١٤ (د - ٢١) الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ .

٨٩ - وأكدوا من جديد حقوق الشعب النامبي غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والحفاظ على سلامته الإقليمية بما في ذلك خليج والفيس وجزر بنغوين والجزر الاخرى المتاخمة والواقعة مقابل الساحل ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

٩٠ - وأكد الوزراء شرعية نضال الشعب النامبي للتحرر بكل الوسائل المتاحة له ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، وأكدوا تضامنهم ومساندتهم الكاملة للنضال العادل والبطولي للشعب النامبي بقيادة سوابو ، ممثلهم الوحيد الحقيقي والشرعي .

٩١ - وأدانوا أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية التي تعوق أعمال اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وأكدوا تنافي هذه الأنشطة مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفتوى محكمة العدل الدولية في حزيران/يونيه ١٩٧١ ، والمرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الذي اعتمد في عام ١٩٧٤ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

٩٢ - وفي هذا السياق ، رحبوا بقرار مجلس ناميبيا المتضمن رفع قضايا في المحاكم المحلية للدول تنفيذا للمرسوم رقم ١ .

٩٣ - وامتدح الوزراء سوابو لقيادتها المثالية للشعب الناميبي خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة وأشنوا أيضا على سوابو لنهجها المرن والناضج إزاء المبادرات الدبلوماسية والتعاون مع الأمم المتحدة بحثا عن تسوية سلمية وقائمة على التفاوض للمسألة الناميبية . وقالوا إن موقف سوابو البناء يبرز الفرق بينه وبين العناد العنصري لجنوب افريقيا والنفاق والفسوق .

٩٤ - وأكد الوزراء دعمهم لخطة الأمم المتحدة لناميبيا ، كما هي واردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بوصفها الأساس الوحيد والمصحح للتسوية السلمية لمسألة ناميبيا ، وأكدوا الحاجة الملحة لإعمالها الفوري وغير المشروط .

٩٥ - ورفض الوزراء بصورة قاطعة الربط أو الموازنة التي تصر عليها الادارة الحالية في الولايات المتحدة ونظام بريتوريا العنصري بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية العاملة ، باسم التعاون الدولي في أنغولا ، وتمسكوا بالقول بأن هذه المحاولات لا تعرقل فحسب استقلال ناميبيا ، بل إنها تشكل أيضا تدخلا صارخا لا مبرر له في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية .

٩٦ - وحث الوزراء جميع الدول على الكف عن تقديم أي نوع من المساعدة لجنوب افريقيا من شأنه أن يشجعها على مواصلة انتهاج سياسة ارهاب الدولة والأعمال المنهجية المتمثلة بالعدوان وزعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة لها . ورجوا أيضا من جميع الدول أن توقف فوراً كل العلاقات السياسية ، والاقتصادية ، والدبلوماسية ، والعسكرية ، والنووية والثقافية ، والرياضية وغير ذلك من العلاقات مع نظام بريتوريا العنصري طبقا لقرار مجلس الأمن ٢٨٣ (١٩٧٧) بغية تعجيل إنهاء احتلالها للاشرعي والاستعماري لناميبيا .

٩٧ - ونبّه الوزراء الى أن الاضفاء الهائل للصفة العسكرية على ناميبيا من قبل جنوب افريقيا واستخدام هذا الإقليم كنقطة انطلاق للعدوان والتخريب ضد دول افريقية مستقلة يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة .

٩٨ - ورفض الاجتماع كل المناورات التي تهدف الى تحويل الأنظار عن القضية الاساسية لإنهاء استعمار ناميبيا بإدخال مجابهة بين الشرق والغرب ، على حساب الاماني المشروعة للشعب الناميبي في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني .

٩٩ - وأثنى الوزراء وأعربوا عن تأييدهم التام للجهود التي تضطلع بها جمهورية أنغولا الشعبية لإقامة جو من التعايش السلمي ، والتفاهم والسلم الدائم والعدل في الجنوب الافريقي ، وفقا لبيان لوساكا المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، وبرنامج المفاوضات الشاملة الوارد في وثيقة مجلس الأمن S/16838 المؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ .

١٠٠ - وأيد الوزراء الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز ، بشأن ناميبيا ، الذي انعقد في نيودلهي في الفترة من ١٩ الى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٥ .

١٠١ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم التام لوثيقة فيينا النهائية المعتمدة في الاجتماعات العامة الاستثنائية لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا في حزيران/يونيه ١٩٨٥ .

١٠٢ - ورحب الوزراء بإطلاق سراح انديمبا تويغو يا تويغو ، الامين العام لمنظمة سوابو وغيره من زعماء المنظمة ، واعتبروا ذلك نصرا للحملة الدولية في سبيل اطلاق سراحهم . وطالبوا مرة أخرى بالقيام فورا وبلا شروط باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الناميبيين المحتجزين في السجون العنصرية ، وكذلك منح مركز أسير حرب لجميع الاسرى من المقاتلين في سبيل الحرية ، بمقتضى اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والمادة ٤٤ من البروتوكول الإضافي التابع لها .

١٠٣ - وأدان الوزراء بقوة النظام العنصري في جنوب افريقيا لإقامته في ناميبيا ما يسمى بحكومة مؤقتة ، انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأبدى الوزراء أيضا تأييدهم الكامل لقرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) الذي اعتبر ذلك العمل غير شرعي ولاغ ،

ولذلك فقد حثوا جميع الدول على أن لا تمنح أي شكل من أشكال الاعتراف بها أو بأي ممثل أو هيئة من هيئات الادارة العميلة . وطلب الوزراء الى المجلس أن يجتمع مرة أخرى ويجدد الدعوة الى فرض جزاءات شاملة والزامية بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد جنوب افريقيا العنصرية في حالة عدم امتثال بريتوريا أحكام قرار المجلس ٥٦٦ (١٩٨٥) .

١٠٤ - وأكد الاجتماع من جديد تأييده الثام لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا في دوره بوصفه السلطة الادارية الشرعية لناميبيا الى أن يحين استقلالها .

١٠٥ - وحث الوزراء جميع الدول على زيادة تقديم المساعدة المادية ، والمالية ، والسياسية ، والدبلوماسية والعسكرية للكفاح المسلح المشروع الذي يشنه الشعب الناميبى بقيادة منظمة سوابو ، ممثله الوحيد الحقيقي والشرعي ، وتمشيا مع النداء العاجل لتقديم المساعدة المادية لحركات التحرير الوطنية الصادر عن الدورة الحادية والاربعين للجنة التنسيق لتحرير افريقيا التي انعقدت في شباط/فبراير ١٩٨٤ .

١٠٦ - ودعا الوزراء الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن ناميبيا في ١٩٨٦ ، خلال الاسبوع الذي يسبق بدء الدورة العادية الحادية والاربعين للجمعية العامة ، لحياء الذكرى العشرين لانتهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . والوزراء ، في هذا الصدد ، ادراكا منهم للمسؤولية الفريدة التي تولتها الأمم المتحدة بهذا القرار التاريخي ، قد حثوا أيضا مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بوصفه السلطة القائمة بالادارة الشرعية للاقليم ، أن يذم في برنامج عمله لعام ١٩٨٦ على تيسير عقد مؤتمر استشارى دولي بشأن ناميبيا في اوروبا الغربية في موعد غايته آخر ايار/مايو ١٩٨٦ .

١٠٧ - وطلب الوزراء من الدول الاعضاء ، وبخاصة تلك التي لم تفعل ذلك بعد ، التبرع لمندوق التضامن مع ناميبيا بغية تعزيز قدرة منظمة سوابو على مواصلة نضال التحرير الوطني حتى النهاية .

جنوب افريقيا

١٠٨ - وأدان الوزراء بقوة نظام بريتوريا العنصري لسياساته وممارساته التي تشكل السبب الجوهري لجميع أعمال العنف وعدم الاستقرار في الجنوب الافريقي ، وكذلك بسبب سياسة انشاء "الأوطان المستقلة" التي تديم الحالة الاستعمارية القائمة في جنوب افريقيا ، وتعمل كمرتع وخيم للصراع القائم على قتل الاخ لآخيه .

١٠٩ - وأدان الوزراء أيضا الاعمال البربرية القائمة على القهر والقمع والتمييز ضد الاغلبية الساحقة من السكان ، وأعمال التوقيف والسجن والاحتجاز الاعتباطية لجميع المعارضين لنظام الفصل العنصري وفرض "حالة الطوارئ" التي زادت بنسب مروعة من المذابح الوحشية المحزنة للناس العاجزين عن الدفاع عن أنفسهم ، بما فيهم تلاميذ المدارس .

١١٠ - ولاحظ الوزراء ببالغ السخط تهمة الخيانة العظمى الموجهة الى زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة ، وطالبوا بإطلاق سراحهم فوراً وبدون قيد أو شرط .

١١١ - وأكد الوزراء أن الاستئصال التام لنظام الفصل العنصري واقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصري هو وحده الذي من شأنه أن يشكل أساساً متيناً لحل عادل ودائم ومقبول عالمياً للحالة في جنوب افريقيا . وأكد الوزراء تضامنهم مع شعب جنوب افريقيا المضطهد ومساندته في نضاله المشروع لنيل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والعدالة ، وحثوا جميع الدول على أن تنهض الى ما هو أبعد من مجرد التعبير عن التأييد فتقدم مساعدة فعالة لحركات التحرير في جنوب افريقيا التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية .

١١٢ - وامتدح الوزراء شعب جنوب افريقيا المضطهد لرفضه القاطع للاملاحات الدستورية الخادعة ، التي تعتبرها الأمم المتحدة لاغية وباطلة ، كما ورد في قرار مجلس الأمن ٥٥٤ (١٩٨٤) وقراره ٥٥٦ (١٩٨٤) ، وحثوا بشكل خاص للمقاتلين في سبيل الحرية البواسل في جنوب افريقيا للانتصارات التي حققوها في نضالهم ضد نظام الفصل العنصري .

١١٣ - ولاحظوا مع الارتياح أن المؤتمر الوطني الافريقي قد زاد تكشيفه للنضال المسلح . وناشدوا تقديم قدر أكبر من المساندة المعنوية والسياسية والمادية

للمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا لنضالهما المشروع ولتكثيف التعبئة السياسية للجماهير داخل البلد .

١١٤ - وأعرب الوزراء عن فزعهم المطلق لمواصلة حكومة الولايات المتحدة سياسة "العمل البناء" . وأكدوا اقتناعهم بأن السياسة ليست إلا مجرد تقديم العون والمواصلة للنظام وتشجيعه في تحديه للرأى العام الدولي . وهو أيضا قد جرأ النظام في أعماله الوقحة ضد الدول المجاورة له . ومن ثم أدان الوزراء ما يسمى بسياسة "العمل البناء" . ورحبوا بزيادة رفض هذه السياسة وبخاصة في الولايات المتحدة . وحثوا حكومة الولايات المتحدة على التخلي عن هذه السياسة .

١١٥ - وأشاد الوزراء بالحركة المناهضة للفصل العنصري الآخذة بالتزايد في أوروبا الغربية ، وأمريكا الشمالية وأستراليا لتكثيف حملتها ضد الفصل العنصري .

١١٦ - وأعرب الوزراء عن شديد القلق لزيادة تزود نظام برييتوريا العنصرى بالقوة العسكرية وازدياد قدرتها النووية التي تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . وأدانوا استمرار التعاون العسكرى والنووى بين جنوب افريقيا وبعض البلدان الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي واسرائيل وحثوا جميع الدول والمنظمات الدولية على قطع اتصالاتها بنظام الفصل العنصرى المجرم .

١١٧ - وحث الوزراء جميع المؤسسات المالية الوطنية منها والدولية ، وبخاصة صندوق النقد الدولي ، على وقف تقديم المساعدة الى جنوب افريقيا ، لان منح هذه المساعدة لها يعضد النظام ويعزز سياسة ارهاب الدولة داخل جنوب افريقيا وخارجها .

١١٨ - ولاحظ الوزراء أيضا بقلق الزيارات الرسمية التي أجراها رئيس وزراء نظام جنوب افريقيا العنصرى للبرتغال ، والمملكة المتحدة ، وسويسرا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وبلجيكا ، وايطاليا ، والفاتيكان ، والزيارات الخاصة لفرنسا والنمسا ، وجميعها يهدف الى تقويض الحملة الدولية لعزل ذلك النظام الممقوت . وحثوا جميع الدول والمؤسسات على الكف عن أي عمل من شأنه أن يقوض الحملة الدولية لعزل نظام الفصل العنصرى .

١١٩ - وأكد الوزراء الحاجة الماسة لان يفرض مجلس الامن جزاءات شاملة والزامية بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ؛ ومن أجل ذلك فقد أيد الوزراء اقتراح منظمة الوحدة الافريقية عقد مؤتمر عالمي معني بفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا العنصرية ، يتزامن مع الذكرى العاشرة لانتفاضة منظمة سويتو في حزيران/يونيه ١٩٧٦ .

١٢٠ - وناشد الوزراء مؤتمر الكومنولث القادم في جزر البهاما أن ينظر بجدية في اعتماد وتنفيذ تدابير فعالة ، وبخاصة بمد يد المساعدة والمؤازرة القيّمة لفرض جزاءات شاملة والزامية من جانب الامم المتحدة ضد جنوب افريقيا .

١٢١ - وأكد الاجتماع من جديد مساندته الحازمة لانشطة العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري التي استُهلّت في عام ١٩٨٣ ، طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٤/٣٨ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، ودعا الى الافراج فورا وبلا شروط عن نلسون منديلا ، وزفانيا موتوبنغ ، وغيرهم من المعتقلين السياسيين ، وكذلك احترام مركز أسرى الحرب لجميع المقاتلين في سبيل الحرية الذين يقعون في الاسر ، عملا باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والمادة ٤٤ من البروتوكول الاضافي لها .

تاسعا - التعاون النووى مع جنوب افريقيا واسرائيل

١٢٢ - أعرب الوزراء المجتمعون في الجنوب الافريقي عن عميق قلقهم نظرا لكون بعض البلدان الغربية ، في انتهاك صارخ منها لقرارات الامم المتحدة الوثيقة الملزمة بالموضوع ، تواصل تعاونها النشط مع نظام جنوب افريقيا العنصري والنظام الصهيوني في اسرائيل في المجالات العسكرية والنووية ، فتتيح لهذين البلدين حيازة قدرة نووية لأغراض قمعية وعدوانية ولاستخدامها كأداة للابتزاز . ويشكل هذا التعاون خطرا وشيكاً على السلم والامن الدوليين ، ويُعرض للخطر أمن الدول الافريقية والعربية ويزيد من خطر انتشار الاسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، أدان الوزراء جميع أشكال التعاون النووى بين اي دولة أو شركة أو مؤسسة أو كيان خاص ، وبين النظام العنصري في جنوب افريقيا والنظام الصهيوني في اسرائيل .

عاشرا - الصحراء الغربية

١٢٣- أعرب الوزراء عن قلقهم العميق بشأن استمرار النزاع في الصحراء الغربية .
ورأوا أن الحالة الراهنة في الاقليم تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن والاستقرار في
المنطقة بأسرها .

١٢٤- وأعرب الوزراء عن استيائهم لان جميع الجهود المبذولة للتوصل الى تسوية
سلمية للنزاع في الصحراء الغربية لم تحقق أية نتيجة .

١٢٥- وأكد الوزراء من جديد أن مسألة الصحراء الغربية تمثل احدى مشاكل انتهاء
الاستعمار ، التي لا يمكن تسويتها الا عندما يمارس شعب الصحراء الغربية حقه غير
القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

١٢٦- وأعرب الوزراء ، وفقا لقرارات منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ، عن
اقتناعهم بأن حل مسألة الصحراء الغربية يتمثل في تنفيذ القرار AHG/Res.104 (د-١٩)
الذي اعتمدته مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية
التاسعة عشرة ، وقرار الجمعية العامة ٤٠/٣٩ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ،
الذين يحددان الطرق والوسائل الكفيلة بالتوصل الى حل سياسي عادل وحاسم للنزاع
المتعلق بالصحراء الغربية .

١٢٧- ولتحقيق هذه الغاية ، حث الوزراء طرفي النزاع ، وهما المملكة المغربية
وجبهة البوليساريو ، على الدخول في مفاوضات مباشرة بغية التوصل الى وقف اطلاق
النار لتهيئة الظروف اللازمة لاجراء استفتاء سلمي وعادل لتقرير مصير شعب الصحراء
الغربية ، وهو استفتاء يجري دون قيود ادارية أو عسكرية ، تحت اشراف منظمة الوحدة
الافريقية والامم المتحدة .

١٢٨- وفي هذا السياق ، أعرب الوزراء عن ارتياحهم للجهود التي يبذلها الرئيس
الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والامين العام للامم المتحدة من أجل تنفيذ أحكام
هذين القرارين ، وحثهما على مواصلة بذل جهودهما من أجل التوصل الى حل عادل وحاسم
لمسألة الصحراء الغربية .

حادي عشر - مايوت

١٢٩- فيما يتعلق بجزر مايوت القمرية ، وهي إحدى جزر القمر التي مازالت خاضعة للاحتلال الفرنسي ، أكد الوزراء من جديد أنها جزء لا يتجزأ من إقليم جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ذات السيادة . وأعربوا أيضا عن تضامنهم مع شعب جزر القمر في جهوده المشروعة المبذولة لاسترجاع جزر القمر وصون الاستقلال والوحدة والسلامة الإقليمية لجزر القمر . وأعرب الوزراء عن أسفهم للموقف الذي تتخذه الحكومة الفرنسية التي لم تتخذ حتى الآن خطوة أو مبادرة واحدة يمكن أن تؤدي إلى التوصل إلى تسوية مقبولة لمشكلة جزر مايوت القمرية بالرغم من وعودها المتكررة بذلك . وطلب الوزراء من الحكومة الفرنسية احترام المطلب العادل لجمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية في جزر مايوت القمرية .

ثاني عشر - الجزر الملغاشية

١٣٠- فيما يتعلق بالجزر الملغاشية غلوريوز وخوان دي نوفا ويوربا وباسام دا انديا ، أكد الوزراء من جديد وجود حاجة عاجلة إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لجمهورية مدغشقر الديمقراطية ، وحشوا جميع الأطراف المعنية على الدخول في مفاوضات فورية وفقا للقرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة وبلدان حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ولاسيما القرار ٩١/٣٤ المعتمد في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة والقرار ٧٨٤ الصادر عن المؤتمر الوزاري الخامس والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية .

ثالث عشر - سيادة موريشيوس على أرخبيل تشاغوس

بما فيه ديبغو غارسيا

١٣١- أعرب الوزراء ، بصفة خاصة عن تأييدهم الكامل لسيادة موريشيوس على أرخبيل تشاغوس ، بما فيه ديبغو غارسيا الذي انتزعت الدولة الاستعمارية السابقة من أراضي موريشيوس في عام ١٩٦٥ مخالفة ما بذلك قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ٢٠٦٦ (د-٢٠) . وأشار الوزراء إلى أن إنشاء وتعزيز القاعدة العسكرية في ديبغو غارسيا قد عرض للخطر السيادة والسلامة الإقليمية والتنمية السلمية لموريشيوس وغيرها من الدول . ودعوا إلى إعادة ديبغو غارسيا إلى موريشيوس .

رابع عشر - تشاد

١٣٢- أعرب الوزراء عن ترحيبهم بالاتفاق على انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من تشاد ، وأعربوا عن أملهم في أن يتيح ذلك لتشاد الفرصة لصون استقلالها وسريعا .

١٣٣- وأحاط الوزراء علما بالقرار AHG/Res.143 (د-٣١) ، المتخذ في مؤتمر القمة الحادي والعشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية ، وأعربوا عن تأييدهم الكامل للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الإفريقية للتوصل الى مصالح وطنية واقامة سلم دائم في تشاد دون تدخل أجنبي .

١٣٤- وفي الختام ، حث الوزراء المجتمع الدولي على المساهمة في التعمير الوطني لتشاد .

خامس عشر - الحالة في الشرق الأوسط

١٣٥- أعرب الوزراء عن القلق ازاء تدهور الحالة في الشرق الأوسط نتيجة للممارسة الاسرائيلية المستمرة المتمثلة في سياساتها العدوانية والتوسعية التي تتبعها في المنطقة والتي تشكل تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين .

١٣٦- وأكد الوزراء من جديد تضامن بلدان حركة عدم الانحياز ، بصورة نشطة ، مع البلدان العربية ، ضحايا العدوان الاسرائيلي ، ومع الكفاح العادل للشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد ، من أجل استعادة حقه الوطني السليب واسترداد الاراضي المحتلة .

١٣٧- وأكد الوزراء من جديد أن مسألة فلسطين هي جوهر أزمة الشرق الأوسط والصراع العربي الاسرائيلي ، وأن المسألتين كليهما مرتبطتان ارتباطا جدليا . وفي ضوء هذا لا يمكن حل المسألتين على انفراد أو جزئيا اذا أريد التوصل الى حل سياسي شامل وعادل للحالة في الشرق الأوسط .

١٣٨- وشدد الوزراء على انه لا يمكن أن يستمر السلم العادل والدائم في المنطقة إلا على أساس انسحاب اسرائيل التام وغير المشروط من جميع الاراضي العربية

والفلسطينية المحتلة واستعادة جميع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في العودة الى وطنه ، والحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي ، والحق في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني .

١٣٩- وأدان الوزراء بقوة انشاء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة وتهويد القدس واعلانها عاصمة الدولة الصهيونية ، واعادوا تأكيد أن جميع التدابير التي نفذتها اسرائيل بهدف تغيير السمات السياسية والثقافية والدينية والديموغرافية وغيرها من السمات في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة غير مشروعة وباطلة ولاغية .

١٤٠- وأكد وزراء الخارجية من جديد ان قرار اسرائيل المتخذ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها القضائية وادارتها على مرتفعات الجولان العربية السورية لاغ وباطل وغير صحيح . كما يعتبر هذا القرار عملا عدوانيا بموجب أحكام المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة .

١٤١- ويدين الوزراء من جديد اصرار اسرائيل على احتلالها المستمر لمرتفعات الجولان وعدم تنفيذها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وانتهاكها الصارخ لاحكام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ ، واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب .

١٤٢- وطلب الوزراء من مجلس الأمن اتخاذ تدابير فعالة ، بما فيها أن يفرض على اسرائيل الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق بغية التوصل الى الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية السورية .

١٤٣- ويؤكد الوزراء من جديد تأييدهم الكامل لكفاح الجمهورية العربية السورية من أجل تحرير أراضيها المحتلة .

١٤٤- وشجب الوزراء بقوة استغلال اسرائيل للموارد الطبيعية وشروات الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة تحديا لاتفاقيتي لاهاي وجنيف المتعلقة بمبدأ السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية وشرواتها ، وطلبوا الى جميع الدول والهيئات الدولية الامتناع عن الاعتراف بسلطة اسرائيل والامتناع عن القيام بأي تعاون معها .

١٤٥- وشجب الوزراء اقامة "تحالف استراتيجي" بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ، وأكدوا أن هذا التحالف سيعزز الدور العدواني لنظام تل أبيب التوسعي الذي يعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة ، وهو دور يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار والسلم والأمن الدولي في الشرق الأوسط .

١٤٦- وأيد الوزراء النتائج والاتفاقات التي توصل اليها مؤتمر القمة السابع والتي تدبر جميع هذه السياسات ، ولاسيما سياسة الولايات المتحدة التي تساعد اسرائيل على مواصلة احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية بما فيها القدس وتحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وفي هذا الصدد ، لاحظ الوزراء ان الولايات المتحدة تواصل دعم اسرائيل في مجالات كثيرة ، ولاسيما عن طريق عقد اتفاق لاقامة منطقة حرة توطئة لاتفاق التعاون المتبادل بينهما في اطار "تحالفهما الاستراتيجي" الذي يهدف أمن المنطقة والعالم ، ويؤكد انحياز الولايات المتحدة التام لاسرائيل .

١٤٧- وأكد الوزراء من جديد التزامهم بالقرار المتخذ في المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في الفترة من ٧ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ ، والذي يحث بلدان عدم الانحياز على العمل من أجل مقاطعة اسرائيل في الميادين الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وفي مجال حركة المرور البحرية والجوية ، ويطلب أيضا الى مجلس الأمن تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية اجبار اسرائيل على انهاء احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية ولتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه الوطنية وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية ، وتوصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التابعة للأمم المتحدة ، التي اعتمدها الجمعية العامة .

١٤٨- وشدد الوزراء على وجود حاجة عاجلة الى تنظيم مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط ، وفقا للفقرة ٦ من اعلان جنيف وقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، بغية التوصل الى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط يقوم أساسا على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه في اقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على ترابه الوطني ، فلسطين ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٢٦ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، والقرار دإط-٢/٧ المؤرخ في ٢٩

حزيران/يونيه ١٩٨٠ . وشدد الوزراء على ان اشترك جميع الاطراف المعنية مباشرة بالصراع العربي الاسرائيلي في المؤتمر ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والاعضاء الدائمون في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ، شرط ضروري لتحقيق الاهداف التي يسعى المؤتمر الى بلوغها .

١٤٩- وشدد الوزراء على مسؤولية مجلس الامن عن توفير اطار مؤسسي واف لضمان امتثال الاتفاقات الناشئة عن المؤتمر ، وأدانوا الموقف السلبي الذي تتخذه الولايات المتحدة ازاء المؤتمر .

١٥٠- وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل لاقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط بهدف التخفيف من حدة التوتر وزيادة أمن المنطقة ، بما يتفق والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ، ولاسيما القرار د-١٣/١٠ . وفي ضوء هذا ، ناشدوا الامين العام للأمم المتحدة أن يتخذ تدابير ملموسة بغية تهيئة الظروف المواتية لاقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط .

سادس عشر - قضية فلسطين

١٥١- أكد الوزراء من جديد ان الاحتلال الصهيوني لفلسطين والقمع والاضطهاد الوحشين اللذين يمارسان ضد الشعب الفلسطيني ، وكذلك السياسات والممارسات الاسرائيلية العدوانية والتوسعية ، هي جوهر الصراع العربي الاسرائيلي .

١٥٢- وأكد الوزراء انه لا يمكن تحقيق حل شامل وعادل ودائم للحالة في الشرق الاوسط دون انسحاب اسرائيل انسحابا تاما وغير مشروط من جميع الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وبدون استرداد وممارسة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف ، بما في ذلك الحق في العودة الى منازلهم ، والحق في تقرير المصير بدون تأثير خارجي ، والحق في الاستقلال الوطني ، والحق في اقامة دولة ذات سيادة ومستقلة في فلسطين ، وذلك تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة .

١٥٣- وأكد الاجتماع من جديد تأييده الحازم لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني ، وان لمنظمة التحرير الفلسطينية وحدها كامل الحق

في تمثيل الشعب الفلسطيني . وأكدوا حق منظمة التحرير الفلسطينية في الاشتراك بصورة مستقلة وعلى قدم المساواة ، وفقا للقانون الدولي ، في جميع المساعي ، من مؤتمرات وأنشطة دولية ، التي تستهدف ضمان احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وبلوغه وممارسته لها .

١٥٤- وأكدوا من جديد كذلك تمسكهم بالحزم بمبادئ عدم التدخل بأشكاله في الشؤون الداخلية والخارجية للشعب الفلسطيني وحق منظمة التحرير الفلسطينية في صنع القرار بحرية واستقلال .

١٥٥- ورحب الوزراء بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، بما فيها تلك الصادرة عن الدورة السابعة عشرة المعقودة في عمان في الفترة من ٢٢ الى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، التي أكدت من جديد تمسكه الحازم بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف وشرعية الكفاح الذي يخوضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . ووجهوا نداء من أجل تقديم دعم اضافي لهذا الكفاح وباتجاه تصعيد وتكثيف الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال الصهيوني .

١٥٦- وأعرب الوزراء عن القلق ازاء كون الفلسطينيين وغيرهم من العرب الذين يعيشون في الأراضي التي تحتلها اسرائيل يفتقرون الى جميع أشكال الحماية القانونية وازاء كونهم ضحايا التشريع القمعي ، بما في ذلك الاعتقال الجماعي التعسفي ، والتعذيب ، وتشريد الأشخاص وطردهم ، وتدمير المنازل ، على نحو يشكل انتهاكا صارخا لما لهم من حقوق الانسان ويشكل انتهاكا صارخا لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة .

١٥٧- وأدان الوزراء اسرائيل لانكارها حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة الى منازلهم وممتلكاتهم في فلسطين ولمنعها اياهم من ممارسة هذا الحق غير القابل للتصرف .

١٥٨- وأعربوا عن بالغ قلقهم ازاء الحالة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين . وأكدوا من جديد ضرورة توفير ضمانات لحماية سلامة الفلسطينيين في منطقة الصراع المسلح الناشء عن الغزو والاحتلال الاسرائيليين .

١٥٩- وأدان الوزراء الحملة التي تقوم بها الولايات المتحدة واسرائيل لتدمير الهياكل الاساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية "وللقضاء" على الفلسطينيين المقاتلين في سبيل الحرية .

١٦٠- واعتبر الوزراء ان نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها ، كما عرّفها قرارا الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣٢٦ (د-٢٩) ودإط-٢/٧ المؤرخين في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٠ على التوالي ، وان انسحاب اسرائيل انسحابا تاما وفوريا وغير مشروط من جميع الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، من شأنهما أن يساهما في إعادة اقامة الشرعية في العلاقات الدولية وتعزيز عملية اضاء الطابع الديمقراطي ، وفي اقامة السلم والاستقرار في الشرق الاوسط . ولهذه الغاية ، كرر الوزراء دعوتهم الى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ على وجه السرعة ، وشددوا من جديد على ضرورة القيام في وقت مبكر بعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، مؤكدين المسؤولية الرئيسية التي تقع على كاهل مجلس الامن في تيسير عقد هذا المؤتمر وتوفير الترتيبات المؤسسية المناسبة لضمان تنفيذ الاتفاقات المتوقعة من مؤتمر السلام هذا . وادان الوزراء الموقف السلبي الذي تتخذه اسرائيل والولايات المتحدة ازاء عملية السلام ، وأعربوا عن الامل في أن تعيد الولايات المتحدة النظر في هذا الموقف السلبي .

١٦١- وفي هذا السياق ، قرر الوزراء الدعوة الى عقد اجتماع لمجلس الامن للنظر في الحالة في الشرق الاوسط بما فيها قضية فلسطين اثناء الفترة الواقعة في اواائل الدورة الاربعين للجمعية العامة ، وأعربوا عن الامل في أن يشارك في هذا الاجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز وغيرهم من رؤساء الوفود .

١٦٢- وأكد الوزراء انه ينبغي تقديم كل تشجيع ودعم للأمين العام للأمم المتحدة لمتابعة مشاوراته ومسايعه لعقد هذا المؤتمر . وأعرب الوزراء عن تقديرهم لمسايعي اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، الرامية الى التشجيع على تنفيذ توصيات الجمعية العامة .

١٦٣- وأعربوا عن دعمهم التام لهذه المسايعي التي يجري الاضطلاع بها عن طريق عقد حلقات دراسية وندوات وايفاد بعثات الى الدول الاعضاء في مجلس الامن بهدف محدد هو التشجيع على عقد هذا المؤتمر .

١٦٤- وأكد الوزراء من جديد رفضهم لجميع السياسات والممارسات الاسرائيلية الرامية الى تغيير الخصائص الجغرافية للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، أو تغيير التكوين الديموغرافي فيها ، لاسيما خطط اسرائيل الرامية الى ازالة ونقل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الى مواقع جديدة . وكرروا الاعراب عن مطالبتهم جميع الدول بالاعتراف بهذه التغييرات وأن توقف وتقطع كل تعاون مع اسرائيل قد يشجعها على متابعة سياساتها وممارساتها التي تشكل انتهاكا لقرار مجلس الامن ٤٦٥ (١٩٨٠) .

١٦٥- وأكد الوزراء من جديد تمسكهم بالقرارات التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ٧ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ ، والتي تتعلق بقيام بلدان عدم الانحياز باتخاذ اجراء عاجل لمقاطعة اسرائيل في الميادين الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وفي مجال الحركة البحرية والحركة الجوية ، والتي تحت ايضا مجلس الامن على تطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ضد اسرائيل .

١٦٦- وحث الوزراء كذلك جميع الدول على الامتناع عن أي تعاون مع النظام الصهيوني قد يشجعه على مواصلة اتباع سياسته القائمة على ارباب الدولة وارتكاب أعمال إرهابية وتوسعية ضد البلدان المجاورة له .

١٦٧- وكرر الوزراء تأكيد قرارات مؤتمر القمة السابع التي تدين جميع السياسات ، لاسيما سياسة الولايات المتحدة ، التي تساعد اسرائيل في مواصلة احتلال الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية ، بما فيها القدس ، وانكار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتمصرف ومنعه من ممارسة تلك الحقوق .

١٦٨- وفي هذا الصدد ، لاحظ الوزراء ان الولايات المتحدة تواصل دعم اسرائيل في بضعة مجالات ، لاسيما عن طريق اتفاق التعاون المتبادل ضمن اطار "تحالفهما الاستراتيجي" ، ومنح المنتجات الاسرائيلية تسهيلات منطقة التجارة الحرة في أسواق الولايات المتحدة . وهذه الاعمال تهدد الامن والاستقرار الاقتصادي في المنطقة وفي العالم ، وتؤكد تحيز الولايات المتحدة التام لاسرائيل وتؤكد عداؤها للشعب الفلسطيني والامة العربية .

١٦٩- وأكد الوزراء الضرورة الملحة لقيام جميع الدول باتخاذ اجراءات ملائمة لمواجهة تهديد اسرائيل للأمن الاقليمي لافريقيا ، آخذة في الاعتبار تعاونها الوثيق مع نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا في الميادين العسكرية والاقتصادية والنووية ، الامر الذي يساهم في ادامة الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ويعزز الوسائل العدوانية والقمعية التي يستخدمها نظام الفصل العنصري الاجرامي ضد شعوب جنوب افريقيا .

١٧٠- وأعرب الوزراء من جديد عن دعمهم لمشروع السلام العربي الذي اعتمدته مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المعقود في فاس في الفترة من ٦ الى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، والذي أكدته من جديد مؤتمر القمة العربي الطارئ المعقود في الدار البيضاء في الفترة من ٧ الى ٩ آب/أغسطس ١٩٨٥ . وأكدوا كذلك دعمهم لقرارات المؤتمرات العربية والدولية التي اتخذت تأييدا لمشروع السلام .

١٧١- وكرر الوزراء تأكيد دعمهم التام للجهود التي تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية ، ولجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ولجنة فلسطين التابعة للحركة ، تلك الجهود التي ترمي الى بلوغ حل عادل لقضية فلسطين .

سابع عشر - لبنان

١٧٢- أعرب الوزراء عن شديد قلقهم إزاء الحالة التي تواجه لبنان نتيجة لغزو واحتلال الجيش الصهيوني لجزء من أراضيه مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين . وأعلنوا عن تضامنهم مع شعب لبنان وحكومته ، وأكدوا من جديد دعمهم التام لسلامة لبنان ووحدة اراضيه ضمن حدوده المعترف بها دوليا .

١٧٣- وأدان الوزراء الغزو الاسرائيلي للبنان والتدخل الاجنبي في ذلك الإقليم الى جانب تكثيف ممارسات قوات الغزو المثيرة للحروب والرامية الى تعزيز الاحتلال العسكري وإضفاء صبغة مادية على التوسع الصهيوني للمنطقة . كما أدانوا احتلال اسرائيل المطول لجنوب لبنان والبقاع الغربية وقضاء راشيا ، بالاضافة الى الممارسات غير الإنسانية لقوات الاحتلال ضد السكان المدنيين في هذه الاراضي والتي تتم في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

- ١٧٤- وحشوا الأمم المتحدة على تأمين حماية السكان المدنيين بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي .
- ١٧٥- واستنكر الوزراء استمرار دعم الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل وتواطؤها معها في الحلف الاستراتيجي المناهض لشعوب المنطقة ودولها .
- ١٧٦- وأثنى الوزراء على إلغاء اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ . كما أثنوا على المقاومة الوطنية اللبنانية في مواجهتها البطولية لقوات الغزو الاسرائيلية .
- ١٧٧- ودعا الوزراء جميع الدول الى دعم لبنان وأكدوا تأييدهم للقرارات التي اتخذتها حركة عدم الانحياز بشأن لبنان ولاسيما القرارات التي اعتمدها قمة نيودلهي .
- ١٧٨- وطالب الوزراء بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن - ٤٣٥ و ٤٣٦ لعام ١٩٧٨ و ٥٠٨ و ٥٠٩ لعام ١٩٨٣ - الداعية الى الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي اللبنانية ووزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني حتى حدود لبنان المعترف بها دوليا .

شامن عشر - العدوان الإسرائيلي على المنشآت النووية العراقية

- ١٧٩- أدان الوزراء استمرار رفض اسرائيل سحب تهديدها بتكرار عدوانها المسلح على المنشآت النووية العراقية المخمصة لأغراض سلمية متجاهلة نظام الضمانات للوكالات الدولية للطاقة الذرية . وحشوا أعضاء الحركة على كفالة تنفيذ القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للطاقة الذرية .

تاسع عشر - قبرص

- ١٨٠- كرر الوزراء ورؤساء الوفود كامل تضامنهم ومساندتهم لشعب وحكومة جمهورية قبرص ، وأكدوا من جديد احترامهم لاستقلال ذلك البلد وسيادته وسلامته الاقليمية ووحدته وعدم انحيازه .

١٨١- كذلك أعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن عميق قلقهم لبقاء جزء من جمهورية قبرص خاضعا للاحتلال الاجنبي ، وطالبوا بانسحاب جميع قوات الاحتلال فورا كأساس جوهري لحل مشكلة قبرص . ورحبوا بالاقتراح الذي قدمه رئيس جمهورية قبرص بجعل قبرص منطقة مجردة من السلاح تماما .

١٨٢- وشدد الوزراء ورؤساء الوفود على الحاجة العاجلة الى أن يعود اللاجئين بمحض إرادتهم الى ديارهم في أمان ، وإلى احترام ما لجميع القبارصة من حقوق انسان وحريات أساسية ، وإلى سرعة تقصي أثر الاشخاص المفقودين وتعليل اختفائهم . وأدانوا جميع الجهود أو الاجراءات الرامية الى تغيير التكوين الديموغرافي لقبرص .

١٨٣- كما شجبوا إعلان الاستقلال من طرف واحد الذي أصدرته في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ القيادة القبرصية التركية ، بوصفه غير نافذ قانونا وطالبوا بسحبه . وشجبوا ، بالمثل ، جميع الاجراءات الانفصالية اللاحقة وغيرها من الاجراءات غير المشروعة بما في ذلك ما أطلق عليه "استفتاء" أيار/مايو ١٩٨٥ وما أطلق عليه "الانتخابات الرئاسية" و "البرلمانية" في حزيران/يونيه تحديا للقرارات ذات الصلة .

١٨٤- ورأى الوزراء ورؤساء الوفود أن حالة الامر الواقع التي أوجبت بقوة السلاح وبالاجراءات الانفردية ينبغي ألا تؤثر بأي شكل على حل المشكلة .

١٨٥- ورحب الوزراء ورؤساء الوفود بأحدث مبادرة قام بها الامين العام للأمم المتحدة في متابعة مهمة المساعي الحميدة التي يظطلع بها والرامية الى التوصل الى حل عادل قوي لمشكلة قبرص ؛ وبالرغم من علمهم بإجراء محادثات بالوكالة فيما بين ايلول/سبتمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ وبتحقيق تقدم فيها ، فقد أعربوا عن أسفهم لأن الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ لم يحقق أية نتائج .

١٨٦- وحث الوزراء جميع الاطراف على التعاون مع الامين العام في مبادرته الاخيرة بإظهار قدر أكبر من الارادة السياسية حتى تمضي المفاوضات قدما بصورة هادفة وبناءة من أجل تحقيق حل سلمي وعادل ودائم في قبرص بالاتفاق الكامل مع قرارات الامم المتحدة .

عشرون - أوروبا

١٨٧- رجب الوزراء بالجهود المبذولة في أوروبا ، القارة التي يتضح فيها الى الحد الأقصى انقسام الكتلتين والتي لا تزال تتكدس فيها القوات المسلحة والاسلحة الجديدة بالرغم من المفاوضات الجارية الرامية الى تخفيض التوتر والقضاء على خطر النزاع . وشدد الوزراء على أن تلعب بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة في أوروبا دورا بناء بضرورة خاصة في هذه العمليات مشكلة بذلك عنصرا إيجابيا في تخفيف التوتر بين الشرق والغرب ، وهو أمر ينبغي تشجيعه .

١٨٨- وتعتبر أنشطة هذه البلدان في المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة ونزع السلاح في أوروبا والمعقود في ستوكهولم وفي عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ككل ، مكملة للجهود الشاملة لحركة بلدان عدم الانحياز وتشكل تنفيذا ملموسا لمبادئ سياسة عدم الانحياز في أوروبا والتي يؤيدها الوزراء بناء على ذلك .

١٨٩- ولاحظ الوزراء بارتياح أن كثيرا من البلدان الأوروبية يتزايد اهتمامها بأنشطة حركة عدم الانحياز وبالتعاون مع بلدان عدم الانحياز . كما أشاروا الى أن التزامهم بتعزيز التعاون السلمي في مختلف الميادين لصالح السلم والأمن اتضح أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الصادرة في هلسنكي . وأعربوا عن الأمل في أن يسهم مؤتمر ستوكهولم في الاتجاهات الايجابية في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وفي تخفيف التوتر في العلاقات الدولية الاوسع نطاقا .

١٩٠- وكرر الوزراء الترابط الوثيق بين أمن أوروبا وأمن البحر الأبيض المتوسط وشددوا على قناعتهم بضرورة اشتراك بلدان عدم الانحياز في منطقة البحر الأبيض المتوسط في جميع المناسبات وعلى قدم المساواة في الحوار المتعلق بمسائل الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط وشمول الأنشطة البحرية الجارية في البحر الأبيض المتوسط في المناقشة المتعلقة بتدابير بناء الثقة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

١٩١- وأعرب الوزراء عن أملهم في أن يسهم اجتماع المتابعة في فيينا لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إسهاما فعالا في الأمن والتعاون في أوروبا وفي السلم والأمن الدوليين بوجه عام .

حادي وعشرون - البحر الابيض المتوسط

١٩٣- لاحظ الوزراء بقلق استمرار المواجهة بين الكتلتين في البحر الابيض المتوسط وزيادة الوجود العسكري ، والقواعد والاساطيل الاجنبية بما في ذلك الاسلحة النووية العظيمة القوة ، بالاضافة الى استمرار وجود مراتع للأزمات والاحتلال والعدوان في هذه المنطقة ، وقبل كل شيء في الشرق الاوسط ، تعرض للخطر سيادة واستقلال بلدان عدم الانحياز في هذه المنطقة على وجه الخصوص وتعرقل التسوية السلمية للمشاكل .

١٩٣- وأشار الوزراء الى أن الاجتماع الوزاري الأول لبلدان البحر الابيض المتوسط أعضاء حركة عدم الانحياز المعقود في فاليتا يشكل واقعة ذات أهمية سياسية كبرى هدفها تعزيز جهود بلدان البحر الابيض المتوسط أعضاء حركة عدم الانحياز في تحويل هذه المنطقة الى منطقة سلم وأمن وتعاون شامل وفقا لمقررات حركة بلدان عدم الانحياز والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ولاسيما القرار ١٨٩/٣٨ الذي يبين المبادئ التي يقوم عليها تطوير التعاون وحل مشاكل المنطقة . ودعا الوزراء دول البحر الابيض المتوسط الأوروبية الأخرى وجميع الدول الى احترام مقررات إعلان فاليتا الختامي والتمسك على وجه الخصوص ، بشدة بمبادئ عدم استعمال القوة أو التهديد بالقوة ، وحثها على عدم استعمال أسلحتها وقواتها وقواعدها ومرافقها العسكرية ضد أعضاء حركة عدم الانحياز في منطقة البحر الابيض المتوسط .

١٩٤- كما رحبوا بقرار المتابعة بعقد اجتماع في فاليتا لمناقشة تعزيز وتوسيع التعاون في ميادين اقتصادية شتى على النحو المحدد في إعلان فاليتا وتمنوا لهذا الاجتماع كل نجاح .

١٩٥- وناشد الوزراء جميع البلدان الإنضمام الى جهود أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز والإعلان عن تأييدهم للتحويل السلمي للبحر الابيض المتوسط الى منطقة سلم وأمن وتعاون شامل . ودعموا قرار دول البحر الابيض المتوسط الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز بالاجتماع مرة أخرى في بداية عام ١٩٨٦ لتنفيذ المهام التي أسندتها اليها مؤتمر القمة السابع في نيودلهي .

ثاني وعشرون - جنوب شرقي آسيا

١٩٦- بعد أن استعرض الوزراء الحالة في جنوب شرقي آسيا ، أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء استمرار الصراعات والتوترات في المنطقة ، لاسيما وأن كثيرا من دولها أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز . وأكدوا من جديد تأييدهم لمبدأي عدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة وعدم جواز استعمال القوة ضد الدول ذات السيادة . وحذروا من وجود خطر حقيقي من تصاعد التوترات في كمبوتشيا وما حولها في منطقة أوسع . وأعربوا عن اقتناعهم بالحاجة العاجلة الى تخفيف حدة هذه التوترات بإيجاد حل سياسي شامل ينص على انسحاب جميع القوات الأجنبية وبذلك يضمن الاحترام الكامل لسيادة جميع دول المنطقة بما في ذلك كمبوتشيا ، واستقلالها وسلامتها الإقليمية .

١٩٧- وأكد الوزراء من جديد حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بعيدا عن أي تدخل أو تخريب أو قسر خارجي ، وأعربوا عن الأمل في أن تؤدي عملية المفاوضات والتفاهم المتبادل الى تهيئة المناخ اللازم لممارسة هذا الحق . واتفقوا أيضا على أن المشاكل الإنسانية الناجمة عن الصراعات في المنطقة تقتضي اجراءات عاجلة تستدعي التعاون الفعال بين جميع الأطراف المعنية . وحثوا جميع الدول في المنطقة على إجراء حوار يؤدي الى حل الخلافات فيما بينها وإقامة سلم واستقرار دائمين في المنطقة ، فضلا عن القضاء على تورط الدول الخارجية وتهديداتها بالتدخل . وفي هذا الصدد لاحظوا بعيـن القبول الجهود المبذولة للتبكير بإنشاء منطقة سلم وحرية وحياد في المنطقة ، وطلبوا الى جميع الدول أن تمنح هذه الجهود أوفى تأييدها .

ثالث وعشرون - جنوب غربي آسيا

١٩٨- لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بالقلق البالغ الحالة في جنوب شرقي آسيا ، واتفقوا على أن لها عواقب خطيرة على سلم المنطقة واستقرارها . واتفقوا على أن استمرار هذه الحالة يشكل أثارا خطيرة على السلم والأمن الدوليين . وفي هذا الإطار ، نظروا الى الحالة في أفغانستان بقلق بالغ . وكرروا النداء العاجل الصادر في مؤتمر وزراء الخارجية المعقود في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨١ بإيجاد تسوية سياسية تقوم على انسحاب القوات الأجنبية والاحترام التام لاستقلال أفغانستان وسيادتها وسلامتها الإقليمية ومركزها غير المنحاز ، وعلى المراعاة الدقيقة لمبدأ عدم التدخل وعدم التدخل . كذلك أكدوا من جديد حق اللاجئين الأفغان في العودة الى ديارهم بأمان

وكرامة ، ودعوا الى إيجاد حل سريع لهذه المشكلة الإنسانية الكبيرة . وتحقيقا لهذه الغاية ، حثوا جميع من يهمهم الامر على العمل لبلوغ هذه التسوية بما يكفل للشعب الافغاني أن يقرر مصيره بنفسه بعيدا عن التدخل الخارجي ويمكن اللاجئين الافغان من العودة الى ديارهم .

١٩٩- وأعرب الوزراء عن تقديرهم للجهود المخلمة التي تبذل لإيجاد تسوية سياسية للحالة في أفغانستان ، وأيدوا الخطوات البناءة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد . واعتبروا المناقشات التي تجري عن طريق الأمين العام خطوة في الاتجاه الصحيح ، وحثوا على استمرارها بهدف تشجيع التوصل الى تسوية سياسية مبكرة للمشكلة بما يتفق مع مثل ومبادئ حركة بلدان عدم الانحياز . وطلبوا الى جميع الدول أن تمارس ضبط النفس لتفادي زيادة تعريض السلم والامن في المنطقة للخطر ، وأن تتخذ الخطوات الكفيلة بإيجاد الظروف المؤدية الى قيام علاقات مستقرة ومنسجمة بين دول المنطقة على أساس مبادئ عدم الانحياز في التعايش السلمي بين الدول واحترام سيادتها واستقلالها الوطني وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل والتدخل في شؤونها الداخلية .

رابع وعشرون - كوريا

٢٠٠- لاحظ الوزراء مع القلق أن كوريا ما زالت منقسمة مما يشكل تهديدا محتملا للسلم ، رغم تطلعات الشعب الكوري الى إعادة توحيد وطنه سلميا .

٢٠١- رحب الوزراء مع الارتياح بموقف الشعب الكوري فيما يبذله من جهود لإعادة توحيد وطنه سلميا وتحقيق هذا الهدف بمنأى عن أي تدخل خارجي ، عن طريق الحوار والمفاوضات بين الشمال والجنوب ، طبقا للمبادئ الثلاثة المبينة في البيان المشترك بين الشمال والجنوب والمؤرخ في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، وهي الاستقلال والتوحيد السلمي والوحدة الوطنية الكبرى .

٢٠٢- وأعرب المؤتمر عن الامل في أن يتعزز تحقيق رغبة الشعب الكوري في إعادة توحيد بلده سلميا بانسحاب جميع القوات الأجنبية من المنطقة .

خامس وعشرون - قضايا أمريكا اللاتينية والكاريبي

٢٠٣- سلم الوزراء بأن أمريكا اللاتينية والكاريبي من مناطق العالم التي عانت أكثر من غيرها من الأفعال العدوانية على يد القوى الاستعمارية والإمبريالية . ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تجتاز الآن أشد أزمة اقتصادية منذ الحرب ، كما يتبين من دينها الخارجي الضخم واطراد تدهور مستوى معيشة شعوبها . وفي هذا الصدد ، أشاروا إلى الأهمية التاريخية الكبيرة لما شنته شعوب أمريكا اللاتينية والكاريبي من كفاح ديمقراطي ضد الإمبريالية تدعيما لاستقلالها الوطني وفي نطاق ممارستها الكاملة لسيادتها ، مع الالتزام بأهداف ومبادئ عدم الانحياز الرئيسية وبحقها غير القابل للتصرف في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمنأى عن أي تدخل خارجي . وأعربوا ، علاوة على ذلك ، عن ارتياحهم للجهود التي تبذلها دول المنطقة من أجل تعزيز وحدتها وتضامنها وتعاونها ، بمختلف عمليات التكامل الاقليمي .

٢٠٤- وأشار الوزراء بقلق بالغ إلى أن الوضع الحالي في أمريكا الوسطى يشكل بؤرة من بؤر التوتر الرئيسية على الصعيد الدولي . وأشاروا أيضا إلى زيادة تدهور هذا الوضع ، رغم النداءات المستمرة من بلدان حركة عدم الانحياز وبقية المجتمع الدولي والجهود التي تبذلها مجموعة كونسادورا في السعي لإيجاد حل سلمي عن طريق المفاوضات ، وذلك نتيجة سياسات التدخل والتدخل الإمبريالية ، التي تمثل ، إلى جانب أحوال الفقر والاضطهاد التاريخية التي تعاني منها المنطقة ، تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين . ولاحظوا ، في هذا الصدد ، أن خطر تدخل الولايات المتحدة المباشر في نيكاراغوا وكوبا وسائر بلدان المنطقة قد تزايد بشكل ملحوظ .

٢٠٥- وأدان الوزراء تصعيد العدوان والهجمات العسكرية والإجراءات الأخرى ضد سيادة نيكاراغوا واستقلالها السياسي وسلامتها الاقليمية واستقرارها وتقريرها لمصيرها . وأدانو بمفغة خاصة ، في هذا الصدد ، انتهاك فضاءها الجوي ومياهها الإقليمية ، وشن المناورات الدولية وأفعال التخويف الأخرى ، والتهديدات بالاستيلاء على أرض نيكاراغوا واحتلالها وقصفها بالقنابل على نحو اختياري ، واستخدام البلدان المجاورة كقواعد للعدوان وتدريب مجموعات المرتزقة ، وأفعال التخريب والهجمات الجوية والبحرية ، وزرع الألغام في موانئ البلد الرئيسية ، وفرض تدابير اقتصادية قسرية ، بما فيها الحظر التجاري . وقد سببت الممارسات الإرهابية موت الآلاف من مواطني نيكاراغوا ، وأدت إلى خسائر اقتصادية جسيمة وأعاققت التنمية العادية لذلك البلد .

٢٠٦- وقد أدان الوزراء بشدة ما فرضته حكومة الولايات المتحدة أخيرا على نيكاراغوا من حظر وتدابير اقتصادية قسرية أخرى ، ولاحظوا مع القلق أن هذا الحظر يشكل انتهاكا لمبادئ وقواعد القانون الدولي .

٢٠٧- وأعرب الوزراء عن رأي مفاده أن هذه الأعمال الجديدة المتعلقة بالضغط السياسي والاقتصادي ، الى جانب الاجراءات العسكرية ، ينبغي النظر اليها في إطار خطة أوسع نطاقا ترمي الى زعزعة استقرار حكومة نيكاراغوا والإطاحة بها ، كما أنها تزيد من مخاطرة اشتعال حرب اقليمية وتعوق الحوار الضروري الذي تروج له مجموعة كونتادورا من أجل التوصل لحل سياسي عن طريق التفاوض لمشاكل الاقليم .

٢٠٨- وكرر الوزراء تأكيد تضامنهم الصلب مع نيكاراغوا ، وطالبوا بالوقف الفوري للتهديدات والافعال العدوانية وتمويل مجموعات المرتزقة من جانب كونغرس الولايات المتحدة ، والتدابير الاقتصادية القسرية المتخذة ضد شعب وحكومة ذلك البلد - وكلها ترمي ، على المدى القصير ، الى الإطاحة بحكومة نيكاراغوا المشكّلة على نحو شرعي ، وزيادة مخاطرة تعميم الصراع . والوزراء يحثون جميع الدول على المراعاة التامة للالتزامات المقدمة الى محكمة العدل الدولية ، ولاسيما قبول الولاية القضائية الإلزامية للمحكمة والوفاء المطلوب بقراراتها وأحكامها . ومن ثم ، فانهم يحضون الولايات المتحدة على الإذعان للقرار المتعلق بالتدابير المؤقتة للحماية والمؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ والحكم الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بشأن الولاية القضائية والمقبولية بالنسبة للطلب المقدم من نيكاراغوا في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ .

٢٠٩- وأعرب الوزراء عن موافقتهم على مبادرات السلم لمجموعة كونتادورا المكونة من بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، وأعادوا تأكيد اقتناعهم بأن هذه المجموعة تمثل مبادرة اقليمية أصيلة لحل الازمة بالوسائل السياسية . ولاحظوا بارتياح التقدم المحرز في البحث عن حل سلمي ، وعلى الاخص صياغة بيان كونتادورا المتعلق بالسلم والتعاون في امريكا الوسطى المؤرخ في ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ . وأعرب الوزراء أيضا عن ارتياحهم لان نيكاراغوا وافقت على الفور على توقيع البيان في مجمله وبدون تحفظات . وحثوا كل الدول المعنية على بذل جهود مضاعفة لتنفيذ عملية إحلال السلم التي تقوم بها مجموعة كونتادورا عن طريق توقيع البيان .

٢١٠ - ورأى الوزراء انه وفقا للبروتوكول الاضافي للبيان ينبغي لجميع الدول التي ترغب في المساهمة في تحقيق السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، ولاسيما الدول التي لها روابط أو مصالح في المنطقة ، أن تفتح عن رغبتها في مساندة وثيقة السلم هذه عن طريق الانضمام الى البروتوكول بهدف ضمان تنفيذه تنفيذا كاملا .

٢١١ - ورحب الوزراء بالجهود الاخيرة التي بذلتها مجموعة كونتادورا كما انعكست في البيان الصادر عن الاجتماع المعقود في ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وفي هذا الصدد حثوا حكومات امريكا الوسطى والدول الاخرى التي لها روابط ومصالح في المنطقة على تنفيذ النقاط الست الواردة في هذا البيان بهدف التوصل الى حل عاجل للأزمة بالوسائل السياسية ، وهي (١) بيان كونتادورا ؛ (٢) تدابير من أجل تحقيق الإنفراج ؛ (٣) العلاقات بين كوستاريكا ونيكاراغوا ؛ (٤) حوار منسانيليو ؛ (٥) المنظمات الدولية ؛ (٦) مساندة امريكا اللاتينية .

٢١٢ - وأعرب الوزراء أيضا عن ارتياحهم لتكوين مجموعة ليما لدعم مجموعة كونتادورا المكونة من الأرجنتين واوروغواي والبرازيل وبيرو ، وعن ثقتهم في أن هذه المبادرة ستساهم الى حد كبير في تعزيز الجهود المبذولة من أجل إقرار السلم في المنطقة .

٢١٣ - ورحب الوزراء بالاجتماع الذي عقده مؤخرا في قرطاجنة بكولومبيا وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ومجموعة ليما لدعم مجموعة كونتادورا ، واتفقوا على أن الجهود والاجراءات المضطلع بها من أجل تحقيق السلم يجب أن تستهدف المستقبل وأن تتفق مع أهداف التضامن والاستقلال والعدل التي ظلت امنية دائمة لشعوب امريكا اللاتينية . وأعربوا أيضا عن ارتياحهم لأن آليات عمل مجموعة ليما لدعم مجموعة كونتادورا قد تحددت في هذا الاجتماع .

٢١٤ - وأعرب الوزراء عن أسفهم لإقدام الولايات المتحدة من طرف واحد على القطع المفاجئ للمحادثات الثنائية مع نيكاراغوا في منسانيليو بالمكسيك ، التي كانت تهدف الى تطبيع العلاقات بين البلدين بهدف التوصل الى اتفاق محدد بشأن تحقيق السلم في المنطقة يقوم على أساس مبدأ الاحترام المتبادل للسيادة وتقرير المصير للشعوب ، واعتبروا هذا الاجراء عرقلة خطيرة لجهود نيكاراغوا السلمية ورأوا انه اضعف أيضا جهود مجموعة كونتادورا لتحقيق السلم والتعاون من أجل حل مشاكل امريكا الوسطى . وفي هذا الصدد حثوا حكومة الولايات المتحدة على استئناف المحادثات مع نيكاراغوا كوسيلة للتوصل الى اتفاق محدد على الاسس المشار اليها سابقا .

٢١٥ - ورحب الوزراء بالمبادرة التي قامت بها حكومة نيكاراغوا من أجل إقامة منطقة أمن محايدة على الحدود بين كوستاريكا ونيكاراغوا ، وأشاروا بوجه خاص الى أن القضاء على التوترات التي تخدم المصالح الأجنبية في هذه المنطقة سيمثل خطوة هامة لتعزيز وتعميق جهود إحلال السلم في أمريكا الوسطى . وفي هذا الصدد حث الوزراء الحكومتين على الالتقاء ، كما أشار الى ذلك الرئيسان دانييل اورتيغا رئيس نيكاراغوا ولويس ألبرتو مونخيه رئيس كوستاريكا ، للاتفاق على أفضل الاجراءات لاقامة منطقة الامن المحايدة هذه بهدف وضع حد لحوادث الحدود المتكررة .

٢١٦ - ورجا الوزراء من حكومتي الولايات المتحدة وهندوراس وحكومات سائر الدول المعنية اتخاذ موقف بناء لخدمة السلم والحوار وفقا لمبادئ القانون الدولي ، وذلك لتجنب أي اجراء وكل إجراء قد يزيد من التوترات في المنطقة ، وفي هذا الصدد اتفقوا على أن إزالة القواعد العسكرية الأجنبية وسحب المستشارين العسكريين الأجانب ووقف المناورات العسكرية ووضع حد لاعمال العنف ستخفف بشكل كبير من نقاط التوتر ، مما يسهم في البحث عن طرق تمكن من تحقيق حل سياسي بالتفاوض لمشاكل المنطقة .

٢١٧ - وأعاد الوزراء تأكيد ارتياحهم للنتيجة التي أسفر عنها الاجتماع الوزاري المعقود بين الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي واسبانيا والبرتغال وبلدان أمريكا الوسطى وبلدان مجموعة كونتادورا في سان خوسيه بكوستاريكا في عام ١٩٨٤ ، واعرّبوا عن ثقتهم في أن يسهم الاجتماع المقبل ، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ في لكسمبورغ ، إسهاما كبيرا في تعزيز الحوار السياسي والاقتصادي بين أوروبا وأمريكا الوسطى . وأكدوا من جديد أيضا ضرورة السلم والتعاون لأمريكا الوسطى .

٢١٨ - وأعاد الوزراء الى الانذهان قرار المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز الذي رجا من مكتب التنسيق أن يراقب عن كثب تطور الحالة في هذه المنطقة دون الاقليمية ، وهناكوا المكتب لإنشاء فريق غير رسمي من اصدقاء الرئيس لمتابعة تطور الحالة في أمريكا الوسطى ، وفي هذا الصدد رحبوا بالدعوة التي وجهتها حكومة نيكاراغوا في نيسان/ابريل ١٩٨٥ ولاحظوا أن زيارة فريق اصدقاء الرئيس الى هذا البلد ساهمت في تعزيز التضامن وفي تفهم أكمل للحالة التي يجد هذا البلد غير المنحاز نفسه فيها ، وهي حالة تتدهور سريعا نتيجة للعدوان الامبريالي المستمر . وفي نفس الوقت أكد الوزراء من جديد صحة مبادئ الحركة في هذه المنطقة .

٢١٩ - وأعاد الوزراء تأكيد قلقهم العميق لتدهور الحالة في السلفادور حيث تواجهه قطاعات كبيرة من السكان نزاعا مسلحا متصاعدا نتيجة للتدخل الامبريالي المتزايد والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الداخلية الخطيرة .

٢٢٠ - ولاحظوا أيضا ، كمؤشر آخر على هذا التدهور ، قطع الحوار بين الحكومة وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني/الجبهة الديمقراطية الثورية ، وهو وضع ينبغي معالجته في أقرب وقت ممكن نظرا لأنه لا يمكن التوصل الى حل سلمي شامل للامزة في السلفادور إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين جميع القوى السياسية التمثيلية ، بما في ذلك هاتان الجبهتان .

٢٢١ - واعربوا عن أسفهم لأنه لاتزال هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان في السلفادور ، وبخاصة نظرا لاستمرار الهجوم على السكان المدنيين في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون وقصفهم بالقنابل وتشريدهم ، وهذا ، علاوة على كونه أدى لسقوط ضحايا غير محاربين لا حصر لهم ، قد أدى أيضا الى جعل أعداد كبيرة من السلفادوريين لاجئين داخليين أو مشردين . وحثوا الحكومة وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني/الجبهة الديمقراطية الثورية على استئناف محادثاتهم ، وحثوا حكومة الولايات المتحدة على اتخاذ موقف بناء بهدف التوصل الى حل سلمي بالتفاوض للنزاع السلفادوري الراهن .

٢٢٢ - وأكد الوزراء من جديد الحاجة الى القضاء على الاستعمار بكافة أشكاله ومظاهره في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وأعادوا تأكيد التضامن الكامل لبلدان عدم الانحياز مع شعوب المنطقة التي لا تزال خاضعة لحالة استعمارية . ونتيجة لذلك طالبوا بأن تقوم الدول الاستعمارية بالتنفيذ الفوري لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) في تلك الاقاليم . واعربوا أيضا عن قلقهم الشديد إزاء استخدام الدول الاستعمارية أقاليم المنطقة كقواعد أو كمراكز رسو للسفن الحاملة لأسلحة نووية ولتخزين هذه الأسلحة .

٢٢٣ - وأكد الوزراء من جديد مساندتهم لحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير مصير بورتوريكو واستقلالها وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، ولاحظوا باهتمام القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار والتابعة للأمم المتحدة في ١٤ آب/اغسطس ١٩٨٥ .

٢٢٤ - وأدان الوزراء الاحتفاظ بالقواعد العسكرية والقوات الأجنبية بالمنطقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، مثل تلك الموجودة في كوبا وبورتوريكو وفي جزر مالغيناس ، ولاحظوا بقلق نية إقامة قواعد جديدة ، مثل القاعدة المعتزم إقامتها في جزيرة إيستر ، مما يشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة .

٢٢٥ - وطالب الوزراء بالعمل على الفور ودون شروط على رفع الحصار الاقتصادي وإنهاء جميع أشكال الضغط التي تمارسها الولايات المتحدة ضد كوبا ، وأدانوا ما حدث مؤخرا من تزايد التهديدات بالعدوان وانتهاك المجال الجوي لكوبا ، بما في ذلك رحلات التجسس الجوية ، وانتهاك المياه الإقليمية الكوبية ، وفرض الحصار في مجالات المال والائتمان والتجارة . وأعادوا تأكيد تضامن الحركة مع كوبا ومساندتها الكاملة لمطلب كوبا المشروع بأن تغيد الولايات المتحدة قاعدة غوانتانامو البحرية وبأن تعوّض الشعب الكوبي عن الخسائر المادية التي لحقت به .

٢٢٦ - ولاحظ الوزراء العملية السياسية التي تتطور في غواتيمالا وأعربوا عن أملهم في أن تضمن أوسع وأنجع اشتراك من جانب جميع قطاعات المجتمع من الشعب الغواتيمالي واحترام حقوق الإنسان وممارستها الكاملة .

٢٢٧ - وأعاد الوزراء تأكيد مساندتهم غير المشروطة لاستقلال بنيز وسلامتها الإقليمية واحترامهم لحق هذا البلد في تقرير مستقبله بوصفه دولة حرة وذات سيادة داخل حدودها البرية والبحرية . وأكدوا أن أي تهديد لبليز باستخدام القوة أو استخدامها ضدها أمر غير مقبول ، وأعادوا تأكيد مساندتهم لتسوية المنازعات عن طريق المفاوضات والوسائل السلمية الأخرى .

٢٢٨ - ولاحظ الوزراء أنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٧/٣٨ ، وعلى الرغم من أن معظم القوات الأجنبية قد انسحبت ، فإن عددا من هذه القوات مازال موجودا في غرينادا ، وحثوا على انسحابها الفوري . وبعد أن أحاطوا علما بأن انتخابات قد جرت في هذا البلد أعادوا تأكيد تضامنهم الحاسم مع شعب غرينادا ، وحثوا جميع البلدان على احترام حقه في السيادة وحقه غير القابل للتصرف في تحديد نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

٢٢٩ - وأعرب الوزراء عن تضامنهم التام مع شعب وحكومة بنما في جهودهما من أجل ضمان الامتثال التام لمعاهدات قناة بنما وحياد هذا الطريق المائي بين المحيطات ، وأكدوا أن هذه العملية تتطور وفقا للجدول الزمني الذي تم الاتفاق عليه . وأعربوا عن قلقهم مع ذلك إزاء تنفيذ الولايات المتحدة لسياسات وممارسات في منطقة القناة تعوق الامتثال الدقيق للمعاهدات ، وعلى الأخص إزاء تنفيذ القانون ٧٠/٩٦ الذي أصدره كونغرس الولايات المتحدة والذي لا يتماشى مع نص وروح المعاهدات المشار إليها أعلاه ويعد انتهاكا لها .

٢٣٠ - وجدد الوزراء نداءهم لجميع البلدان بالانضمام الى بروتوكول معاهدة الحياد الدائم لقناة بنما واحترام حياد هذا الطريق المائي بين المحيطات .

٢٣١ - وأحاط الوزراء علما بالجهود التي تبذلها حكومة غيانا لتعزيز استقلالها وسيادتها وضمان مستقبل آمن لشعبها . وفيما يتعلق بمطالبة فنزويلا بالأقليم أحاط الوزراء علما أن كلا البلدين قد قدما الى الأمين العام للأمم المتحدة الوسائل الكفيلة بتسوية النزاع لينظر فيها ، وذلك وفقا لأحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٦٦ .

٢٣٢ - ثم احاطوا علما بالموقف المبدئي لحكومة فنزويلا المتمثل في عدولها عن استخدام القوة في حل المسألة .

٢٣٣ - وكرر الوزراء الإعراب عن تأييدهم وتضامنهم مع شعب وحكومة جمهورية سورينام في جهودها الرامية لحماية استقلال سورينام وسيادتها . وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء التدابير التي اتخذتها بعض الحكومات ومحاولاتها المتواصلة لممارسة ضغوط على سورينام تؤثر على نحو معاكس في تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأعربوا عن أملهم في أن تشرع الحكومتان المعنيتان في إجراء حوار صريح ، وعادل وهادف دون قسر أو أي شكل آخر من أشكال التدخل من أجل التوصل الى حل قائم على الاحترام المتبادل يخدم مصلحة ورفاه شعب سورينام .

٢٣٤ - وكرر الوزراء الإعراب عن تأييدهم الراسخ لحق جمهورية الأرجنتين في إستعادة سيادتها على جزر مالفيناس عن طريق المفاوضات ، وكرروا دعوتهم الى استئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة مع اشتراك الأمين العام للأمم المتحدة وبذل مساعيه الحميدة ، وأكدوا من جديد ضرورة أن يولي الطرفان في الحل

المذكور الاعتبار الواجب لمصالح سكان الجزر ، ولاحظوا مع الارتياح الارادة التي عبرت عنها حكومة الأرجنتين فيما يتعلق بضمان المحافظة على أسلوب حياة سكان الجزر وتقاليدهم ، وهويتهم الثقافية بما في ذلك استخدام الاجراءات الوقائية والضمانات واللوائح التي يمكن التفاوض بشأنها . وسيكفل هذا التوصل الى حل سريع وسلمي وعادل للمسألة وفقا لمبادئ وقرارات حركة بلدان عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع ، وقرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٢١٦٠ (د - ٢٨) و ٤٩/٣١ و ٩/٣٧ و ١٢/٣٨ و ٦/٣٩ .

٢٣٥ - ولاحظوا كذلك مع الارتياح استعداد حكومة الأرجنتين الذي أكدته من جديد في ١٠ تموز/يوليه الماضي لاستئناف المفاوضات التي طلبت اجراءها الجمعية العامة ، وحشوا حكومة المملكة المتحدة على الموافقة أيضا على استئناف المفاوضات والامتناع عن اتخاذ قرارات قد تتضمن ادخال تعديل وحيد الجانب على الوضع في الجزر في حين أن النزاع بشأن السيادة لا يزال قائما .

٢٣٦ - وأكد الوزراء من جديد أيضا أن الوجود العسكري والبحري البريطاني الضخم في منطقة جزر مالفيناس وساوث جورجياس وساوث ساندوتش الذي يتضمن مطارا استراتيجيا ، أمران يسببان قلقا بالغاً لدى بلدان منطقة امريكا اللاتينية ويؤثران بصورة معاكسة على الاستقرار في المنطقة .

٢٣٧ - وذكروا بأن إنشاء القواعد العسكرية وغيرها من المنشآت العسكرية في اقاليم مستقلة يعوق تطبيق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (القرار ١٥١٤ (د - ١٥)) الصادر عن الجمعية العامة ، كما يتنافى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرار المذكور أعلاه .

٢٣٨ - وكرر الوزراء الإعراب مرة أخرى عن تأييدهم القاطع لمطالبة جمهورية بوليفيا المشروعة والمحقة في استرداد منفذ مباشر ومفيد على المحيط الهادئ تكون لها عليه سيادة كاملة . وإقتناعا منهم بأن حل هذه المشكلة يهم المجتمع الدولي ، أشاروا الى أن السلم والامن الدوليين يدعوان الى مثل هذا الحل ، وحشوا جميع الدول على الإعراب عن تضامنها مع هذا الحق غير القابل للتصرف للشعب البوليفي . وأعرب الوزراء عن أملهم في ايجاد حل منصف لهذه المشكلة بتطبيق الاجراءات السلمية المبينة في ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار أهداف حركة بلدان عدم الانحياز .

٢٣٩ - وأشار الوزراء الى أن مؤتمرات القمة الرابع والخامس والسادس والسابع لحركة بلدان عدم الانحياز قد اعربت عن تضامنها مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأ في تنفيذها الرئيس الراحل سلفادور الندي ، وطالبوا بتنفيذ القرار المتعلق بشيلي الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين . كما أكدوا من جديد تضامنهم مع الآمال المشروعة لشعب شيلي في استعادة حريته وحقوقه الانسانية الاساسية ومع سياسة عدم الانحياز التي اتبعتها الرئيس الندي .

٢٤٠ - وأحاط الوزراء علما بوجود منطقة في امريكا اللاتينية محظور فيها استعمال الاسلحة النووية بموجب معاهدة ثلاثيولكو ، وأكدوا ضرورة توفير الظروف الملائمة لكافة بلدان امريكا اللاتينية من أجل أن توقع وتصدق على المعاهدة وتتحيد بها الدول الحائزة للأسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، أدانوا أيضا قيام بعض الدول الغربية بإدخال الاسلحة النووية في المنطقة .

٢٤١ - ورحب الوزراء بإقامة ديمقراطيات جديدة في امريكا اللاتينية الأمر الذي يمكن شعوب هذه الديمقراطيات من النيل الكامل لحقها غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها بحرية . وفي هذا الصدد أقر الوزراء بأنه من المستصوب إيجاد حلول سياسية وبذل جهود لتعزيز هذه العمليات الديمقراطية .

٢٤٢ - ولاحظوا كذلك ان حماية حقوق الانسان والممارسة الفعالة والكاملة للتعددية السياسية والايديولوجية يُشكلان عاملين هامين في تقدم شعوب المنطقة .

٢٤٣ - وقرر الوزراء عقد اجتماع خاص لمكتب التنسيق في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٨٦ ، ورجوا من مكتب التنسيق في نيويورك ان يحدد موعد ومكان انعقاد الاجتماع .

سادس وعشرون - عدم التدخل بجميع أنواعه

٢٤٤ - وكرر الوزراء الإعراب عن تأييد دول عدم الانحياز الراسخ لمبدأ عدم التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الذي يشكل أحد المبادئ الاساسية لحركة عدم الانحياز . وباتفاق مشترك ، أكدوا من جديد تأكيدا قاطعا ان انتهاك هذا

المبدأ ليس أمراً مرفوضاً وحسب وإنما ليس له ما يبرره مهما كانت الظروف ، كما أنه يتنافى مع الالتزام الذي تعهدت به البلدان الاعضاء في الأمم المتحدة بموجب الميثاق .

٢٤٥ - وإذ أشار الوزراء الى المقررات ذات الصلة المتخذة في مؤتمر القمة السابع ، لاحظوا مع القلق انه بالرغم من اعتماد الجمعية العامة لإعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول الذي تضمنه القرار ١٠٣/٣٦ ، فإن سياسات التدخل بجميع أنواعه ، والضغط والتهديد بالقوة أو استعمالها لاتزال تتبع ضد بلدان كثيرة ، منها بوجه خاص البلدان غير المنحازة مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة على السلم والامن . وطلبوا الى جميع الدول التقيد بالإعلان واحترام مبادئه في معاملاتهم مع الدول الاخرى .

سابع وعشرون - تسوية الخلافات والمنازعات بالوسائل السلمية

٢٤٦ - وكرر الوزراء الإعراب عن تأييد بلدان عدم الانحياز لمبدأ تسوية الخلافات والمنازعات فيما بينها بالوسائل السلمية وامتناعها عن اللجوء الى التهديد بالقوة أو استعمالها ضد السيادة الوطنية أو السلامة الإقليمية أو استقلال أي دولة منها ، متفادية بذلك تهديد السلم والامن الدوليين .

٢٤٧ - وفي هذا الصدد ، لاحظ الوزراء مع القلق ان عدم احترام هذا المبدأ لا يؤدي فقط الى فقدان جسيم في الارواح البشرية وتدمير الاسس الاقتصادية الضرورية لتنمية وتقدم شعوب هذه البلدان بل إن ذلك يضعف ايضاً من وحدة الحركة وتضامنها . ويعرض عدم الامتثال لهذا المبدأ للخطر الجهود التي تبذلها بلدان عدم الانحياز الهادفة الى تعزيز السلم والامن الدوليين ، كما يؤكد من جديد أيضاً ضرورة صيانة وحدة الحركة . وفي هذا الصدد ، كرر الوزراء تأكيد ضرورة الالتزام بمبادئ الاحترام الكامل لاستقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، وحرمة الحدود الدولية المقررة قانوناً ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام حق الشعوب في تنمية وطنية واجتماعية حرة ، والامتناع عن اللجوء الى الضغوط أو التهديد أو استعمال القوة ، والى أي شكل من أشكال العدوان .

٢٤٨ - وأكد الوزراء من جديد أن مبادئ تسوية الخلافات والمنازعات بالوسائل السلمية من خلال المفاوضات المباشرة ، أو الوساطة أو المساعي الحميدة المقبولة من الأطراف

المهمة ، أو من خلال التدابير الأخرى التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة . لا تزال تشكل العناصر الرئيسية للتعایش السلمي كما أوصت بذلك بلدان عدم الانحياز ، وأشاروا ، في هذا الصدد ، الى الاعلانات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر السابع لرؤساء الدول أو الحكومات وكرروا الإعراب عن تأييدهم الراسخ للمبادئ التي تضمنتها والتي تمثل طريقة فعالة لتعزيز تسوية الخلافات والمنازعات بين بلدان عدم الانحياز بالوسائل السلمية .

٢٤٩ - وإذ أشار الوزراء الى الفقرة ١٧٠ من إعلان قمة نيودلهي ، طلبوا الى مكتب التنسيق في نيويورك أن يكشف أعماله من أجل تنفيذ القرار المتعلق بإنشاء فريق عامل معني بهذه المسألة بغية دراسة جميع المقترحات وتقديم تقرير الى الاجتماع الوزاري القادم لمكتب التنسيق عشية انعقاد مؤتمر القمة الثامن ، وكذلك الى القمة نفسها .

ثامن وعشرون - الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة

٢٥٠ - ظلت الأمم المتحدة تقوم ، منذ تأسيسها في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥ ، بدور رئيسي في النظام المعاصر للعلاقات الدولية . وقد تأكدت القيمة الدائمة لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، التي ازدادت تطورا وشرأ من جراء اتباع سياسة عدم الانحياز ، مما يرسخ مكانة الأمم المتحدة بوصفها محفلا دوليا عاما يضطلع بدور رئيسي في صيانة السلم والأمن الدوليين ، وتسوية المنازعات والازمات الدولية بالطرق السلمية ، وتعزيز التعاون الدولي في جميع الميادين على أساس المساواة في السيادة بين الدول ، وإقامة علاقات اقتصادية منصفة وعادلة ، وفي تعزيز سياسة التعايش السلمي ، والانفراج العالمي ، ونزع السلاح والتنمية .

٢٥١ - وقد ظلت حركة بلدان عدم الانحياز دائما ملتزمة التزاما عميقا وشابها بالأمم المتحدة ، وبحفظ وتعزيز هذه المنظمة والعمل على أن تحقق المقاصد والمبادئ المجسدة في الميثاق بمزيد من الفعالية .

٢٥٢ - ان الأمم المتحدة ، التي شُيدت على انقاض حرب عالمية وقع الملايين ضحايا لها وسببت اضرارا فادحة للبشرية جمعاء ، منعت اندلاع حرب عالمية أخرى . ويشكل حفظ السلم والأمن الدوليين حاجة حيوية بالنسبة لوجود البشرية زقد ثبت أن الأمم المتحدة

هي أنسب محفل للتداول والتماس التوصل الى حلول بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والامن الدوليين ، ونزع السلاح ، لاسيما نزع السلاح النووي ، وصون الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الاقليمية للدول وحققها في التنمية بلا عائق وباستقلال والاختيار الحر لنظمها السياسية والاقتصادية ، والكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والهيمنة والعدوان الاجنبي والاحتلال والسيطرة ، وكذلك ضد الفصل العنصري والعنصرية وجميع أشكال التبعية ، والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ، والضغط والتدخل بأشكاله في العلاقات الدولية .

٢٥٣- وقد حققت الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، خلال نشاطها الذي استمر اربعين عاما ، نتائج هامة في العديد من ميادين العلاقات الدولية . وهي تلعب دورا رئيسيا في عملية انهاء الاستعمار ، ويعزى هذا في المقام الاول الى حركة بلدان عدم الانحياز . كما قدمت دعما كاملا للكفاح المشروع من أجل تحرير الشعوب . واعترفت الامم المتحدة بمركز حركات التحرير وأتاحت لها المشاركة في أعمالها . وقد ساهمت الامم المتحدة مساهمة كبيرة في جعل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، لاسيما التنمية السريعة للبلدان النامية ، تشكل جزءا لا يتجزأ من الجهود العامة لتعزيز السلم والامن في العالم . ويمثل الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي جديد وثيقتين تتسمان بأهمية تاريخية .

٢٥٤- وتشكل اتفاقية قانون البحار خطوة هامة نحو تنفيذ مبدأ التراث المشترك للإنسانية .

٢٥٥- وقد ظلت الامم المتحدة تؤيد باستمرار تعزيز حقوق الانسان ، وتقرير المصير للشعوب ، وإنهاء العنصرية والفصل العنصري بجميع أشكالهما ، واعتمدت مجموعة من المصوك القانونية الدولية الهامة في هذا الميدان .

٢٥٦- وأشار الوزراء الى أهمية القرار ١٥١٤ (د-١٥) الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٠ ، بشأن حق جميع الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الاجنبية في تقرير المصير والاستقلال ، وسلموا بأنه طوال سنوات وجود الامم المتحدة جميعها وبعد حل الامبراطوريات الاستعمارية ، ظهرت الى حيز الوجود دول مستقلة حديثا أصبحت فيما بعد أعضاء في الامم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ، مما يعزز مقاصد ومبادئ الامم المتحدة في النظام المعاصر للعلاقات الدولية .

٢٥٧- وشدد الوزراء على أنه يجب القضاء على آخر معاقل الاستعمار في أقرب وقت ممكن وأنه يجب أن تقوم الأمم المتحدة ، بوصفها منظمة عالمية ، بدور بارز في هذه المهمة . وحثوا جميع الدول على أن تلتزم باستئصال شأفة الاستعمار وأن تساهم في تنفيذ آليات الأمم المتحدة في هذا المسعى .

٢٥٨- ولاحظ الوزراء أن الأمم المتحدة ظلت على مر السنين تسهم مساهمة هامة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع البلدان والشعوب .

٢٥٩- وشددوا على أن التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف هو أفضل شكل من أشكال التعاون فيما بين الدول وأن الأمم المتحدة هي أنسب محفل لتحليل وإيجاد حلول للمشاكل الانمائية العالمية . ويظهر نمو الوكالات المتخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة ، أن تنمية التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف يمثل أبعادا وامكانيات متزايدة فضلا عن تحقيق نتائج أفضل لتقدم ورفاهية جميع الشعوب ، في مجالات أكثر تحديدا وعلى مستويات أرفع .

٢٦٠- وأكدوا تمام صحة واستمرار أهمية المبادئ والأهداف الواردة في قرار الجمعية العامة بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وأكدوا أهمية ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الذي اعتمدته الجمعية العامة ؛ وهما يشكلان معا أساسا مكيّن فعّالين لإقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية يقوم على العدل والمساواة في السيادة ولترابط المصالح بين كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو .

٢٦١- وفي هذا السياق ، ناشد الوزراء جميع الدول أن تعزز التعاون المتعدد الأطراف في النظام المعاصر للعلاقات الاقتصادية الدولية وأن تقدم الدعم والمساهمة في أعمال أهداف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

٢٦٢- وحشوا جميع الدول على التقيد بالصكوك القضائية الدولية المتصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي اعتمدها الأمم المتحدة وتطبيقها تطبيقا شاملا .

٢٦٣- وأشار الوزراء الى الدور البارز الذي تقوم به الأمم المتحدة في تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي . وحشوا جميع الدول على أن تعجل بالانضمام الى الصكوك القانونية الدولية التي تنشأ عن الأمم المتحدة ، وذلك لصالح المجتمع العالمي القائم على القانون والامن .

٢٦٤- وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة حققت انجازات هامة الا أنها لم تحرز النجاح الكامل ، لاسيما في صون السلم والامن الدوليين ، بما يكفل انهاء الاستعمار تماما ، وتعزيز نزع السلاح ، والتنمية الاقتصادية وحل مشاكل حقوق الانسان . ويرجع هذا ، قبل كل شيء ، الى الموقف السلبي الذي تتخذه الدول الكبرى وبعض البلدان المتقدمة النمو ومحاولاتها حل المسائل الدولية الهامة خارج اطار منظومة الأمم المتحدة .

٢٦٥- وأكد الوزراء على التزام جميع الدول بالتقيد تقيدا شديدا بمبادئ الأمم المتحدة واحترام مقرراتها وقراراتها .

٢٦٦- ومما يحظى بالاهتمام بوجه خاص تزايد تكرار المحاولات والضغط التي يتم القيام بها لإضعاف وتضييق نطاق العلاقات المتعددة الأطراف ، وفي المقام الاول في أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من أجل الحفاظ على الامتيازات المكتسبة وفرض علاقات جديدة غير منصفة . ونظر الوزراء مع القلق في الضغط والمحاولات التي يتم القيام بها لتخطي الأمم المتحدة في حل مسائل دولية رئيسية .

٣٦٧- وقد أدى هذا الى حدوث أزمة في العلاقات المتعددة الاطراف وإضعاف دور الأمم المتحدة بوصفها محفلا تفاوضيا . وأكد الوزراء من جديد استمرار ضرورة وأهمية الأمم المتحدة ، بوصفها أنسب محفل لايجاد حلول للمسائل المعاصرة الرئيسية مثل السلم والامن الدوليين ، والعدل والمساواة فيما بين جميع الشعوب والدول ، والتعاون الدولي وتقدم البشرية .

٣٦٨- وعلى الرغم من أن القانون الدولي المعاصر يرى أن العدوان جريمة دولية وأن الأمم المتحدة يجب أن تقوم بدور بارز في منع العدوان ، لاحظ الوزراء مع القلق اساءة استعمال حق النقض لعرقلة اتخاذ مجلس الامن لمقررات تتعلق بمون السلم والامن الدوليين ، لاسيما ما يتعلق منها بغرض جزاءات على اسرائيل وجنوب افريقيا . ويتعارض هذا مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وينال من دور مجلس الامن .

٣٦٩- وارتأى الوزراء أن الاحتفال بالذكرى الأربعين للأمم المتحدة ينبغي أن يوفر دافعا لتعزيز دور وكفاءة المنظمة العالمية كي تؤدي المفاوضات المتعددة الاطراف الى حلول سياسية للآزمات والمشاكل الدولية الرئيسية في اطارها وكي تصبح المساواة بين جميع البلدان واستقلالها ومبادئ التعايش السلمي الايجابي أساس العلاقات الدولية وكفالة احلال السلم الدائم والامن والتقدم في العالم .

٣٧٠- وشدد الوزراء أيضا على ضرورة تعزيز فعالية أعمال اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة في تدعيم دور المنظمة . وتحقيقا لهذه الغاية يجدر النظر من جديد في طرائق وظيفية لعمل المنظمة .

٣٧١- وأشاد الوزراء بحرارة ، باسم الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز في الأمم المتحدة ، بالاميين العام للأمم المتحدة لما يبذله من مساع مخلصمة في تعزيز دور وفعالية الأمم المتحدة .

٣٧٢- وأشاروا الى النداء الذي وجهه رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الى المجتمع الدولي في اجتماع قمة نيودلهي ، بالاحتفال بعام ١٩٨٥ بوصفه سنة الأمم المتحدة . وارتأوا أن مشاركة رؤساء دول وحكومات من بلدان عدم الانحياز في الدورة التذكارية للجمعية العامة في عام ١٩٨٥ يتسم بأهمية شديدة وأعربوا عن الامل في أن يحضر رؤساء دول وحكومات من جميع البلدان هذه الدورة لمتابعة المبادرة التي بدأت في اجتماع القمة ذلك . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن تواصل بلدان عدم الانحياز القيام بدور نشط في مختلف أجهزة الأمم المتحدة .

تاسع وعشرون - منظمة الأمم المتحدة للتربية
والعلم والثقافة

٢٧٣- نظر الوزراء باهتمام في الحالة داخل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وأكدوا من جديد الدور الغائب الأهمية الذي تقوم به هذه المؤسسة العالمية في الحوار بين الثقافات والتعاون الدولي والتنمية . وارتأوا أن التشكيك في دور وعالمية اليونسكو يشكل محاولة لرفض النظام المتعدد الأطراف للتعاون الدولي وتهديدا مباشرا لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها .

٢٧٤- وبناء على ذلك لاحظ الوزراء مع القلق أن الإجراءات المتخذة ضد اليونسكو ومديرها العام تركز صراحة على دور وموقف البلدان النامية في إدارة منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها .

٢٧٥- ولاحظوا كذلك أن أنشطة اليونسكو التي تتلقى أشد النقد هي على وجه التحديد الأنشطة التي تعكس أمانى البلدان النامية ويتمثل الهدف منها في تحقيق النظام الاعلامي الدولي الجديد بصفة خاصة وحق الشعوب بصفة عامة ، ويعكس هذا الموقف تجاه اليونسكو الطريق المسدود الحالي الذي سار فيه الحوار بين الشمال والجنوب .

٢٧٦- وفي هذا الشأن شدد الوزراء على أنه لا يمكن تصديق أن اليونسكو ذات صبغة عالمية دون أن تكون برامجها عالمية النطاق . وأعربوا عن اعتقادهم أنه ينبغي أن تعكس أنشطة اليونسكو مصالح جميع البلدان وأمانها وقِيَمها الاجتماعية - الثقافية .

٢٧٧- وبناء على ذلك أكد الوزراء من جديد تأييد حركة بلدان عدم الانحياز للإجراء الذي اتخذته المدير العام لليونسكو لتحقيق الأهداف النبيلة للمنظمة وأبدوا مرة أخرى تأييدهم لبرامج المنظمة وأنشطتها .

٢٧٨- ودعوا جميع أعضاء حركة عدم الانحياز الى تقديم تبرعات لليونسكو بقدر الامكان ، ليس فقط لتمكينها من تنفيذ برنامجها وإنما أيضا للتصدي للضغوط المالية التي تتعرض لها .

٢٧٩- وفي هذا السياق ، أكد الوزراء أهمية مشاركة جميع أعضاء الحركة مشاركة ملموسة ورفيعة المستوى في الدورة الثالثة والعشرين للمؤتمر العام لليونسكو التي ستعقد في صوفيا ببلغاريا في الفترة من ٨ تشرين الاول/اكتوبر الى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ .

٢٨٠- ودعا الوزراء جميع الدول الاعضاء في اليونسكو الى أن تحافظ على الصيغة العالمية للمنظمة والعمل على تنفيذ جميع البرامج .

٢٨١- وفي هذا السياق وجهوا نداء عاجلا الى الدول الاعضاء في اليونسكو التي قدمت اشعارا باعتزامها الانسحاب من المنظمة بأن تعيد النظر في مقررها وأن تواصل المساهمة في التعاون الدولي في ميادين التربية والعلم والثقافة والاعلام ، التي تمثل اليونسكو أنسب محفل لها .

ثلاثون - السنة الدولية للشباب (١٩٨٥)

٢٨٢- أعرب الوزراء عن اهتمامهم بحركة بلدان عدم الانحياز لتعزيز المبادرات القائمة في اطار الامم المتحدة لتحقيق مرامي قرار الجمعية العامة ١٥١/٢٤ بشأن اعلان سنة ١٩٨٥ السنة الدولية للشباب تحت شعار : المشاركة ، التنمية ، السلم .

حادي وثلاثون - مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمرأة والتنمية

٢٨٣- أعرب الوزراء ، لدى ملاحظتهم الاختتام الناجح لعقد الامم المتحدة للمرأة ، عن ترحيبهم بالاستراتيجيات المرتقبة التي اعتمدها المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة ، المعقود في نيروبي في تموز/يوليه ١٩٨٥ . وحشوا جميع الدول على أن تلزم نفسها بالتنفيذ النشط لهذه الاستراتيجيات التي تهدف الى تعزيز قدرة المرأة في كل مكان على تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم تحقيقا كاملا .

شان وثلاثون - الذكرى السنوية الثلاثون للمؤتمر
الآسيوي الافريقي

٢٨٤- أشار الوزراء الى المؤتمر الآسيوي الافريقي ، المعقود في باندونغ في عام ١٩٥٥ ، الذي كان بمثابة نقطة لِمَ الشمل وموجه ملهم لجميع الشعوب المكافحة من اجل الاستقلال والمساواة والكرامة الانسانية . فقد أوقدت المبادئ العشرة التي أعلنها المؤتمر روح التضامن والشعور بالهدف المشترك فيما بين الشعوب المستقلة حديثا وتلك التي مازالت تناضل من أجل حريتها ، والتي وجدت التعبير الكامل عنها في انشاء حركة عدم الانحياز في عام ١٩٦١ .

٢٨٥- أما وقد اجتمع الوزراء في الذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر الآسيوي الافريقي ، فقد رحبوا بالاعلان الذي صدر في اثناء إحياء هذه الذكرى الذي جرى في باندونغ في نيسان/ابريل الماضي . وقد كرروا . في هذا الصدد . تأكيد اعتقادهم العميق باستمرار صحة المبادئ العشرة والحاجة الى مواصلة تعزيز روح باندونغ بتقوية الوحدة والتضامن فيما بين شعوب البلدان النامية في جميع أنحاء العالم ضمن اطار حركة بلدان عدم الانحياز .

ثالث وثلاثون - الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لاعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٢٨٦- أشار الوزراء الى أن سنة ١٩٨٥ تصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الجمعية العامة للاعلان التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وأثنوا على الدور المشكور الذي قامت به الأمم المتحدة منذ انشائها في ميدان انهاء الاستعمار ، لاسيما بعد اعتماد هذا الاعلان . كما أشاروا في هذا الصدد ، الى دور حركة عدم الانحياز الرئيسي في الكفاح ضد الاستعمار ، وكذلك الى ان البلدان المستقلة حديثا في العقود الأخيرة قد اختارت دون استثناء تقريبا أن تنضم الى هذه الحركة ، فضلا عن أنها قرّبت الأمم المتحدة من غايتها بأن تكون عالمية .

٢٨٧- ورحب الوزراء بالتقدم المحرز في تنفيذ القرارات ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، و ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر

١٩٧٠ ، و ١١٨/٢٥ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ التي تحتوي بالترتيب على اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وبرنامج العمل وخطة العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان .

٢٨٨- وأكد الوزراء خطورة استمرار الاستغلال الاستعماري للأقاليم غير المستقلة ولاحظوا انه رغم وجود القرارات السالفة الذكر ، مازالت ناميبيا ونيوكاليدونيا وبورتوريكو وجزر مالغيناس وميكرونيزيا وغيرها من الاقاليم ترزح تحت السيطرة الاستعمارية ؛ وطالبوا بالتنفيذ الفوري في هذه الحالات للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ولسائر قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

٢٨٩- وكرر الوزراء تأكيد اعتقادهم بأن الكفاح من أجل الاستقلال الوطني وسيلة مشروعة لازالة الاستعمار ، بجميع أشكاله وموره ، والسيطرة الاجنبية ، وحشا كافة الدول على تكثيف دعمها المادي والمعنوي والسياسي والدبلوماسي لحركات التحرير الوطني التي تكافح من أجل احراز تقرير المصير والاستقلال ، تمشيا مع قرارات الامم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى ذات الصلة ، ولاسيما قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) .

٢٩٠- وكرر الوزراء التأكيد بأن وجود الاستعمار في جميع أشكاله وموره ، بما في ذلك الفصل العنصري والصهيونية والسيطرة الاجنبية وكذلك الحروب الاستعمارية التي تبغي قمع حركات التحرير الوطني ، لا ينسجم مع قواعد القانون الدولي المعاصر ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

٢٩١- وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للجنة الخاصة لانهاء الاستعمار واعترافهم بها نظرا لاسهامها الكبير في التطبيق الفعال والشامل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

نيوكاليدونيا

٢٩٢- اعترف الوزراء بأن المحيط الهادئ هو منطقة من العالم تحتوي على العدييد مما تبقى من الاقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي وأكدوا من جديد حق جميع الشعوب ، بغض النظر عن عدد سكانهم أو مساحة أراضيهم ، في تقرير مصائرهم بمعزل عن أي شكل من أشكال التدخل الاجنبي .

٢٩٣- وفي هذا الصدد ، أعرب الوزراء عن تأييدهم لحق تقرير المصير والانتقال العاجل الى نيوكاليدونيا مستقلة وفقا لحقوق الشعب الاصلي وآماله ، وبطريقة تضمن حقوق جميع سكانها ومصالحهم .

٢٩٤ - كما أحاط الوزراء علما بالحوار القائم بين السلطة القائمة بالادارة وشعب نيو كاليدونيا . وأثنوا على الطرفين لرغبتهم المعلنة في ايجاد حل عاجل وسلمي .

رابع وثلاثون - النظام الدولي الجديد للالاعلام والاتصال

٢٩٥- رحب الوزراء بالتعاون الصادق فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية وبالتقدم الذي تم تسجيله في صالح حرية وسائط الاعلام الجماهيري الوطنية وتنميتها . وأكدوا أن التعاون في ميدان الاعلام مرتبط بصورة متكاملة مع كفاح بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية من أجل اقامة علاقات دولية جديدة وعادلة بصورة عامة ، واقامة النظام الدولي الجديد للاعلام والاتصال ، القائم على تدفق المعلومات الحر والمتوازن ، بصورة خاصة . ورجوا من جميع بلدان عدم الانحياز أن تواصل بذل الجهود في هذا الاتجاه ، مستخدمة وسائلها الخاصة وعلى أساس مبدئي التضامن والتعاون ذو المزايا المتبادلة .

٢٩٦- وأحاط الوزراء علما مع الارتياح بالتقدم المسجل في برنامج العمل لانتهاء الاستعمار في مجال الاعلام وفي مناهضة الابلاغ المتحيز وحملات وسائط الاعلام الجماهيري ضد بلدان عدم الانحياز وحركات التحرير الوطني .

٢٩٧- وكرر الوزراء التأكيد بأن انتهاء الاستعمار في مجال الاعلام عامل أساسي في كفاح بلدان عدم الانحياز من أجل اقامة نظام دولي جديد للاعلام والاتصال : فقد اتفوا بأن تنويع مصادر الاعلان وازالة العوائق وعدم التكافؤ في التدفق الدولي للمعلومات سيسهلان الى حد كبير تعزيز الحوار والتفاهم الدولي .

٢٩٨- وأحاط الوزراء علما مع الارتياح بالمؤتمر العام لوزراء الاعلام لبلدان عدم الانحياز ، المجتمعين في جاكرتا في الفترة من ٢٦ الى ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، قد عقد بروح مقررات القمة السابعة وتجلت فيه استمرارية تنمية التعاون بين بلدان عدم الانحياز في ميدان الاعلام التي اعتمدها المؤتمر ، ولاحظوا بأن ذلك يمثل تأكيدا للأنشطة السابقة وأساسا واسعا لتقديم أشكال جديدة من التعاون والشروع بها .

٣٩٩- واعربوا عن تقديرهم للتقرير الذي قدمه وزير الاعلام في جمهورية اندونيسيا ، رئيس المجلس الحكومي الدولي المعني بالاعلام والاتصال في بلدان عدم الانحياز ، ولانشطة المجلس في تنفيذ مقررات المؤتمر العام لوزراء الاعلام لبلدان عدم الانحياز المعقود في جاكرتا في عام ١٩٨٤ . وقد شدوا على أن المؤتمر شجع أنشطة بلدان عدم الانحياز المبذولة لتعزيز تدفق المعلومات الحر والمتوازن الذي يؤدي فيه مجمع الوكالات الصحفية لبلدان عدم الانحياز دورا هاما . وبين الوزراء الحاجة الى أحياء التعاون فيما بين المنظمات الاذاعية وغيرها من المؤسسات والمنظمات الاعلامية في بلدان عدم الانحياز .

٣٠٠- وأحاط الوزراء علما مع الارتياح بالنتائج التي تحققت في مؤتمر وزراء الاعلام والاتصال ، المعقود في القاهرة في أيار/مايو ١٩٨٤ ، بمدد تخفيض تعريفات الاتصالات السلكية واللاسلكية بنسبة ٥٠ في المائة في ١١ بلدا حيث أنشئت مراكز توزيع تابعة لمجمع الوكالات الصحفية لبلدان عدم الانحياز ، وتخفيض مماثل في تعريفات تبادل البرامج التليفزيونية التي يعاد بثها بواسطة التابع الاصطناعي .

٣٠١- وأشار الوزراء الى ضرورة اشتراك جميع بلدان عدم الانحياز في الاعمال التحضيرية للمؤتمر العام القادم لوزراء الاعلام لبلدان عدم الانحياز الذي سيعقد في هراي بزمبابوي ، والاسهام بمشاركتهم الفعالة .

٣٠٢- وأحاط الوزراء علما مع الارتياح بأعمال المنظمات الاذاعية لبلدان عدم الانحياز . وكرروا التأكيد على الحاجة الى عقد اجتماع لمنظمات البث الاذاعي في بلدان عدم الانحياز لوضع مشروع برنامج للتدابير ازاء المشاكل في هذا المجال .

٣٠٣- ولاحظ الوزراء مع الارتياح أن مجمع الوكالات الصحفية في بلدان عدم الانحياز قد أصبح خلال السنوات العشر من عمله عاملا هاما من عوامل تبادل المعلومات فيما بين بلدان عدم الانحياز . وأيد الوزراء ربط نظم الاتصال القائمة لتصبح شبكة موحدة للمواصلات السلكية واللاسلكية لبلدان عدم الانحياز . وأيد الوزراء مقررات الاجتماع العاشر للجنة التنسيق لمجمع الوكالات الصحفية لبلدان عدم الانحياز ، المعقود في بلغراد في الفترة من ٤ الى ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ . كما أيدوا قرار عقد الاجتماع القادم في هافانا في آذار/مارس ١٩٨٦ .

٣٠٤- وهنّاء الوزراء وكالة الانباء الافريقية لإسهامها القيم في الكفاح ضد الاعلام المضلل ولصالح إنهاء الاستعمار وإعادة هيكلة الإعلام ، بهدف اقامة نظام دولي جديد للإعلام قائم على العلاقات السليمة والعادلة ، وشجعوا وكالة الانباء الافريقية على مواصلة العمل في هذا الاتجاه .

٣٠٥- كما لاحظ الوزراء مع الارتياح التطور المثمر للتعاون بين حركة بلدان عدم الانحياز واليونسكو ، لاسيما في مجالات الاعلام والتربية والعلم والثقافة ، وهنّاءوا اليونسكو على أنشطتها المنتظمة وجهودها المبذولة من أجل اقامة نظام دولي جديد للاعلام والاتصال . وأكدوا من جديد دعمهم لليونسكو ، ولمديرها العام ولأنشطتها . كما أعرب الوزراء عن تهنئتهم الصادقة لليونسكو على جهودها المبذولة لتخفيض تعريفات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، التي تدفعها البلدان النامية .

٣٠٦- وأعرب الوزراء عن تقديرهم للتعاون الذي تقدمه اليونسكو لبلدان عدم الانحياز لاسيما فيما يشمل بتعاونها في الدراسات المعنية بمشاكل الاعلام والاتصال ، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بتحقيق تدفق في المعلومات متوازن أكثر بكثير بين البلدان النامية والمتقدمة النمو ، ولاحظ الوزراء بعميق القلق الحركات الأخيرة التي تقوم بها بلدان معينة لاضعاف اليونسكو . وحثوا جميع الدول على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتعزيز دور اليونسكو .

٣٠٧- وأقر الوزراء بالحاجة الى تعزيز التنسيق مع منظومة الامم المتحدة ، بغية تطبيق مبادئ النظام الدولي الجديد للاعلام والاتصالات ، واتفقوا على ضرورة دعم ادارة شؤون الاعلام حتى تستطيع زيادة المعلومات التي تأخذ شكل مطبوعات ومواد سمعية - بصرية ، وسلموا بأهمية زيادة الوعي العام بالقضايا التي تهم البلدان غير المنحازة ، وضمان تغطية أكثر تماسكا ومعرفة أفضل في المجالات ذات الاولوية مثل قضايا السلم والأمن الدوليين ، ونزع السلاح ، وعمليات حفظ السلم ، وإنهاء الاستعمار ، وقضيتي فلسطين وناميبيا ، وتعزيز حقوق الانسان ، وحقوق الشعوب في تقرير المصير ، والفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى ، وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإدماج المرأة في الكفاح من أجل تحقيق السلم والتنمية ، واقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، والنظام الدولي الجديد للإعلام . وأشنوا بتقدير بالغ على الدور الايجابي الذى تضطلع به الامم المتحدة واليونسكو في دعم التعاون بين بلدان عدم الانحياز في هذا المجال .

٣٠٨ - وأدان الوزراء استخدام دولة من الدول الاذاعة كوسيلة لبث دعاية معادية ضد دولة أخرى ، سواء كانت عضوا في حركة عدم الانحياز او لم تكن عضوا فيها ، لان ذلك يعد عملا مناقضا للمبادئ الاساسية للحركة ، وللنظام الدولي الجديد للإعلام والاتصالات ، كما يعتبر انتهاكا للقواعد والمعايير الدولية في مجال البث الاذاعي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . وطالبوا ايضا بأن تتوقف على الفور جميع الاذاعات المعادية الموجهة الى بلدان عدم الانحياز .

٣٠٩ - ولاحظ الوزراء بارتياح قيام مركز الوثائق لبلدان عدم الانحياز في سري لانكا وفقا للمقررات ذات الصلة التي تم اتخاذها في قمة عدم الانحياز وغيرها من الاجتماعات . ودعوا جميع البلدان الاعضاء الى ان تقدم الى المركز مجموعات كاملة من الوثائق الموثقة بجميع لغات العمل المستخدمة في حركة عدم الانحياز ، كلما كان ذلك متاحا . وتبين اجتماعات حركة عدم الانحياز التي قد يستضيفونها في بلدانهم للوفاء بالولاية الممنوحة لمركز الوثائق لبلدان عدم الانحياز بوصفه الجهة التي تودع فيها الوثائق المتعلقة بالمؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها حركة عدم الانحياز .

خامس وثلاثون - الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لانشاء حركة عدم الانحياز

٣١٠ - ولاحظ الوزراء ان عام ١٩٨٦ سيشهد الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس حركة بلدان عدم الانحياز خلال مؤتمر القمة الاول المنعقد في بلغراد في أيلول/سبتمبر ١٩٦١ . وأكد الوزراء على ان هذه المناسبة ذات اهمية خاصة بالنسبة لبلدان عدم الانحياز ، وانه ينبغي الاحتفال بها بصورة موضوعية ومهيبة بغية تعزيز ودعم المثل والمبادئ الاصلية والاهداف المتعلقة بسياسة عدم الانحياز وحركة بلدان عدم الانحياز ذاتها .

سادس وثلاثون - مؤتمر القمة الثامن

٣١١ - وفقا لولاية المؤتمر السابع لرؤساء الدول او الحكومات المنعقد في نيودلهي ، قرر الوزراء ان ينعقد المؤتمر الثامن لرؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز في هراي ، زيمبابوي ، في عام ١٩٨٦ .

٢١٢ - وأحاط المؤتمر علما بالعرضين المقدمين من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية الليبية لاستضافة مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المقرر عقده بعد مؤتمر القمة الثامنة في هراي ، وأوصوا بالنظر فيهما من قبل مؤتمر القمة الثامن .

بلاغ لواندا الخاص بشأن جنوب افريقيا

١ - ينعقد اجتماع وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز في وقت يشهد حدوث تطورات خطيرة في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصرى . فقد بلغ الاضطهاد مرحلة اضرت معها جميع قطاعات الشعب المقهور الى مقاومة الطغيان . وتزايدت حدة الانتفاضة الداخلية ، وهي نتيجة حتمية للقمع والاضطهاد الذى يمارسه نظام الفصل العنصرى . كما بدأ جديا العد التنازلى لإنهاء الفصل العنصرى .

٢ - ان مقاومة الفصل العنصرى ما زالت مستمرة برغم استعراض القوة من جانب نظام الفصل العنصرى ، وفرض حالة الطوارئ ، وأعمال القتل الوحشية يوميا التي يرتكبها رجال الشرطة والجيش بحق العشرات من المواطنين العزل . وفي عمل جماعي موحد ، يواصل العمال ، والفلاحون ، والشباب ، والطلاب ، ورجال الدين ، والنساء ، والاطفال ايضا ، اظهار تصميمهم على بذل كل تضحية في سبيل استعادة كرامتهم الانسانية وحقوقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير . وفي غضون ذلك ، اصيب نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا بالهلع ، وانطلقا مما يساوره من يأس ، اصبح هذا النظام اكثر ضراوة وأشد وحشية .

٣ - ونتيجة للاضطراب السياسى السائد ، يتعرض اقتصاد الفصل العنصرى لضغوط هائلة ، وتتقلص الثقة في الاقتصاد بصورة متزايدة . وبالتالي فان اقتصاد جنوب افريقيا يمر بنوبات من الإنهيار . ويدحض ذلك الاطروحة التي يروجها باصرار حلفاء نظام الفصل العنصرى والمدافعين عنه بأن الجزاءات لا تستطيع ان تجعل النظام يجثو على ركبتيه .

٤ - ويحيي وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، شعب جنوب افريقيا الاسود المقهور ويهنئونه على بسالته التي لم يسبق لها مثيل . ويتعهدون ايضا بمواصلة تأييدهم الثابت لهذا الشعب في كفاحه العنيد من أجل التحرير . ويطالبون المجتمع الدولى ان ينهض بمسؤولياته ، وان يقدم بصفة عاجلة دعمه الادبي والسياسي والمادى الى شعب جنوب

افريقيا المقهور . ولهذا الغرض فان وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز يجددون دعوتهم لمجلس الامن بأن يفرض على وجه السرعة جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

٥ - ويدعو الوزراء الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا ، واوروبا الغربية ، واليابان ، والولايات المتحدة - للتعاون والمساعدة في عملية التغيير الحقيقية والتي ما زال يمكن تحقيقها دون اراقة الدماء بصورة جماعية .

٦ - ويشيد الوزراء بحركة مناهضة الفصل العنصرى المتزايدة ، الموجودة في اوروبا الغربية ، وامريكا الشمالية ، واستراليا ، وتكثيف حملتها المناهضة للفصل العنصرى .

٧ - واذ يلاحظ وزراء الخارجية ان نظام جنوب افريقيا ما زال يحتفظ بناميبيا رهين العبودية ، فانهم يعربون عن استيائهم لادامة هذا العمل غير المشروع ، ويطالبون الامم المتحدة ان تنهض بمسؤوليتها ، لتمكين شعب ناميبيا من الحصول على حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ونيل الاستقلال على اساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويؤكد الوزراء من جديد تصميمهم على مواصلة تقديم الدعم المادى الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا ، في الكفاح الذى تخوضه لتحرير ناميبيا من احتلال جنوب افريقيا غير الشرعى .

٨ - ويؤكد وزراء الخارجية من جديد تضامنهم مع انغولا والدول الافريقية الاخرى التي كانت ضحية عدوان جنوب افريقيا الهمجى . كما ان الفارات العسكرية التي تشنها جنوب افريقيا واحتلالها اجزاء من اراضي انغولا ، لدليل واضح على الخطر الذى يشكله نظام الفصل العنصرى على السلم والامن الدوليين . ويطالب وزراء الخارجية بانسحاب قوات جنوب افريقيا على الفور من الاراضي الانغولية المحتلة دون قيد او شرط .

٩ - ولا يمكن ضمان السلم في المنطقة الا بالقضاء التام على الفصل العنصرى ، واقامة مجتمع ديمقراطي وغير عنصرى في جنوب افريقيا . ويعاهد وزراء الخارجية انفسهم على تحقيق هذه الغاية ويدعون المجتمع الدولي الى ان يشارك بنشاط في الحملة الرامية الى تحقيق هذا الهدف .

تذييل

بيان رئيس اللجنة السياسية

نظرت اللجنة السياسية في الفقرات التالية المتعلقة بتييمور الشرقية والواردة في مشروع الاعلان السياسي .

الفقرة ١٢٢ : لا حظ الوزراء بقلق الحالة في تيمور الشرقية ادراكا منهم للحاجة الى ايجاد تسوية سلمية لهذه المشكلة عن طريق الحوار .

الفقرة ١٢٣ : يناشد الوزراء الامين العام للأمم المتحدة القيام بجهود ترمي الى تحقيق حل عالمي دائم وثابت من أجل تيمور الشرقية بما يتماشى مع القرار ٣٠/٢٧ الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، وكذلك جميع المقررات التي اتخذتها المنظمة في هذا الشأن .

الفقرة ١٢٤ : وفي هذا الصدد ، يرى الوزراء أن المحادثات التي جرت بين البرتغال واندونيسيا ، تحت رعاية الامين العام للأمم المتحدة كانت ايجابية ، ادراكا منهم بالحاجة الى اشتراك ممثلي شعب تيمور الشرقية في هذه العملية بما يضمن مصالح جميع الاطراف المعنية مباشرة في النزاع ، وأعرب ٢٥ وفدا شاركوا في المناقشات عن تأييدهم لحذف الفقرات بينما طالب ١٣ وفدا بالابقاء عليها .

وفي ختام المناقشات ، رأى الرئيس انه ليس بالامكان الوصول الى توافق فسي الآراء بشأن حذف الفقرات او الابقاء عليها .

واقترح الرئيس ادراج هذا البيان في المحاضر .

المرفق الثاني

الاعلان الاقتصادي الختامي

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٨١	٧- ١ مقدمة	أولا
٨٣	٢٢- ٨ الحالة الاقتصادية العالمية	ثانيا
	 المفاوضات المتعلقة بإنشاء النظام الاقتصادي	ثالثا
٨٦	٢٢- ٢٣ الدولي الجديد	
٨٩	٣٥- ٢٣ الاستراتيجية الانمائية الدولية	رابعا
	 الاستراتيجية المتعلقة بالمفاوضات الاقتصادية	خامسا
٩٠	٣٩- ٣٦ الدولية	
٩١	٦٤- ٤٠ القضايا النقدية والمالية ونقل الموارد	سادسا
٩٨	٧٣- ٦٥ الدين الخارجي	سابعا
١٠٠	٨٤- ٧٤ التجارة والمواد الخام	ثامنا
١٠٣	٨٨- ٨٥ الاغذية والزراعة	تاسعا
١٠٥	٩١- ٨٩ مصادد الاسماك	عاشرا
١٠٥	٩٨- ٩٣ الطاقة	حادي عشر
١٠٦	١٠٣- ٩٩ العلم والتكنولوجيا	ثاني عشر
١٠٨	١١٣- ١٠٤ التصنيع	ثالث عشر
١١١	١٢٣- ١١٤ النقل	رابع عشر
١١٣	١٢٤- ١٢٣ المواصلات السلوكية واللاسلكية	خامس عشر
١١٣	١٢٧- ١٢٥ الصحة	سادس عشر
١١٤	١٣١- ١٢٨ السيادة على الموارد الطبيعية	سابع عشر

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
١١٥	١٣٩-١٣٣	- قانون البحار
١١٦	١٤٢-١٤٠	- الشركات عبر الوطنية
١١٧	١٥٢-١٤٣	- التصحر وتقديم المعونة لضحايا الجفاف
١١٩	١٥٧-١٥٣	- البيئة
١٢٠	١٦٢-١٥٨	- حالة اللاجئين والاشخاص المشردين في افريقيا.
١٢١	١٧٦-١٦٣	- الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا
١٢٣	١٧٣-١٧٢	- ألف - الجنوب الافريقي
١٢٤	١٧٦-١٧٤	- باء - خطة عمل الحركة
١٢٤	١٧٨-١٧٧	- رابع وعشرون - أقل البلدان نموا
١٣٥	١٧٩	- خامس وعشرون - البلدان النامية غير الساحلية
١٣٦	١٨٤-١٨٠	- سادس وعشرون - البلدان النامية الجزرية
١٣٧	١٨٥	- سابع وعشرون - أشد البلدان تأثرا
١٣٧	١٨٨-١٨٦	- ثامن وعشرون - اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع فيها
١٣٨	١٩٦-١٨٩	- تاسع وعشرون - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
١٣٠	١٩٧	- ثلاثون - برنامج العمل للتعاون الاقتصادي (بلدان عدم الانحياز)
١٤٠	٢٠٠-١٩٨	- حادى وثلاثون - النتائج
١٤١		- قرار بشأن الدين الخارجي
١٤٣		- مذكرة من رئيس المؤتمر بشأن مسألة النزاع بين ايران والعراق

تذييل :

اولا - مقدمة

١ - شدد الوزراء ، في معرض تحليلهم لتطور الحالة الاقتصادية الدولية على ان التقييم الذى أجراه مؤتمر القمة السابع لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في عام ١٩٨٣ في نيودلهي سليم وما زال صحيحا ، ولاحظوا ان الحالة الاقتصادية العالمية لم تتحسن منذ ذلك الحين وهي تتسم بمزيد من اتساع الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو مما يمثل مصدرا مستمرا لعدم الاستقرار الذى يهدد السلم والامن العالميين . وأكدوا ان الحالة الاقتصادية العالمية تعكس اوجه خلل هيكلية كامنة وعدم توازن اساس في الاقتصاد العالمي .

٢ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم ازاء عدم احراز تقدم فيما يتعلق بالمقترحات الواقعية المقدمة من مؤتمر القمة السابع الرامية للنهوض بالحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في المجالات ذات الاهمية والفائدة المشتركة . فالتراجع المستمر عن التعددية وتناقض المؤسسات الاقتصادية المتعددة الاطراف ، فضلا عن الطريق المسدود الذى وصلت اليه المفاوضات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فيما يتعلق بالمجالات الاساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية ، تعكس عدم توفر الارادة السياسية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو للتصدي بفعالية لمشاكل الاقتصاد العالمي عن طريق وسائل تعترف بحقيقة الترابط وتتخذ نهجا متكاملا ازاء القضايا المتزايدة التلاحم المتعلقة بالنقد والتمويل والديون والتجارة .

٣ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم ازاء استمرار الازمة في الاقتصاد العالمي وما يترتب عليها من آثار مدمرة لاقتصادات البلدان النامية . وأكدوا انه ليس في الامكان الحفاظ على الانتعاش الاقتصادى حتى في البلدان المتقدمة النمو بدون اعادة تنشيط اقتصادات البلدان النامية بما في ذلك تحسين قوتها الشرائية ومن ثم قدراتها المتعلقة بالاستيراد ، واتخاذ تدابير متفق عليها دوليا لهذا الغرض . واستمرار وجود الظروف الخارجية غير المواتية لتنمية البلدان النامية لا يؤدي فحسب الى ايجاد عقبات لا يمكن التغلب عليها بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية لتلك البلدان بل يؤدي ايضا الى ايجاد تهديد خطير لاستقرارها الاقتصادى والسياسي والاجتماعي .

٤ - ولاحظ الوزراء ان المظاهر المحدودة والهشة للانتعاش في بعض البلدان المتقدمة النمو لم تؤد الى تحسين توقعات التنمية للبلدان النامية . كما لاحظوا انه ، حتى في البلدان المتقدمة النمو تلك ، توجد دلائل ظهرت مؤخرا عن تباطؤ ذلك الانتعاش

وتعثره . وأعربوا عن بالغ قلقهم ازاء البيئة الخارجية غير المواتية المتعلقة بتقلب المتغيرات الاقتصادية المؤثرة مثل سياسات الاقتصاد الكلي المتضاربة التي تتبعها اكبر البلدان المتقدمة النمو ، والتوقف او التدهور في التدفقات المالية التساهلية الى البلدان النامية ، والانخفاض الشديد في الاقراض من مصارف القطاع الخاص ؛ واستمرار انخفاض اسعار المواد الخام واستمرار تدهور معدلات التبادل التجارى بالنسبة للبلدان النامية ؛ والنقل العكسي للموارد المالية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ؛ وتقلب اسعار الصرف الذى نجم عنه ليس فقط تعطيل التجارة الدولية بل ايضا تأثير ضار على الاستثمار المتمثل بالتصدير ؛ والسياسة الحمائية التي ما زالت تتصاعد وتتجلى بصفة خاصة في زيادة عدد التدابير التقييدية المتخذة ضد صادرات البلدان النامية وزيادة عبء الديون غير المحتمل بالنسبة للبلدان النامية الذى يتفاقم بسبب ارتفاع اسعار الفائدة بالقيمة الحقيقية ؛ والعمليات التقييدية المتعلقة بالتكيف والتي اضطرت البلدان النامية الى الحد من الاستيراد وتخفيض الاستثمارات والاستهلاك .

٥ - وأكد الوزراء ان السلم والتنمية مترابطان على نحو وثيق . وكرروا التأكيد على ان التنمية العالمية المستقرة والنظام العالمي القابل للبقاء يتطلبان وقف سباق التسلح واتباعه بتدابير عاجلة لنزع السلاح تطلق الموارد التي تحتاج اليها التنمية بشدة .

٦ - ولاحظ الوزراء ببالغ القلق الحالة الاقتصادية الحرجة التي تواجه بلدان افريقيا حيث يستمر نصيب الفرد من الدخل في الانخفاض ، مع توقف عملية النمو في كثير من البلدان مما أدى الى الهبوط باقتصاداتها الى المستوى المعيشي . ويستحق الشناء ما يبذله المجتمع الدولي من جهود لمساعدة الدول الافريقية المعنية على التصدي لاحتياجاتها الطارئة . والاهم من ذلك ان يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة بسخاء الى الدول الافريقية في جهودها الرامية للتغلب على الطوارئ وإنعاش تنمية اقتصاداتها بما في ذلك اصلاح هياكلها الاساسية التي اصبحت باضرار شديدة واعادة تشكيلها لتحقيق النمو .

٧ - وأكد الوزراء من جديد ان شمة حاجة ملحة لاعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي واصلاحه عن طريق اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ثانيا - الحالة الاقتصادية العالمية

٨ - لاحظ الوزراء ان زيادة اوجه الاختلال وعدم المساواة التي ينطوى عليها هيكل النظام الاقتصادي العالمي ترتبت عليها آثار ضارة بالاقتصاد العالمي وخاصة بالنسبة للبلدان النامية . كما شهدت الفترة التي انقضت منذ مؤتمر القمة السابع تدهورا شديدا في مستوى التعاون الدولي .

٩ - وكرر الوزراء التأكيد على أنه لن يكون من الممكن تحقيق انتعاش مستمر طويل الاجل اذا لم يتخذ المجتمع الدولي تدابير متسقة تستهدف اعادة تنشيط الاقتصاد العالمي وبصفة خاصة اقتصادات البلدان النامية .

١٠ - وما زالت السياسات الاقتصادية الكلية التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو تتسم بعدم الاتساق والتنسيق وعدم دعم متطلبات النمو وعمليات التكيف الهيكلي في الاقتصاد العالمي وعملية التنمية في البلدان النامية . وشمة اتجاه متزايد لدى بعض البلدان المتقدمة النمو لاتخاذ سياسات تتميز بالنظر الى الداخل لحل مشاكلها الداخلية على حساب التعاون الاقتصادي الدولي وخاصة اقتصادات البلدان النامية .

١١ - وقد صاحب هذا الاتجاه تقلص خطير ومستمر في نزعة التعددية وفي النظام الاقتصادي المتعدد الاطراف . وهذا امر يثير بالغ القلق . وقد انتهجت بعض البلدان المتقدمة النمو سياسات وممارسات تتعارض مع مقاصد وأهداف التعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف المعرب عنها في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . وفي نظام اقتصادي عالمي يتميز بتزايد ترابط القضايا في مختلف الميادين ، تترتب بالضرورة على عدم كفاية النظم المالية والنقدية الدولية وسوء ادائها آثار ضارة في الميدان التجارى . وقد شكلت هذه التطورات عاملا مساهما فيما حدث مؤخرا من زيادة اللجوء الى التدابير التقييدية والتمييزية والحمائية وشبت انها تمثل قيودا على توسع التجارة العالمية . ويتدهور النظام المتعدد الاطراف نتيجة لاستمرار انتهاك المبادئ والقواعد والتنظيمات القائمة المتعلقة بالنظام التجارى الدولي ، فضلا عن استخدام التدابير التجارية لتحقيق اغراض قسرية من الناحية السياسية ، وزيادة لجوء البلدان المتقدمة النمو الى الشنائية او التعددية الانتقائية وفرض القيود على الواردات من البلدان النامية ، والمحاولات المتجددة لتطبيق مفاهيم مثل المعاملة بالمثل والتدرج والممايزة .

١٢ - ولاحظ الوزراء ببالغ القلق ان معدل النمو الحالي لغالبية البلدان النامية وخاصة البلدان الافريقية ظل منخفضا للغاية - وسلبيا في بعض الحالات - خلال النصف الاول من عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث وذلك في مقابل هدف النمو البالغ معدله ٧ في المائة المتصور في الاستراتيجية الانمائية الدولية . وفي هذه المنطقة وغيرها من المناطق لم ينعكس الانتعاش الاول في المؤشرات المتعلقة بنصيب الفرد لان النمو الاقتصادي ادنى من النمو السكاني .

١٣ - وشدد الوزراء على ان الحالة في معظم البلدان الافريقية ميؤوس منها لانها تواجه الآثار المدمرة للجفاف الطويل الى جانبه آثار الازمة الاقتصادية . والاحوال الاقتصادية الحرجة التي تواجه البلدان الافريقية والتي اتخذت تلك البلدان نفسها تدابير عاجلة لمواجهتها تتطلب ان يتم فورا اتخاذ تدابير تصحيحية وهذه الحقيقة يجب ألا تغيب عن الأذهان خلال جميع المفاوضات المتعددة الأطراف القادمة .

١٤ - وأعرب الوزراء عن تسليمهم بأن مشاكل الديون الخارجية بالنسبة للبلدان النامية تمثل دليلا على قصور النظام الاقتصادي الدولي . وأعربوا عن بالغ القلق ازاء ما لمشاكل الديون من آثار اتخذت في الوقت الحاضر بُعدا سياسيا دوليا خطيرا . كما لاحظوا ان البلدان النامية تتأثر بوجه خاص في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية بالعبء الثقيل المتعلق بخدمة ديونها الخارجية المتزايدة النمو ، وتضاييقها عملية التكيف التقيدية التي تفرضها المؤسسات المالية والائتمانية الدولية فضلا عن تعذر الوصول الى الاسواق المالية وركود المساعدة الانمائية الرسمية . وتهدد هذه المشاكل الاستقرار ذاته في كثير من البلدان النامية .

١٥ - وأعرب الوزراء عن قلقهم ازاء نقص تدفقات الموارد المالية الى البلدان النامية في السنوات الاخيرة ، الذي ادى في بعض الحالات الى تدفق عكسي لمافي الموارد المالية بها في ذلك التدفقات التجارية والى ركود المساعدة الانمائية الرسمية عند مستوى اقل من نصف المعدل المستهدف في الاستراتيجية الانمائية الدولية وانخفاض المساعدة المالية المقدمة من المؤسسات المتعددة الأطراف ومن بينها المؤسسة الانمائية الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية . وقد زادت في نفس الوقت شدة الاشتراطات المتعلقة بالمساعدة المالية والتقنية . ولهذا كله آثار خطيرة على اقل البلدان نموا بصفة خاصة .

١٦ - وأدان الوزراء بشدة مرة أخرى استخدام التدابير الاقتصادية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو كوسيلة لممارسة القسر الاقتصادي والسياسي على البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان انتهاكا لحقوقها وقراراتها السيادية . وحشوا تلك البلدان المتقدمة النمو على الامتناع عن تنفيذ ، او التهديد بتنفيذ ، القيود التجارية او الحصار او الخطر التجاري او الجزاءات او اية تدابير قسرية اخرى او التهديد باستخدام القوة مخالفة لاحكام ميثاق الأمم المتحدة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وشددوا على ضرورة قيام المجتمع الدولي بوضع حد لهذه الممارسات .

١٧ - وفيما يتعلق بالقضاء على الجوع وسوء التغذية سلم الوزراء بأن الحالة ازدادت تدهورا في كثير من البلدان النامية وخاصة في افريقيا وأنه خلال السنتين الماضيتين - منذ انعقاد مؤتمر قمة نيودلهي - كانت التدابير المتخذة لضمان توريد الاغذية غير كافية .

١٨ - وفيما يتعلق بحالة الاغذية والزراعة في كثير من البلدان النامية ، وفي البلدان الافريقية بصفة خاصة ، أعرب الوزراء عن بالغ القلق ازاء تدهورها المستمر . ولاحظوا ان التصحر والجفاف ما زالا من بين العوامل الرئيسية التي تؤدي الى تفاقم المصاعب التي تواجه هذه البلدان في كفاحها من اجل القضاء على الجوع وسوء التغذية .

١٩ - وأعرب الوزراء عن تمسكهم بالرأي القائل بأن النظام الاقتصادي الدولي اصبح اكثر ترابطا منه في أي وقت مضى . ولذلك فلا بد من استئناف الحوار على اساس المساواة والعدل والمنفعة المتبادلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بحيث يمكن التوصل الى حلول مناسبة للتوقيت للمشاكل موضع الاهتمام المتبادل . ودعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو لان تبني ما يلزم من الارادة للاشتراك في العملية التعاونية الرامية الى التصدي للمشاكل العاجلة والهيكلية التي تواجه الاقتصاد العالمي ، وان تعزز اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٢٠ - وفي هذا الصدد . أكد الوزراء على ان العلاقات الدولية ينبغي ان تقوم على المشاركة الكاملة من جانب جميع البلدان لكي تجرى على اساس يتسم بالعدل والانصاف .

٢١ - ولاحظ الوزراء استعداد بعض البلدان المتقدمة النمو للمشاركة على نحو بنّاء في التعاون الدولي لاغراض التنمية والاسهام فيه .

٢٢ - وأعاد الوزراء تأكيد التزام حكوماتهم الشديد بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة فضلا عن الدعم الكامل للأمم المتحدة ودورها الأساسي بوصفها محفلا فذا للمفاوضات والتعاون الاقتصادي الدولي . وأعربوا عن بالغ قلقهم ازاء التآكل السريع للمبادئ والقواعد التي تحكم منظومة الأمم المتحدة وزيادة المحاولات التي تبذلها بعض القوى الاقتصادية الكبرى للاستعاضة عن الاجراءات المتسقة ذات النطاق العالمي بنهج ثنائية وقطاعية غير منسقة مما يؤدي الى تحطيم التعددية . وأعربوا ايضا ، في هذا الصدد ، عن عزمهم على مقاومة هذه المحاولات جميعا ومواصلة العمل من اجل تعزيز اجراءات اتخاذ القرارات في المحافل الدولية واضفاء الطابع الديمقراطي عليها .

ثالثا - المفاوضات المتعلقة بإنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد

٢٣ - أكد الوزراء من جديد السلامة التامة والاهمية المستمرة للمبادئ والاهداف الواردة في قراري الجمعية العامة ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) بشأن إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد . وشددوا من جديد على أهمية الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد يحقق تنفيذه قيام نظام اقتصادي دولي اكثر عدلا وإنصافا ويضمن النمو المستمر للاقتصاد العالمي وخاصة لاقتصادات البلدان النامية .

٢٤ - وأكد الوزراء من جديد السلامة التامة للمبادئ والغرض الواردة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وشددوا على أن هذا الميثاق لا يزال عنصرا أساسيا من عناصر النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأعرب الوزراء عن عميق قلقهم لعدم احراز تقدم في أعمال اللجنة الخاصة التي اجتمعت في نيويورك في عام ١٩٨٥ لاستعراض تنفيذ أحكام الميثاق وقلقهم بوجه خاص لموقف بعض البلدان المتقدمة النمو التي لم تشارك في أعمال اللجنة . وأثنى الوزراء على الموقف البناء الذي اتخذته مجموعة ال ٧٧ وحشوا جميع الدول على الامتثال للمبادئ والاحكام الواردة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٢٥ - ولدى استعراض تنفيذ قراري الجمعية العامة ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) لاحظ الوزراء بقلق انه بعد مرور إحدى عشرة سنة على اعتماد هذين القرارين لم يتحقق تقدم يذكر في تنفيذهما . فقد ازداد تدهور الحالة الاقتصادية في البلدان النامية كنتيجة مباشرة لاستمرار الازمة الاقتصادية العالمية . ولاحظوا انه على الرغم من المؤتمرات الدولية المتعددة التي عقدت في السنوات الاخيرة فان محاولات البلدان

النامية لاقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة ومنصفة قد اصطدمت على نحو متكرر بالمواقف المتشددة من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو . وأشار الوزراء الى أن نتائج هذه المؤتمرات قد تكون عديمة الأهمية ويحتمل أن تكون قد فشلت في الإسهام بأي شكل في حل المشاكل الملحة للبلدان النامية . وذكروا أن مواقف البلدان المتقدمة النمو في هذه المؤتمرات قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بمحاولاتها لاضعاف مفهوم تعدد الأطراف ولتقويض نظام التعاون الدولي من أجل التنمية بأسره .

٢٦ - ولقد كان هذا هو الإطار الذي قدم فيه مؤتمر القمة السابع عدة مقترحات هامة وواقعية لتحريك عملية التفاوض الاقتصادي الدولي من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وقد شملت الاقتراحات الرئيسية المقدمة البدء في إجراء مفاوضات عالمية تتم على مرحلتين ، وبرنامجا للتدابير الفورية في المجالات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للبلدان النامية ، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي معني بالنقد والتمويل لأغراض التنمية بهدف تحقيق اصلاح شامل في النظام النقدي والمالي الدولي القائم وهو نظام غير منصف ولم يعد يلائم العصر .

٢٧ - وأعرب الوزراء عن قلقهم لأن أغلبية البلدان المتقدمة النمو لم تتعاون في إتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث كإسهام هام في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٢٨ - وأعرب الوزراء عن اعتقادهم الراسخ بأن المفاوضات العالمية التي اقترحها مؤتمر القمة السادس ما زالت أهم وأشمل محاولة من جانب المجتمع الدولي لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية والاسراع بتنمية اقتصادات البلدان النامية وتعزيز التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف . وأعربوا عن عميق قلقهم لعدم احراز تقدم في بدء المفاوضات العالمية على الرغم من الموقف البناء والمرن الذي اتخذته البلدان النامية باستمرار . وأكدوا على الحاجة الملحة لبدء المفاوضات العالمية وفقا لقرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ . ودعا الوزراء مجموعة ال ٧٧ في نيويورك الى القيام في وقت مبكر بإجراء تقدير للجهود الأخرى اللازمة لإعادة تنشيط المفاوضات لتنفيذ النهج ذي المرحلتين بهدف تحقيق البدء في إجراء المفاوضات العالمية دون مزيد من التأخير .

٢٩ - وأشار الوزراء الى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة السابع تذكر أن من غير المفيد لأي بلد أو مجموعة من البلدان أن تحاول إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية الدولية المعاصرة في عزلة ، وأكدوا من جديد السلامة التامة لهذا الموقف . وفي هذا

الصدد أكدوا مرة أخرى أن ادارة الاقتصاد العالمي وتعزيز التنمية ينبغي أن يقوموا على أساس التعاون الاقتصادي الدولي الفعال الذي ييسر اتخاذ السياسات الملائمة التي تدعم عملية التنمية وعلى أساس تنفيذ القواعد والمبادئ الدولية المتسقة مع حقوق الدول وواجباتها في ادارة العلاقات الاقتصادية الدولية . كذلك أكد الوزراء من جديد أن مشاكل البلدان المتقدمة النمو ينبغي ألا يكون حلها على حساب البلدان النامية إذ أن مثل هذه الأعمال تضر بالاقتصاد العالمي وبالتعاون الاقتصادي الدولي . واعتبر الوزراء أن الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لقيام الأمم المتحدة يهيئ فرصة قيّمة لإعادة تأكيد المجتمع الدولي للغايات والاهداف التي يستهدفها التعاون الاقتصادي الدولي ولتعزيز النظام الاقتصادي المتعدد الاطراف .

٣٠ - كذلك شددوا على أن المفاوضات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو التي تستهدف حل المشاكل المتعلقة بتحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ينبغي ان تكون عالمية في طبيعتها وأن تجري في إطار منظومة الأمم المتحدة .

٣١ - واعتبر مؤتمر القمة السابع أن حل المشاكل المباشرة للبلدان النامية لا يحتمل أي تأخير . ودعا المؤتمر الى برنامج من التدابير العاجلة في مجالات المسائل النقدية والمالية ونقل الموارد والتجارة والمواد الأولية والسلع الاساسية والطاقة والاعذية والزراعة . وأعرب المؤتمر عن اعتقاده بأن اتخاذ التدابير المحددة في هذا البرنامج من شأنه أن ييسر الاسراع بعملية التنمية في البلدان النامية ، وأن يعزز التعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف ، وأن يعيد تنشيط الاقتصاد العالمي ، وأن يحقق شيئاً من التفريغ العاجل عن البلدان النامية . وأعرب الوزراء عن أسفهم لعدم تحقق أي تقدم فعلي نحو تنفيذ البرنامج على الرغم من القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة . ودعوا الى بذل جهود مجددة على نحو عاجل من جانب المجتمع الدولي ، كما دعوا البلدان المتقدمة النمو بوجه خاص الى متابعة هذه التدابير والى تنفيذ البرنامج .

٣٢ - وأشار الوزراء الى اقتراح مؤتمر القمة السابع بعقد مؤتمر دولي معني بالنقل والتمويل لأغراض التنمية . وأكدوا انه نظرا لاستمرار وجوه العجز والقصور في النظام النقدي والمالي الحالي فان من الضروري اجراء اصلاح جوهري في النظام يمكن تحقيقه من خلال عقد مؤتمر دولي . وأعرب الوزراء عن تقديرهم للجهود التي بذلتها رئيسة وزراء الهند الراحلة بوصفها رئيسة لحركة بلدان عدم الانحياز في عقد اجتماع لفريق للخبراء رفيع المستوى لدراسة الجوانب الفنية والإجرائية للمؤتمر المقترح . كذلك أعربوا عن

تقديرهم للجهود التي بذلتها المجموعة في إعداد تقرير هام يوضح القضايا ويسهم اسهامات هامة في المناقشات المقبلة التي ستدور بشأن المسائل الفنية المتعلقة بعقد المؤتمر الدولي في وقت مبكر . كذلك تقدمت مجموعة الـ ٢٤ الحكومية الدولية ، وهي مجموعة دولية معنية بالشؤون النقدية ، بتوصيات هامة بالنسبة للمسائل الفنية والمسائل الاجرائية المتعلقة بأداء النظام النقدي والمالي الدولي وبتحسين هذا الاداء . كذلك اضطلعت البلدان المتقدمة النمو بدراسة لبعض المسائل النقدية والمالية بغرض بحث ما يمكن ادخاله من تحسينات ، كما تم إجراء مشاورات بشأن هذه المسائل في عدد من المحافل . وشدد الوزراء على ضرورة بذل الجهود من أجل التنسيق الفعال بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في الدورة الاربعين للجمعية العامة بهدف تحقيق تلاقي الآراء في هذا المجال الهام . وفي هذا الصدد دعا الوزراء الى إجراء مشاورات على مستوى رفيع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية كمسألة ذات أولوية . وذكروا ان هذه المشاورات من شأنها أن تيسر البدء في الأعمال التحضيرية بغرض عقد المؤتمر الدولي في وقت مبكر .

رابعاً - الاستراتيجية الانمائية الدولية

٣٣ - أكد الوزراء من جديد سلامة الاهداف والغايات التي حددت للاستراتيجية كما وردت في مرفق قرار الجمعية العامة ٣٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، وشددوا على أن عملية الاستعراض والتقييم ، كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الانمائية الدولية ، ينبغي لها ، في سياق الاستعراض الشامل للحالة الاقتصادية العالمية ، أن تحدد العوامل المسؤولة عن نواحي القصور وأن تسعى في ضوء هذا التحليل وما تخلص اليه من نتائج الى اعادة تكييف تدابير السياسة وتعزيزها بهدف بلوغ الاهداف والغايات المبينة في تلك الاستراتيجية .

٣٤ - ولاحظ الوزراء مع الاسف أن أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ظلت الى حد كبير بعيدة عن التحقيق حتى بعد مرور خمس سنوات على اعتمادها . ودعوا الى الاسراع بتنفيذ أهداف وغايات الاستراتيجية الانمائية الدولية تنفيذا كاملا . وأكدوا في هذا السياق على المسؤولية الخاصة التي تتحملها البلدان المتقدمة النمو نظرا لوضع السيطرة الذي تتمتع به في الاقتصاد العالمي .

٣٥ - وأعرب الوزراء عن عميق أسفهم للنتيجة غير الحاسمة التي انتهت اليها أعمال اللجنة المعنية باستعراض وتقييم منجزات الاستراتيجية الانمائية لعقد الأمم المتحدة

الانمائي الثالث التي أنشأتها الجمعية العامة نتيجة للموقف غير المرن الذي اتخذته بعض البلدان المتقدمة النمو ، وحشا هذه البلدان على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالاستراتيجية ، بما في ذلك الانتهاء في وقت مبكر من إجراء استعراض وتقييم واسعين في منتصف المدة .

خامسا - الاستراتيجية المتعلقة بالمفاوضات الاقتصادية الدولية

٣٦ - ان للمجتمع الدولي مصلحة مشتركة في تحريك عملية المفاوضات الاقتصادية الدولية كما أنه يتحمل مسؤولية مشتركة في ذلك .

٣٧ - وقد اعتبر الوزراء أن الحالة الاقتصادية العالمية غير المواتية في الوقت الحاضر وتأثيرها السلبي على البلدان النامية بوجه خاص يجعلان إحياء المفاوضات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية قضية عاجلة وضرورية .

٣٨ - وأعلن الوزراء أنه إزاء الطابع العالمي للمشاكل الاقتصادية الدولية ولمشاكل التنمية وازدياد الترابط فيما بينها فإنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تنضم الى بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية في البحث عن حلول لهذه المشاكل تحقق المصلحة لجميع الأطراف . وأعلنوا أن إجراء مفاوضات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وخاصة فيما يتصل بالمسائل المترابطة المتعلقة بالنقود والمالية والديون وتحويل الموارد والتجارة والتنمية بما فيها المشاكل الخاصة المتعلقة بأقل البلدان نموا ، تستحق أقصى الاهتمام وينبغي التصدي لها دون تأخير .

٣٩ - واعتبر الوزراء أن الاجتماع القادم لرؤساء الدول والحكومات بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة يمكن أن يهيئ فرصة مناسبة لتوفير الحافز السياسي الضروري والتوجيه السياسي اللازم لحوار جديد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

سادسا - القضايا النقدية والمالية ونقل الموارد

٤٠ - لا شك أن مجال النقد والمالية هو من أهم المجالات التي يمكن عن طريقها تحسين التعاون الدولي وتوسيع نطاقه . فالكثير من المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية تنجم عن الضائقات المالية التي تعاني منها ، مما يؤكد الحاجة الى إعادة تشكيل هيكل النظام النقدي والمالي كي يساعد البلدان النامية مساعدة فعّالة في تكييف أوضاعها في مواجهة ما تلاقيه من مشاكل صعبة متعلقة بميزان المدفوعات ، وفي نقل موارد كافية الى البلدان النامية لتمويل التنمية فيها .

٤١ - وقد أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء نواحي القصور الهيكلية في النظام النقدي والمالي الدولي ، ولاحظوا إن استجابة هذا النظام لم تكن على المستوى المطلوب لتحقيق انتعاش اقتصادي عالمي ولكي تستعيد التنمية في البلدان النامية وتيرتها وذلك لجملة أسباب ، من بينها السياسات القصيرة النظر والمنغلقة التي تنتهجها بعض البلدان المتقدمة النمو والتي أدت الى حدوث انخفاض شديد في السيولة المالية الدولية ، والى مغاظة مشاكل ميزان المدفوعات والديون الاجنبية في البلدان النامية ، والى وضع عبء غير متناسب للتكيف على كاهل هذه البلدان ، مما أثر بصورة سلبية خطيرة على تنميتها .

٤٢ - وان السياسات المالية والنقدية التي تنتهجها بعض البلدان المتقدمة النمو تنم عن تحول جوهري وواسع النطاق عن التزاماتها الدولية . وهي أيضا تؤكد على عدم قدرة المؤسسات المالية المعنية بالامر على فرض الانضباط فيما يتعلق بتدابير المراقبة والتصحيح الضرورية لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على الانصاف والعدل . وان أوجه القصور الضاربة بجذورها في هيكل النظام تتطلب إطارا دوليا للتعاون يرمي الى تحقيق نمو اقتصادي عالمي متوازن . وفي هذا الصدد شدد الوزراء على ضرورة اشتراك البلدان اشتراكا مناسبا في عمليات اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية المتعددة الاطراف .

٤٣ - ولاحظ الوزراء بقلق الانخفاض المستمر في المساعدة الانمائية الرسمية ، فلم تتجاوز في عام ١٩٨١ ما نسبته ٣٥. في المائة ، أي نصف الرقم المستهدف في الاستراتيجية الانمائية الدولية الذي تبلغ نسبته ٧٠. من اجمالي الناتج المحلي للبلدان المتقدمة النمو ، على الرغم من التوصية التي وجهت الى البلدان التي لم تبلغ هذا الرقم بضرورة ان تبذل قصارى جهدها لبلوغه بحلول عام ١٩٨٥ ، وأيا كان

الحال في وقت لا يتجاوز النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وأشار الوزراء كذلك الى أن برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً ، المعتمد في عام ١٩٨١ ، يتضمن أيضاً التزاماً من جانب البلدان المتقدمة النمو بأنها ستتيح ، خلال السنوات المقبلة ، ما نسبته ١٥٪ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي في شكل مساعدة انمائية رسمية ضمن إطار زيادة عامة في تدفقات المساعدة الانمائية الدولية الى جميع البلدان المتقدمة النمو .

٤٤ - وشدد الوزراء على القول بأنه ، في سياق الحاجة الى إحداث زيادة عامة في مستوى المساعدة الانمائية الرسمية ومن أجل تلبية أكثر المشاكل الحاحاً وتلافي الحالة المتدهورة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الداخلة في فئات خاصة أخرى حيث تعتبر احتياجات ومشاكل التنمية هي أكبر الاحتياجات والمشاكل ، ينبغي توجيه التدفق الى هذه البلدان .

٤٥ - وحث الوزراء جميع البلدان المتقدمة النمو على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ أحكام الاستراتيجية الانمائية الدولية وبرنامج العمل الجديد الكبير فيما يتعلق بالمساعدة الانمائية الرسمية لصالح أقل البلدان نمواً وعلى وضع نقل الموارد الى البلدان النامية على أساس مضمون ومستمر ويمكن التنبؤ به بشكل متزايد .

٤٦ - وناشد الوزراء جميع البلدان المتقدمة النمو أن تقوم بتكييف وتحسين شروط وأحكام المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها . وفضلاً عن ذلك فإنه ينبغي إحداث زيادة أخرى في المعدل العام الراهن للنسبة التساهلية للمساعدة الانمائية الرسمية . وينبغي أن تكون المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نمواً في شكل منح وأن تقدم بشروط تساهلية عليا للبلدان النامية الأخرى . وينبغي توحيد هذه المساعدة .

٤٧ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء الصعوبات التي تواجه المؤسسة الانمائية الدولية وشددوا على أهمية ضمان التمويل التكميلي لدورة تغذية المؤسسة بغية تمكينها من زيادة القروض التي تقدمها بالقيمة الحقيقية الى المقترضين التقليديين ومن مراعاة الحاجة الى توفير التمويل الكافي للمقترضين الجدد . وأكدوا على أن الاخفاق في تحقيق ذلك من شأنه أن يؤدي الى نتائج خطيرة بالنسبة لإمكانيات التنمية في أكثر البلدان النامية فقراً . وأبدوا أسفهم لكون الموقف الذي اتخذته بعض الجهات المتبرعة أرغم ادارة البنك على خفض رقمها المستهدف لتغذية المؤسسة الانمائية

الدولية من المبلغ اللازم البالغ قدره ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الى ١٢ بليون دولار مما أدى الى زيادة تفاقم موقف التغذية بمبلغ ٩ بلايين دولار فقط . وأكد الوزراء كذلك على الحاجة الى إحداث زيادة كبيرة وبالقائمة الحقيقية في مستوى تمويل التغذية الثامنة للمؤسسة الانمائية الدولية .

٤٨ - ودعا الوزراء كذلك الى إحداث زيادة في القروض المقدمة من البنك الدولي بمستوى ٦ في المائة في السنة بالقائمة الحقيقية . ومن أجل بلوغ هذه الغاية أكدوا على درجة الحاج زيادة الموارد الرأسمالية للبنك عن طريق زيادة رأسمالية عامة ودعوا الى إجراء دراسة ملحة عن طرق ووسائل زيادة نسبة الربط لدى البنك الى ٢ : ١ وأبدوا أسفهم للانخفاض الذي حدث في برنامج القروض المقدمة من البنك في عام ١٩٨٤ . وأكدوا على أن سياسة الاقتراض التي يتبعها البنك الدولي ينبغي أن تكون أكثر دعمًا لعملية التنمية في البلدان النامية . كما أكدوا على الحاجة الى زيادة الاقتراض من قبل البنك الدولي في قطاع الطاقة والى إحداث زيادة كبيرة في موارد البرنامج الخاص لافريقيا جنوبي الصحراء التابع للبنك . وشدد الوزراء كذلك على أنه ينبغي أن يؤدي التمويل المشترك الى صافي زيادة في الموارد المتاحة بشروط وأحكام تساهلية وألا يشكل شرطًا مسبقًا للقروض المقدمة من البنك . وأكدوا كذلك على ضرورة أن تؤدي قروض التكيف الهيكلي الى تخفيض عبء عملية التكيف وأن تكون داعمة للجهود الانمائية التي تبذلها البلدان النامية . وقال انه ينبغي زيادة توسيع نطاق تمويل المبادرات ذات الصلة بالاستثمار .

٤٩ - ودعا الوزراء الى تعزيز المصارف الانمائية الاقليمية وكذلك المصارف الاقليمية القائمة تعزيزًا كبيرًا لتمكينها على نحو خاص من توفير موارد تساهلية اضافية على أساس مضمون ومستمر وقابل للتنبؤ به . وينبغي في هذه الموارد الاضافية ان تكون على حساب البرنامج الوطني للبنك الدولي والتخصيص الارشادي للأموال التي يقدمها البنك مباشرة الى كل بلد .

٥٠ - وأكد الوزراء من جديد على الحاجة الملحة الى توسيع نطاق مدى إتاحة التمويل المتعدد الاطراف للبلدان النامية . وأكدوا على ان معظم البلدان النامية بحاجة الى تمويل تساهلي اكبر حجمًا لتلبية احتياجاتها الانمائية .

٥١ - وأشاروا كذلك الى الدور الهام للتدفقات المالية الخاصة الى البلدان النامية بينما أعربوا عن قلق إزاء الانخفاض الكبير لهذه التدفقات ، وهو ما ينبغي

إيقافه وعكس اتجاهه . وأعربوا عن الرأي القائل بأنه لا يجوز للتدفقات الخاصة أن تحل محل التدفقات الرسمية . وقالوا انه ينبغي تحسين امكانية وصول البلدان النامية الى الاسواق المالية الخاصة . وأضافوا انه يمكن للاستثمار الخاص المباشر ان يلعب دورا فعالا في تحسين النمو والتنمية في البلدان النامية . وقالوا ان على المجتمع الدولي ان يهتم وضع مدونتين فعاليتين للسلوك في نقل التكنولوجيا وللشركات عبر الوطنية .

٥٢ - وعلق الوزراء أكبر الأهمية على جعل عملية التكيف الدولية متناسقة ومنصفة ؛ وذلك لان هذا من شأنه أن يعزز الى حد كبير فعالية عملية التكيف بغية تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية والتوسع التجاري بما يتمشى واستقرار الاسعار . وقالوا ان ذلك يتطلب ، فيما يتطلب ، نظاما لاسعار الصرف يكون ثابتا وواقعيا وتنسيق السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكبير على أن يدعم ذلك بمراقبة فعالة .

٥٣ - ويلزم إيلاء اهتماما خاصا لاحتياجات التكيف في البلدان النامية مع وضع توكيد خاص على النمو والتكيفات الهيكلية الموجهة نحو الغرض . ولذا ينبغي أن يراعى لدى صياغة السياسات المحلية للبلدان الصناعية الكبرى ما لتلك السياسات من آثار اقتصادية على الصعيد الدولي . ودعا الوزراء الى محفل متعدد الاطراف لتنسيق السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكبير ، خاصة السياسات التي تنتهجها البلدان المتقدمة النمو الكبرى ، يمكن للبلدان النامية ان تشترك فيه اشتراكا تاما . وينبغي في هذا التنسيق ان يضمن استمرارية معدل ثابت وواقعي للصرف ، يتمشى مع السياسات المتعلقة بالميزانية والنقد معا ، وان يشجع التدفقات المالية من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ، والسياسات التجارية التكميلية لضمان الحماية فيما يتعلق بالتجميد والبيع الى البائع في البلدان المتقدمة النمو ، وذلك لتحقيق نمو متوازن غير تضخمي يمكن مواصلته في الاقتصاد العالمي . ويقتضي الأمر توفير مراقبة فعالة متعددة الاطراف لضمان تنفيذ هذه السياسات التعاونية والمساعدة في إزالة جوانب عدم التناسق في النظام الحالي الذي يجعل البلدان النامية ذات العجز هي الوحيدة الخاضعة للتأديب .

٥٤ - وارتأى الوزراء ان لنظام الصرف الذي يؤدي دوره على نحو سليم له دور هام يؤديه في تنفيذ عملية للتكيف تكون اكثر فعالية وفي تقليل حالات الاخلال في مجال المدفوعات . وتحقيقا لهذه الغاية دعوا الى إتخاذ خطوات عاجلة لحدوث تغيير هيكلي

في سعر الصرف بحيث يكون مستقرا وواقعيًا ومرنا . وأوصوا بالنظر في مجالات مستهدفة ودراسة هذه المجالات على أن يعزز ذلك بالتدخل الرسمي وبتنسيق السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكبير وبالرقابة المتعددة الأطراف .

٥٥ - وشدد الوزراء على القول بأن الاداء الفعال للنظام الاقتصادي الدولي يقتضي نمو السيولة الدولية بمعدلات تتمشى واحتياجات السيولة الدولية وأنه ينبغي تقاسم فوائد السيولة المتولدة بالانصاف بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وهذا الأمر له أهمية خاصة نظرا للنقص الحاد الذي طرأ على السيولة في السنوات الأخيرة ، خاصة في البلدان النامية .

٥٦ - وأكد الوزراء من جديد على الهدف المتمثل في وضع حقوق السحب الخاصة بوصفها من الأصول الاحتياطية الرئيسية للنظم النقدية الدولية ودعوا الى اتخاذ تدابير عاجلة لعكس اتجاه التآكل الذي أصاب موقف حقوق السحب الخاصة خلال السنوات الأخيرة . ودعوا كذلك الى تخصيص أموال سنوية لحقوق السحب الخاصة لا تقل عن ١٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة والى أهمية الابقاء على الطابع غير الاشتراطي لحقوق السحب الخاصة . وكرروا الدعوة الى ايجاد رابطة بين مخصصات حقوق السحب الخاصة والتمويل الانمائي . وأوصى الوزراء كذلك بأنه ينبغي أن يوفر النظام النقدي الدولي التلقائية في استكمال موارد حقوق السحب الخاصة بما يتمشى والزيادة التي تطرأ على حجم التجارة العالمية واحتياجات جميع البلدان . وألحوا على أنه ينبغي أن تعاد نسبة حصص حقوق السحب الخاصة الى التجارة الدولية على الأقل الى مستوى ١٠ في المائة وهو المستوى الذي كانت عليه حتى مطلع السبعينات ؛ وعلى أنه ينبغي أن تكون موارد حقوق السحب الخاصة قائمة في الأساس على الحصص . وألحوا كذلك على أنه ينبغي اجراء الاستعراض العام للحصص في وقت مبكر مع ادخال زيادة كبيرة على حصص التمويل علامة على المستوى الذي حدد في الاستعراض الثامن . وقالوا انه ينبغي تعزيز فرص وصول البلدان النامية الى موارد التمويل اللازم لعمليات التكييف المنظم في هذه البلدان .

٥٧ - وحث الوزراء صندوق النقد الدولي على أن يراعي الطابع الهيكلي لعملية التكييف في سياساته الاقتراضية . وفي هذا الصدد ينبغي على الصندوق تحقيق توازن أفضل بين الموارد الاشتراطية وغير الاشتراطية .

وينبغي في المشروطة أن تشمل جانب العرض الموجه نحو التكيف على مدى أطول بكثير من المدى الذي تتيحه سياسات إدارة الطلب وبذلك تؤخذ في الاعتبار الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة وأثرها السلبي على البلدان النامية . وقالوا انه ينبغي إطالة فترة التكيف للتمكين من اجراء التكييفات الهيكلية اللازمة في البلدان النامية . وينبغي في برامج التكيف أن تراعى الأسباب الكامنة وراء حالات الاختلال وأن تكون موجهة لضمان ان يكون التكيف متسقا مع الاستهلاك المحلي للناتج ، ومع الاستثمار والصادرات . وقالوا انه ينبغي معالجة المشاكل الخاصة لاقل البلدان نموا بقدر أكبر من المرونة . ودعا الوزراء الى اجراء استعراض مبكر للشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي ، ولموارده ولبرامجه للتكيف . وأبدوا اسفهم للقرار الرامي الى خفض مدى امكانية الوصول من حيث تعدد الحصص ودعوا الى التوصية بهذا التعدد .

٥٨ - وأكد الوزراء على أهمية التمويل التعويضي ودعوا الى تعزيز مرفق التمويل التعويضي ودعوا كذلك الى مزيد من المرونة في استخدام مرفق تمويل المخزونات الاحتياطية . وأوصوا بضرورة تعبئة جزء من احتياطي الذهب لدى صندوق النقد الدولي لتوفير الموارد اللازمة للتكيف ولتمويل ميزان المدفوعات بطريقة مباشرة وعن طريق تنشيط الصندوق الاستثماري . وقالوا انه يمكن أيضا تمويل حساب للمعونة من عائدات بيع الذهب .

٥٩ - ولاحظ الوزراء ، مع القلق ، الضغوط المتزايدة التي تمارسها بعض البلدان المتقدمة النمو على المؤسسات المتعددة الاطراف ، لا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، لاتخاذ نهج قائم على دوافع سياسية فيما يخص شروط الاقراض ومنح القروض ولا يتفق مع احتياجات التنمية والمواءمة الهيكلية . وحذروا من المعالجة الساذجة للمشاكل الاقتصادية المرتكزة على نهج ايديولوجية معينة لا تعترف بتنوع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية .

٦٠ - وأبدوا ملاحظة مفادها أن للإقراض التجاري دور ولكن في الوقت نفسه ينبغي ألا يكون هناك اتجاه للاستعاضة بهذا النوع من الاقراض عن التدفقات المتعددة الاطراف أو لجعل هذه التدفقات مشروطة بالتمويل المشترك .

٦١ - وأعرب الوزراء عن رأي مؤداه انه يلزم تكيف نظام التصويت المرجح الذي يعطي البلدان المتقدمة النمو دورا غالبا في مؤسسات بريتون وود بحيث يتماشى مع الظروف والاحتياجات المعاصرة . وقالوا انه ينبغي إحداث زيادة كبيرة في ما خصص للبلدان

النامية من حصة تصويت داخل هذه المؤسسات في سياق الاستعراض العام التاسع لحصص صندوق النقد الدولي والزيادة المقبلة في رأس مال البنك الدولي . وينبغي النظر في الإجراءات اللازمة لتحقيق مزيد من الانصاف في عملية اتخاذ القرارات داخل هذه المؤسسات المالية المتعددة الاطراف .

٦٢ - وأكد الوزراء على الترابط القوي في العلاقة بين مسائل المال والتمويل والدين والتجارة والتنمية ، ودعوا في هذا الصدد المجتمع الدولي الى ابتداع الطرق اللازمة لتحقيق الاتساق بين البيئة التجارية من ناحية والنظام النقدي والمالي من ناحية أخرى . وقالوا انه ينبغي زيادة انفتاح نظام التجارة الدولية وجعله اكثر شفافية وخال من التمييز ، مع وضع التوكيد المناسب على الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية . وقالوا ان قدرة البلدان النامية على توسيع نطاق صادراتها وتجارتها ترتبط بقدرتها على مواصلة مدفوعات التزاماتها المالية ؛ وان تكييف توفير الموارد المالية للبلدان النامية من شأنه ان يساعد البلدان المتقدمة النمو على توسيع اسواقها في البلدان النامية .

٦٣ - وفي سياق ما تقدم اكد الوزراء على الحاجة الى اجراء استعراض واصلاح شاملين للنظام النقدي والمالي الدولي وللمسائل ذات الصلة ، نظرا لان الجهود الجزئية أو المخصصة لغرض سيتبين انها غير وافية بالغرض . لذلك فان الاقتراح الذي انبثق عن القمة السابع والذي يدعو الى عقد مؤتمر دولي حول المال والتمويل من أجل التنمية أخذ يكتسب أهمية ملحة بغية وضع نظام يوفر التمويل الانمائي المناسب وييسر إجراء عملية تكييف تكون فعالة ومنصفة للعيوب وأوجه القصور في النظم القائمة ، ككل ، كما يمكن ان ينظر في هذا المؤتمر في هيكل المؤسسات المالية الدولية المعنية بالامر وفي سياساتها . ومن شأن ذلك ان يسهم اسهاما كبيرا في تنشيط المسائل المتعددة الاطراف وفي تكييف النظام النقدي والمالي بحيث يستجيب لاحتياجات الثمانينات وما بعدها . وشدد الوزراء على انه ينبغي عقد هذا المؤتمر في وقت مبكر ودعوا الى اجراء حوار مناسب ومكثف بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على مستوى سياسي عال للتمكين من البدء في عملية التحضير لعقد المؤتمر خلال الدورة الاربعين للجمعية العامة .

٦٤ - وفي هذا الصدد أهاب الوزراء بمجموعة ال ٧٧ في نيويورك أن تتخذ الخطوات اللازمة للبدء في عملية التحضير للمؤتمر .

سابعاً - الدين الخارجي

٦٥- وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء عبء الدين الخارجي الذي ينوء به كاهل بلدانهم النامية . وينبغي أن ينظر إلى هذا الأمر في سياقه العالمي فيما يتعلق بأثره السلبي على تنمية البلدان النامية .

٦٦- وأكد الوزراء أن مشكلة الدين الخارجي التي تواجه البلدان النامية أصبحت أكثر حدة نتيجة للأثر الضار للسياسات الاقتصادية التي تتبعها بعض البلدان المتقدمة النمو الرئيسية وما نشأ عنها من تغييرات في النظام المالي والنقدي والتجاري جعلت من تحمل عبء خدمة الدين أمراً عسيراً .

٦٧- وسلموا بأن الدين الخارجي هو التزام يتم التعاقد بشأنه من جانب الدائنين كل على حدة وينبغي الوفاء به . بيد أن الالتزامات التي تعهدت بها البلدان النامية إزاء الدائنين من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أصبح من المتعذر تحملها في ظل الظروف الحالية ؛ وفضلاً عن ذلك ، فإنه ما لم يتوصل المجتمع الدولي إلى حلول عاجلة وعادلة ودائمة ، فإن هذه الالتزامات قد تتجاوز الطاقات الخاصة باقتصادات بعض هذه البلدان .

٦٨- وشدد الوزراء على أن البلدان النامية المدينة قد اضطلعت بجهود تكيفية شاقة استجابة لظروفها الخارجية . وعملية التكيف المترتبة على ذلك لها آثار اجتماعية وسياسية قوية بالنسبة لهذه البلدان ، بما في ذلك حدوث تدهور خطير في مستوى معيشتها وتدهور نسيجها الاجتماعي .

٦٩- ولاحظوا أن عبء الدين الخارجي الثقيل الذي تتحمله بلدانهم لم يعد مجرد مشكلة اقتصادية بل أصبح يتخذ أبعاداً سياسية خطيرة .

٧٠- وشدد الوزراء على أن السياسة الحالية لصندوق النقد الدولي فيما يتعلق بحل مشاكل الدين هي سياسة تفتقر إلى التساوق وينبغي أن تأخذ في الحسبان بدرجة أكبر الجوانب الانمائية للبلدان النامية .

٧١- وحث الوزراء حكومات البلدان الدائنة المتقدمة النمو والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية على أن تشترك مع البلدان النامية في حوار سياسي من أجل التوصل

الى حل منصف ودائم لمشكلة الدين الخارجي التي تواجه البلدان النامية ، يتناول ، في جملة أمور ، ما يلي :

(أ) إقامة اتصال فيما بين حكومات البلدان الدائنة والبلدان المديونة والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية ؛

(ب) تحقيق الانصاف والمساواة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فيما يتعلق بتوزيع تكاليف عملية التكيف الاقتصادي ، والبدء من جديد في عملية التمويل من أجل التنمية مع تحديد نسب فائدة أقل ، وزيادة تحسين فرص الوصول إلى الاسواق زيادة كبيرة ، وتجميد النزعة الحمائية وإزالتها تدريجيا ، وتحقيق الاستقرار لاسواق السلع الاساسية ، وتحديد أسعار عادلة ومجزية لها ؛

(ج) الحد من مدفوعات خدمة الدين عن حوائل الصادرات بنسبة تتماشى والاحتياجات الانمائية والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ؛

(د) تمديد آجال المدفوعات وفترات السماح والتثبيت ؛

(هـ) تيسير مشروطة صندوق النقد الدولي ؛

(و) إيلاء معاملة خاصة للبلدان الاشد فقرا والاقل نموا فيما يتعلق بحل مشاكل الدين الخارجي الخطيرة التي تواجهها .

٧٣- ولاحظ الوزراء أنه لم يتم إحراز تقدم كافٍ في التنفيذ التام للقرار ١٦٥ (د - ٩) لمجلس التجارة والتنمية ، وطالبوا بتنفيذه العاجل .

٧٣- ودعا الوزراء مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك إلى أن تقوم أيضا ، في الوقت الذي يجري فيه تنسيق الجهود للبدء في الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر الدولي المعني بالنقد والتمويل لأغراض التنمية ، بالتصدي ، في جملة أمور ، للقضايا السالفة الذكر .

ثامنا - التجارة والمواد الخام

٧٤- لاحظ الوزراء أن الأزمات الاقتصادية التي أثارت بها البلدان النامية بوجه خاص تتميز بعوامل تضر بشكل حاد بمشاركة في التجارة الدولية . وقد أثر ذلك في قدرتها على تحصيل العملات الأجنبية وفي تنفيذ برامجها في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٧٥- ولاحظ الوزراء مع بالغ القلق مواصلة البلدان المتقدمة النمو انتهاكها للمبادئ والقواعد والأنظمة القائمة الخاصة بالنظام التجاري الدولي ، وتكاثر الترتيبات التجارية خارج نطاق مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ، وبما يتعارض مع هذا الاتفاق ، وتزايد لجوء البلدان المتقدمة النمو إلى التدابير الثنائية والقطاعية للحد من الواردات من البلدان النامية . ولم تنفذ البلدان المتقدمة النمو ما تعهدت به من التزامات في الاجتماع الوزاري لمجموعة "غات" المعقود في عام ١٩٨٢ ، وفي مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية ، وفي غيرها من المحافل ، بـ "تجميد" النزعة الحمائية و "إزالتها تدريجيا" ، وكذلك ما تعهدت به من التزام بتحرير التجارة تدريجيا . وعلى العكس من ذلك ، فقد طبقت على البلدان النامية بشكل تمييزي تدابير جديدة من شأنها تشديد النزعة الحمائية وخاصة في المجالات التي أظهرت فيها هذه البلدان قدرتها التنافسية وقامت باستثمارات واسعة النطاق . وهناك استخدام متزايد من جانب البلدان المتقدمة النمو لتدابير مكافحة الإغراق وإجراءات الرسوم التعويضية ضد البلدان النامية ، وكذلك اللجوء إلى إعانات الصادرات مما ينشأ عنه حدوث مضايقات واختلالات تجارية ، واتخاذ تدابير وقائية تفتقر إلى الوضوح التام . ولاحظوا أيضا استخدام بعض البلدان المتقدمة النمو لممارسات الإغراق إزاء السوق الدولية الأمر الذي يخلق المزيد من الصعوبات أمام البلدان النامية .

٧٦- وأكد الوزراء على ما لتوسيع تجارة البلدان النامية من أهمية بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل ، بما في ذلك اقتصادات البلدان المتقدمة النمو . ونظرا لأن البلدان النامية تستوعب ٣٠ في المائة من مجموع صادرات البلدان السوقية المتقدمة النمو ، فإن قدرتها على الاستمرار في الاحتفاظ بهذا المستوى من الواردات تعتمد بالذات على قدرتها على التعجيل بتنميتها وزيادة صادراتها إلى البلدان الصناعية . ولذلك فإن زيادة فرص الوصول إلى صادرات البلدان النامية هي أمر أساسي لتحسين مركز موازين مدفوعاتها ، ولتمكينها من زيادة الواردات وخدمة ديونها الخارجية .

النامية قد استمرت في التدهور أو أن الانتعاش ، في أحسن الأحوال ، لم يبلغ المستويات التي كان عليها فيما قبل الازمة .

٧٨- ولاحظ الوزراء مع القلق ازدياد التدابير التقييدية والتمييزية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على تجارتها مع البلدان النامية ، وأكدوا الحاجة إلى اتخاذ التدابير التالية :

(أ) زيادة فرص وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو زيادة كبيرة ؛

(ب) إجراء استعراض دقيق للقواعد والمبادئ التي تحكم النظام التجاري الحالي ، والتصدي لجميع المفاهيم والقواعد والمبادئ الجديدة التي لا تتماشى مع احتياجات وأمانى البلدان النامية ؛

(ج) تحسين القدرة التصديرية للبلدان النامية فيما يتعلق بالسلع المصنوعة ونصف المصنوعة من خلال منح التسهيلات المالية ، والتوسع في فرص الوصول إلى الأسواق ، وإزالة التدابير الحمائية ، بما في ذلك الإعانات للمنتجات غير التنافسية التي تؤثر تأثيراً ضاراً على الآفاق التجارية للبلدان النامية ، وكذلك الممارسات التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية ؛

(د) اعتماد تدابير فورية لازالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية فيما يتعلق بالمنتجات التي تهم البلدان النامية بما في ذلك المنتجات الاستوائية والزراعية ؛

(هـ) الإبقاء على الطابع المعمم وغير التمييزي لنظام الأفضليات المعمم ، وتحسين أدائه وتوسيع نطاق الجداول الحالية بحيث تشمل جميع البلدان النامية ؛

(و) القضاء على ممارسات التدرج ، بما في ذلك التعريفات الجمركية ، وفقاً لمستوى التجهيز ؛

(ز) ينبغي ألا تطبق البلدان المتقدمة النمو تدابير وقائية بدون إجراء مشاورات مسبقة ، وينبغي أن تكون هذه التدابير مؤقتة وغير تمييزية ؛

.../...

(ج) إلغاء جميع التدابير التي تؤثر تأثيرا ضارا على الافاق التجارية للبلدان النامية والتي لا تتماشى مع الالتزامات المسلم بها دوليا التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو ، أو التي تنطوي على آثار ضارة فيما يتعلق بهذه الافاق ، وتجنب استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة من وسائل القسر السياسي .

٧٩- وأشار الوزراء إلى بلاغ مكتب التنسيق ، الذي اعتمد في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ ، والذي جاء فيه أن المكتب استمع إلى "تقرير قدمه الممثل الدائم لنيكاراغوا ، سعادة السيد خافيير شامورو مورا ، فيما يتعلق بتدابير القسر الاقتصادي التي اتخذتها مؤخرا حكومة الولايات المتحدة ضد حكومة وشعب نيكاراغوا ، بما في ذلك فرض حظر تجاري كامل ، ووقف النقل الجوي والبحري بين البلدين" . وأشاروا أيضا إلى "إدانتهم بقوة لاستخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة لممارسة القسر السياسي والاقتصادي على بلدان عدم الانحياز بما يشكل انتهاكا لحقوقها وقراراتها السيادية" . "وفي هذا الصدد أدان المكتب بقوة الحظر وغيره من التدابير الاقتصادية القسرية التي اتخذت ضد نيكاراغوا" .

٨٠- وسلم الوزراء بأن التجارة العالمية في السلع الأساسية تتسم أساسا بعدم استقرار السوق ، والتقلبات الزائدة والمستمرة في الاسعار ، والتي تتجه إلى الهبوط بدرجة رئيسية ، والمشاركة غير الكافية من جانب البلدان النامية في شبكات توزيع وتسويق هذه المنتجات . ولاحظ الوزراء مع القلق تدهور القيمة الحقيقية للسلع الأساسية خلال الثمانينات . وتعرضت الاسعار لتقلبات ملحوظة وصلت في عام ١٩٨٠ أدنى مستويات لها بالقيمة الحقيقية منذ الثلاثينات . وفي الوقت نفسه وجهوا الانتباه إلى أن التدهور في عائدات الصادرات يحدث في وقت تواجه فيه البلدان النامية أزمة نقدية ومالية بالغة الحدة ، وتقترب هذه الأزمة بالمبالغ الطائلة التي يتعين عليها سدادها لخدمة ديونها الخارجية .

٨١- وكرر الوزراء الاعراب عن تأييدهم القوي للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية الوارد في قرار الاونكتاد ٩٣ (د - ٤) . وفي هذا الصدد ، دعوا إلى إبرام المزيد من الاتفاقات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية وإلى التصديق على الاتفاق القاضي بإنشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية بحيث يبدأ تشغيله في أقرب وقت ممكن .

٨٢- وأعاد الوزراء تأكيد الحاجة الملحة إلى أن يضمن صندوق النقد الدولي تحرير مرفق تمويل المخزونات الاحتياطية وتوسيعه بشكل كبير لمنح البلدان النامية تعويضات

سريعة وكاملة وتلقائية عما تواجهه من عجز دون شروط ودعوا أيضا إلى إنشاء مخطط عالمي لتثبيت حصائل الصادرات بغرض تثبيت حصائل صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية .

٨٣- وسلم الوزراء أيضا بأهمية اتحادات المنتجين بوصفها إحدى الوسائل لتحسين القدرة التفاوضية للبلدان النامية لتضمن بشكل فعال الحصول على أسعار عادلة ومجزية لصادراتها ولزيادة حصائلها من الصادرات . وشددوا على أن اعتماد تدابير حازمة ومتسقة من جانب اتحادات المنتجين ، وتقوية هذه الاتحادات ، وإنشاء اتحادات جديدة ، سيكون إسهاما له أهميته نحو تحقيق هذه الغاية .

٨٤- وأحاط الوزراء علما بالاجتماع القادم للأطراف المتعاقدة في مجموعة "غات" والذي دعت إلى عقده بعض البلدان النامية للنظر في إمكانية عقد دورة جديدة للمفاوضات المتعددة الأطراف . وفي هذا الصدد طلبوا إلى بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية أن تعقد مشاورات لتنسيق مواقفها في هذا الشأن .

تاسعا - الاغذية والزراعة

٨٥- لاحظ الوزراء ، مع بالغ القلق الوضع الغذائي والزراعي المتدهور في عدد كبير من البلدان النامية ، وأكدوا أن شمة حاجة ملحة لاستمرار تركيز الاهتمام العالمي على قضايا الاغذية والزراعة . وأكدوا من جديد أنه ينبغي النظر في الاجراءات الدولية اللازمة لتناول مشاكل الاغذية والزراعة في البلدان النامية بصورة شاملة في أبعادها المختلفة ومنظوراتها الملحة القصيرة الاجل والطويلة الاجل . وأكدوا على التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الجوع وسوء التغذية في وقت مبكر ، على ألا يتجاوز ذلك عام ٢٠٠٠ . وفي هذا المجال ، طالبوا بتقديم دعم دولي متواصل وفعال من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الاغذية في البلدان النامية . وأحاطوا علما مع القلق بالركود الذي اعتري تخصيص موارد أجنبية للقطاع الزراعي ، لاسيما انحدار التدفقات التساهلية وحشوا البلدان المتقدمة النمو على أن تعقد العزم على اتخاذ اجراءات لعكس اتجاه هذا المسار من خلال ، في جملة أمور ، زيادة تبرعاتها للوكالات المتعددة الأطراف واتخاذ تدابير عاجلة لعكس اتجاه التدفقات السلبية في الموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو . واقترحوا اعتماد برنامج دولي خاص للمعونة الغذائية والمساعدة المالية للتخفيف عن البلدان النامية التي تعاني من عجز غذائي مزمن ، لاسيما تلك الواقعة في افريقيا .

٨٦- وأكد الوزراء من جديد أن الغذاء حق من حقوق الإنسان الأساسية العامة وأنه ينبغي ضمان هذا الحق لجميع الشعوب وأنه ينبغي ألا يستخدم الغذاء كأداة للضغط السياسي . كما أكدوا من جديد أن تعزيز التعاون الدولي في مجالي الأغذية والزراعة أمر هام لتحسين الأوضاع الاقتصادية وتعزيز الأمن الغذائي . وفي هذا المجال ، أكدوا الحاجة إلى تسليم الطعام إلى من يحتاجون إليه في حينه ، لاسيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً ، والحاجة إلى مساعدة البلدان المستفيدة في تطوير وتعزيز قدراتها السوقية والإدارية فضلاً عن شبكات التوزيع الداخلية . ورحبوا بزيادة النشاط واقترحوا دعم نظام المعلومات والانداز المبكر العام في مجالي الأغذية والزراعة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وشددوا على أهمية إنشاء نظم انداز مبكر وطنية وإقليمية للتدابير التي اتخذها برنامج الأغذية العالمي لتأمين تسليم المعونة الغذائية على وجه السرعة وفي حينها ، فضلاً عن وضع نظام للمعلومات لنشر جميع المعلومات ذات الصلة بشأن المعونة الغذائية بصورة منهجية لتيسير التخطيط والتنسيق التنفيذي .

٨٧- وشدد الوزراء على الحاجة إلى تعزيز التعاون على الصعيد دون الإقليمي ، والإقليمية ، والإقليمية من أجل دعم الأمن الغذائي وتنمية الزراعة في البلدان النامية . وفي هذا المجال ، طلبوا إلى الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تدعم ، على سبيل الأولوية ، التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مجالي الأغذية والزراعة .

٨٨- وأعرب الوزراء من جديد عن بالغ القلق من جراء الوضع الغذائي والزراعي الذي يواجه عدداً كبيراً من البلدان النامية ، لاسيما تدهور الوضع في أفريقيا بسبب استمرار الجفاف مدة طويلة ، وتعاقد عملية التصحر . وأكدوا من جديد تأييدهم لإعلان هاراري بشأن أزمة الأغذية في أفريقيا ، الذي اعتمد في مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الثلاثين لأفريقيا ، فضلاً عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، ورجوا من المجتمع الدولي أن يساهم في تنفيذ هذه القرارات على وجه السرعة وبصورة فعالة ، وأن يأخذ في الاعتبار استراتيجية التنمية الاقتصادية في أفريقيا التي اعتمدت في منروfia وبرنامج العمل للتنمية الاقتصادية في أفريقيا الذي اعتمد في لاغوس . وعلى هذا الأساس ، أكد الوزراء من جديد تأييدهم لبرنامج الإجراءات الخاصة لتحسين الحالة الغذائية وانهاش الزراعة في أفريقيا الذي اعتمدته جمعية رؤساء الدول والحكومات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورتها العادية الحادية والعشرين .

عاشرا - مصائد الاسماك

٨٩- ورحب الوزراء بعقد المؤتمر العالمي المعني بإدارة وتنمية مصائد الاسماك ، المعقود في روما في عام ١٩٨٤ ، وشددوا على أن اعتماد برنامج العمل واستراتيجية إدارة وتنمية مصائد الاسماك يشكل تدابير هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه لكافة الشعوب . وحثوا المجتمع الدولي على تقديم الدعم المطلوب من أجل تنفيذ برنامج العمل بكفاءة والاسهام بصورة فعالة في تحقيق هذه المبادرات على الوجه الاكمل .

٩٠- وحث الوزراء المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل لتنفيذ برنامج العمل وادخال تحسينات تكنولوجية وتوفير التدريب التقني والعلمي للموظفين الوطنيين في مجالات انتاج مصائد الاسماك ، والصيانة ، والتجهيز ، والتوزيع ، والتسويق .

٩١- ولاحظ الوزراء مع القلق بأن عددا كبيرا من البلدان النامية تكون في كثير من الاحيان ضحية انتهاك حدودها البحرية ونهب مواردها البحرية ، مما يضر باقتصاداتها ، وناشدوا المجتمع الدولي ككل ، لاسيما البلدان المتقدمة النمو ، أن تحترم سيادة البلدان النامية على البحار .

حادي عشر - الطاقة

٩٢- وأشار الوزراء إلى أن قرار الجمعية العامة ١٩٣/٣٦ لعام ١٩٨١ ، الذي اعتمد برنامج عمل نيروبي لتقييم واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، يشكل إسهاما في استراتيجية التنمية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وكرروا أن الطاقة تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية .

٩٣- كما أشار الوزراء إلى قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٣٧ لعام ١٩٨٢ ، الذي دعا إلى تنفيذ برنامج عمل نيروبي على الفور وأعربوا عن بالغ القلق لأن اللجنة المعنية بالتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لم تحقق الاهداف التي أنشئت من أجلها وفقا للفرع ثانيا من القرار سالف الذكر .

٩٤- وأكد الوزراء القلق الذي أعرب عنه رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة المعقود في نيودلهي بشأن الحاجة لتوفير ما يكفي من الطاقة للبلدان النامية من أجل

دفع عجلة تنميتها الاجتماعية والاقتصادية دون المساس بمصالحها الوطنية والالتزام الذي تعهدت به البلدان النامية المصدرة للطاقة .

٩٥- وشدد الوزراء على خطورة حالة موازين المدفوعات التي تواجه بلدان نامية عديدة تعاني من نقص إلى الطاقة . وحثوا على اعتماد تدابير عاجلة وفعالة للتغلب على هذه المشاكل ، في جملة أمور ، بواسطة صندوق النقد الدولي وإنشاء ترتيبات عالمية ملائمة . وفي هذا المجال ، أحاط رؤساء الدول والحكومات علما مع بالغ التقدير بجهود منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) والمساعدة المقدمة من صندوق الأوبك للتنمية الدولية لتخفيف حدة مشاكل موازين المدفوعات . وشددوا على أهمية تعزيز الاعتماد الذاتي فيما بين البلدان النامية في ميدان الطاقة بواسطة ترتيبات شائبة ، ودون اقليمية ، واقليمية ، وأقاليمية .

٩٦- وأكد الوزراء من جديد القرار ١٧٦/٣٩ الذي يتناول تدابير تنمية موارد الطاقة في البلدان التي تعاني من نقص في الطاقة .

٩٧- وفيما يتعلق بالموارد المالية ، لاحظ وزراء بلدان عدم الانحياز أن مستوى إقراض المؤسسات المالية الدولية للبلدان النامية في مجال الطاقة مازال غير كاف ولا يتيح تحقيق أنشطة الدعم في مجال تقييم موارد الطاقة وأنشطة ما قبل الاستثمار في المشاريع والبرامج الوطنية ، ودون الاقليمية ، والاقليمية ، لاسيما في البلدان النامية التي تعاني من نقص في الطاقة .

٩٨- وشدد الوزراء على أهمية التعاون في مجال الطاقة فيما بين بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى لانماء توسيع الاعتماد الذاتي الجماعي وحثوا هذه البلدان على تعزيز برامج التعاون التقني والاقتصادي من خلال تبادل المعلومات بشأن أنشطة البحث ، والتنمية ، والمساعدة التقنية ، فضلا عن الاجراءات الضرورية التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي .

ثاني عشر - العلم والتكنولوجيا

٩٩- شدد الوزراء على أهمية تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية لبلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى باعتباره وسيلة هامة لدفع عجلة تنميتها . وأضافوا أن تنفيذ التوصيات التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم

والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، المعقود في فيينا في عام ١٩٧٩ ، كان للأسف بطيئاً وغير كافٍ ، وأن شمة حاجة إلى اجراءات ملموسة لتحقيق نتائج ايجابية ذات مغزى في المفاوضات المتعددة الاطراف المقبلة .

١٠٠- وأحاط الوزراء علما بالقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين الذي أقر الاتفاق المعتمد في مؤتمر فيينا بشأن إنشاء جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . ولاحظوا مع القلق أن الجهود لم تغلح حتى الآن في تنفيذ الترتيبات المالية الطويلة الاجل لجهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وحثوا جميع البلدان ، لاسيما البلدان المتقدمة النمو على وضع الصيغة النهائية للترتيبات المالية حتى يتاح البدء في تنفيذ الجهاز . وإلى أن يتم ذلك ، أعربوا عن الامل في أن يستمر جهاز التمويل المؤقت ، الذي أدى عملاً مفيداً ، على الرغم من القيود المالية التي يعاني منها ، في أداء وظائفه على أسمى أكثر استقراراً .

١٠١- وأعرب الوزراء عن بالغ القلق بشأن الاثار السلبية لخروج الموظفين الماهرة بصورة جماعية من بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى إلى بلدان متقدمة النمو . وقالوا إنه ينبغي دراسة هذه القضية من جميع جوانبها بقصد اعتماد تدابير تصحيحية على وجه الاستعجال وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

١٠٢- وعلى الرغم من أن المداولات التي دارت في اجتماع اللجنة المؤقتة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا أدت إلى تضييق الخلافات ، فقد أعرب الوزراء عن استيائهم لاستمرار المفاوضات مدة طويلة دون الوصول إلى وضع المدونة في صيغتها النهائية . وجددوا نداءهم إلى البلدان المتقدمة النمو لكي تثبت أن لديها الارادة السياسية اللازمة لوضع تلك المدونة في صيغتها النهائية وتنقيح اتفاقية باريس المعنية بالملكية الصناعية .

١٠٣- وأولى الوزراء اهتماماً خاصاً إلى تنمية التكنولوجيا التي تلائم أوضاع البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة . وأكدوا من جديد حق البلدان النامية في الوصول على نطاق واسع إلى المهارات التكنولوجية وشجّبوا ممارسات البلدان المتقدمة النمو التقييدية والاحتكارية في هذا الميدان .

ثالث عشر - التصنيع

١٠٤ - لاحظ الوزراء بقلق بالغ عدم احراز تقدم هام منذ عام ١٩٨٠ في بلوغ الاهداف التي حددها المؤتمران العايمان الثاني والثالث اللذان عقدتهما منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، على التوالي في ليما في عام ١٩٧٥ ونيودلهي في عام ١٩٨٠ . وأحاطوا علما أيضا بأنه لم يطرأ نسبيا أى تطور كبير في نصيب البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي خلال السنوات التسع الاخيرة حينما بلغ ١٠ في المائة في عام ١٩٧٥ ولم يبلغ في عام ١٩٨٠ سوى ١١,٩ في المائة ، الامر الذى يعني ان العالم الثالث لايزال بعيدا عن ان يبلغ - بحلول عام ٢٠٠٠ - هدف ٢٥ في المائة من تجارة العالم من المصنوعات .

١٠٥ - ولاحظ الوزراء أن التوقعات المشجعة التي أشارت منذ عشر سنوات مضت الى الصناعة كأداة دينامية من أجل التنمية على الصعيد الوطني لم تتحقق . ورأوا ان تصنيع البلدان النامية يواجه أزمة سببها ، من بين عوامل أخرى ، التضخم ، والركود ، وانخفاض أسعار السلع ، والحمائية ، ومعدلات النمو السلبية في كثير من البلدان النامية ، فضلا عن أزمة الديون الحالية التي تهدد النظام المالي بأكمله وتعرض للخطر النتائج التي توصلت اليها البلدان النامية في مجال التصنيع .

١٠٦ - وشدد الوزراء على الحاجة الملحة لاتخاذ تدابير معينة قصيرة الاجل وطويلة الاجل ، وطنيا ودوليا على حد سواء ، وذلك لمنح عملية تصنيع البلدان النامية حياة جديدة ، وفي المقام الاول :

(أ) تعزيز الانشطة المتعلقة بدراسات الجدوى من اجل اعادة التوزيع الصناعي ؛

(ب) توفير المساعدة للبلدان النامية في صياغة برامجها؛

(ج) توسيع نطاق التعاون الصناعي بين البلدان النامية وتنويعه عن طريق تشجيع تبادل المعلومات والموارد البشرية ، والعلمية ، والتقنية ، وموارد الطاقة والموارد المالية ، وفي الوقت ذاته ، زيادة الاستثمار ؛

(د) إقامة نظام لتبادل المعلومات فيما يتعلق بإعادة الوزع الصناعي والسياسات ذات الصلة ؛

(هـ) زيادة المساعدة المالية والتقنية التي تقدمها البلدان المتقدمة ، زيادة كبيرة من أجل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في ميدان التصنيع ، والقضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعوق عمليات استيراد المنتجات الزراعية - الصناعية الواردة من البلدان النامية ؛

(و) تكثيف عمل منظمة الأمم لمتحدة للتنمية الصناعية الذي يرمي إلى الإسراع في عملية تقييم الموارد البشرية من أجل التصنيع ، والإصرار على تدريب الملاكات الوطنية ورفع مستواها ؛

(ز) إعادة تقييم استراتيجيات التصنيع وتنفيذ التدابير التي تشجع عمليات المقاوله بجميع وسائلها المختلفة حيثما يكون ذلك ضروريا أو مستموبا .

١٠٧ - وفي هذا السياق ، أحاط الوزراء علما بأن التمويل والتكنولوجيا هما المجالان اللذان تتوقف عليهما عملية تصنيع البلدان النامية ؛ لأن تحقيق التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أمر ضروري . وأكدوا ، من ناحية ، على أن التمويل يحدد درجة الانتفاع بالهيكل الأساسي القائم كما يحدد حجم ودرجة الاستثمار الصناعي ، بينما تؤثر التكنولوجيا ، من ناحية أخرى ، تأثيرا عميقا على نوع الاستثمار . ولكلا الجانبين تأثير على عرض ، وطلب واستخدام العديد من العوامل المنتجة - إنتاج الطاقة ، والتحويل المحلي للمواد الخام ، وتقييم الموارد البشرية - وكلاهما يحدد التقدم الذي يسجل في ميدان إعادة وزع الصناعة في العالم لصالح البلدان النامية .

١٠٨ - وأعرب الوزراء عن الضرورة الملحة للتنفيذ الكامل للقرار ID/CONF.15/Res.4 الذي اتخذ في المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذي عقد في فيينا ، آب/أغسطس ١٩٨٤ ، في ما يتعلق بتحويل المواد الخام في موضعها الأصلي ، وذلك لكسر الحلقة المفرغة التي تجد البلدان النامية نفسها فيها ، أي ، أنه على الرغم من تملك نصيبا هاما نسبيا من جميع المواد الخام في العالم ، فهي مجبرة على أن تبيع هذه المواد بأسعار منخفضة وتستورد بعد ذلك البضائع المصنوعة من تلك المواد الخام بأسعار باهظة .

١٠٩ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم التام للمواقف التي اتخذتها مجموعة الـ ٧٧ في المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذي عقد في فيينا في عام ١٩٨٤ ، فيما يتعلق بطلب إجراء مجموعة من التغييرات في أشكال التمويل وتعبئة الموارد المالية من أجل التصنيع وإعادة توزيع الصناعة في العالم .

١١٠ - وعلاوة على ذلك حثوا البلدان المتقدمة النمو على اتباع التكييفات ، والسياسات والتدابير الايجابية اللازمة التي تيسر إعادة الهيكلة الصناعية العالمية ، على وضع سياساتها على نحو تتجنب فيه حدوث أثر سلبي على التنمية الصناعية للبلدان النامية .

١١١ - وأكد الوزراء على الضرورة الملحة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣/٣٩ بشأن عقد التنمية الصناعية في افريقيا تنفيذا كاملا وطلبوا من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تزيد من مساهمتها للعقد زيادة كبيرة .

١١٢ - وطلب الوزراء الى جميع البلدان النامية والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف ، ان تزيد مساهماتها لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، واطراف ، واعتبار الاحتياجات المالية للمشروع الذي وضع هدفا للتطبيق كجزء من برنامج العقد .

١١٣ - ولاحظ الوزراء بارتياح ان المؤتمر العام الاخير الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في فيينا من ١٢ الى ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، قد اكمل تحويل هذه المنظمة الى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة . وشددوا على أهمية الدور الذي ستضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية كوكالة متخصصة في التنمية الصناعية للبلدان النامية وفي تنفيذ إعلان وخطتي عمل لима ونيودلهي . وحثوا جميع اعضاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على الاضطلاع بمسعى مشترك لتعزيز الوكالة الجديدة بغية تمكينها من تنفيذ البرامج بنشاط أعظم في جميع مجالات ولاية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وحثوا المجتمع الدولي على زيادة وتكثيف مساعدته التقنية والمالية للبلدان النامية ، وعلى الاخص البلدان الافريقية واقل البلدان نموا . وطلب الوزراء ، بمغف خاصة ، من جميع المعنيين ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف زيادة مساهمتها لصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

رابع عشر - النقل

١١٤ - واعتبر الوزراء ان من بين الجهود التي سيفطلع بها المجتمع الدولي لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، يجب توجيه اهتمام خاص للنقل ، بسبب الدور الذى يتعين أن يؤديه هذا القطاع الهام لا فحسب في التكامل الاجتماعي الاقتصادي للبلدان النامية على الصعيد الوطني ، بل وايضا في تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية . و اشار الوزراء الى قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، وبخامة الفقرات ١٢٨ الى ١٣٣ و اكدوا الحاجة الماسة الى اتخاذ تدابير لضمان الأعمال الكامل له .

١١٥ - ولاحظ الوزراء ان ضعف الهياكل الاساسية للنقل لايزال يشكل في الواقع عائقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، وذلك بسبب اتخاذ التدابير اللازمة التي اعتمدت على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز تطوير شتى نظم النقل ومشاركتها في النقل الدولي للبضائع . وأوصوا المجتمع الدولي انه كيما يمكن التغلب على هذا الوضع ، يجب استمرار بذل الجهود بغية تحقيق تغييرات هيكلية كافية .

١١٦ - وفيما يتصل بوسائل النقل بالطرق البرية والسكك الحديدية ، التي لاتقل اهمية بوصفها من الاجزاء الهامة في الهياكل الاساسية المادية في بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، أوصى الاجتماع جميع البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز وجميع البلدان النامية ايلاء اهتمام خاص لتحقيق برامجها الوطنية الاجتماعية الاقتصادية من ناحية بناء طرق في امكانها تيسير الاتصال بين مناطق الحضر والريف ، بالاضافة الى توسيع شبكات السكك الحديدية ، بغية مساندة جهود التكامل الاجتماعي الاقتصادي على الاصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية . ويتعين ، لزيادة الانتفاع بالهياكل الاساسية القائمة ، ايلاء اهتمام خاص لتدريب الكوادر الوطنية بواسطة دورات التدريب الفني في ميدان صيانة المعدات .

١١٧ - ولاحظ الوزراء بالنسبة لقطاع النقل البحري ان البلدان النامية لن تستطيع بصورة عامة ، تطوير اساطيلها التجارية بالقدر الكافي كيما تصل الى نسبة ال ٢٠ في المائة من المشاركة في الحمولة الساكنة العالمية المحددة لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . واعربوا عن تأييدهم للقرار ١٤٤(سادسا) الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، بشأن مجال النقل البحري .

١١٨ - وفيما يتعلق بالنقل الجوي ، أحاط الوزراء علما بالاختفاق في تحقيق تقدم في النصف الاول من عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . ولاحظوا ايضا انه بالنسبة للمنطقة الافريقية ، لا يزال النقل الجوي ابعد من ان يلبي حاجات المنطقة ، نتيجة للحالة الاقتصادية الحرجة التي تواجهها القارة . ومن جهة اخرى ، اعتبروا انه يتعين على بلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية ان تكشف على وجه السرعة جهودها الرامية الى تحقيق تنسيق افضل وتعاون متبادل وكذلك زيادة الانتفاع بالموارد البشرية .

١١٩ - واكد الوزراء انه بالنظر الى الحالة الراهنة ، يتعين على المجتمع الدولي ان يقدم الدعم اللازم لبلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية بغية زيادة امكاناتها في المرافق والمعدات وما يتصل بها من هياكل اساسية في قطاع النقل ، مما سيكون اسهاما قيما في الانتعاش الاقتصادي العالمي .

١٢٠ - واعرب الوزراء عن تأييدهم لبرنامج المرحلة الثانية (١٩٨٤-١٩٨٨) من عقد النقل والمواصلات في افريقيا الذي اعتمدته مؤتمر الوزراء الافارقة للنقل والمواصلات المنعقد في كوناكري في ١٩٨٤ ، واكدوا ايضا تأييدهم لقرار الجمعية العامة ٣٩/٣٠ .

١٢١ - واكد الوزراء مشاركتهم بالقلق الذي اعرب عنه رؤساء الدول او الحكومات في اثناء مؤتمر القمة السابع فيما يتعلق بمستوى المساعدة المالية والتقنية التي عبأها حتى الان المجتمع الدولي لتحقيق برامج عقد الامم المتحدة للنقل والمواصلات في افريقيا . ولئن يكونوا قد أحاطوا علما بما بذل حتى الان من جهود ، فقد طلبوا من المجتمع الدولي وبخاصة البلدان المتقدمة النمو ، والاسهام ماليا وتقنيا وماديا في اعمال اهداف المرحلة الثانية للبرنامج .

١٢٢ - و اشار الوزراء الى قرار الجمعية العامة ٣٩/٣٢٧ المتعلق بعقد النقل والمواصلات لاسيا والمحيط الهادئ (١٩٨٥-١٩٩٤) ، وحثوا البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية على المساهمة في تنفيذ برنامج العمل الاقليمي للعقد على نحو فعال وعلى تقديم المساعدة في هذا المجال .

خامس عشر - المواصلات السلوكية واللاسلكية

١٢٣ - سلم الوزراء بأهمية موتمرات الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية وبخاصة تلك التي تتناول البث بالذبذبات العالية والخدمات الفضائية واوصوا جميع بلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية ان تتعاون فيما بينها بصورة وثيقة ومع غيرها من البلدان النامية بغية استنباط نهج حسنة الانسجام والتناسق ازاء المسائل المطروقة في هذه المؤتمرات ، كيما تتحقق فوائد طويلة الاجل لجميع البلدان النامية .

١٢٤ - وطلب الوزراء الى المجتمع الدولي ، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو ، تقديم مساعدة مالية وتقنية لجميع البلدان النامية ، وبخاصة البلدان الافريقية ، بغية التغلب على ماتواجه من مشكلات من ناحية توسيع شبكاتها السلوكية واللاسلكية ، وطلبوا مرة اخرى من المجتمع الدولي وبخاصة البلدان المتقدمة النمو ، أن تقدم مساهمات اكبر اشرا كيما تتمكن البلدان الافريقية من النجاح في تنفيذ برامجها للمرحلة الثانية من عقد النقل والمواصلات في افريقيا ، الذي اعتمده مؤتمر الوزراء الافارقة للنقل والمواصلات في ١٩٨٤ ، واعربوا عن تأييدهم لقرارى الجمعية العامة ١٥٠/٢٨ لسنة ١٩٨٣ و٢٣٠/٣٩ لسنة ١٩٨٤ .

سادس عشر - الصحة

١٢٥ - اكد الوزراء ضرورة الاعمال التام للاهداف والغايات الواردة في برنامج العمل في ميدان الصحة وكذلك الواردة في الوثائق المعتمدة على اساس هذا البرنامج والتوصيات التي اعتمدت في اجتماعات وزراء الصحة لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، ودعوا المنسقين الى اتخاذ خطوات عملية في هذا الصدد .

١٢٦ - ان الوزراء ، وقد اخذوا في الاعتبار اهداف وغايات "الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠" ، قد اكدوا اهمية العناية الصحية الاولى في السياسات الوطنية واهمية تكييف السياسات مع هذه الاهداف والغايات . واكدوا في هذا الصدد ، انه لكي يتم تحقيق التعاون المثمر فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، يتعين اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني ، كإنشاء نظم معلومات مناسبة وادارات للتخطيط ، لجعل المسؤولين عن وضع السياسات المشتركة بين القطاعات حساسين بحيث تتوضح لهم مفاهيم العناية الاولى وادارة الاستراتيجية . فتتحقق المشاركة الكاملة لجميع قطاعات الدوائر الحكومية ويتم انشاء وصيانة نظام اتصالات مزدوج الاتجاه لتبادل المعلومات بين التقنيين الصحيين ، والمدراء الصحيين .

.../...

١٢٧ - وأكد الوزراء أيضا ان المشاركة في اجتماعات دورية لوزراء وخبراء الصحة في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، وبخاصة اثناء انعقاد جمعية الصحة العالمية ، يمكن الانتفاع بها في تقييم ما احرزته بلدان عدم الانحياز من تقدم صوب هدف الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ولمواصلة تنسيق مواقفها في المؤتمرات العامة لمنظمة الصحة العالمية .

سابع عشر - السيادة على الموارد الطبيعية

١٢٨ - أكد الوزراء مرة أخرى الاهمية الفائقة لتدعيم الاستقلال السياسي للبلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية ، وذلك عن طريق التحرر الاقتصادي . وأكدوا أيضا انه بغية تحقيق المهمة التاريخية لحركة بلدان عدم الانحياز ستواصل الحركة تعزيز وضمان الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلدان والشعوب النامية ، بما في ذلك حقها غير القابل للتصرف المتعلق بممارسة السيادة الدائمة التامة والمطلقة على مواردها الطبيعية وغيرها من الموارد وعلى جميع أنشطتها الاقتصادية والسيطرة على مثل هذه الموارد والأنشطة .

١٢٩ - ولاحظ الوزراء مع القلق أن بعض البلدان المتقدمة النمو وشركاتها عبر الوطنية تلجأ في بعض الأحيان الى القسر والضغط والابتزاز في المجال الاقتصادي مما يقوض سيادة البلدان النامية وحقها الاساسي في اتباع سياساتها وبرامجها الاقتصادية المستقلة .

١٣٠ - وأكد الوزراء من جديد ، في هذا الصدد ، تأييدهم الحازم لما للشعبيين الفلسطينيين والناميبي من حق ، غير قابل للتصرف ، في ممارسة السيادة المطلقة على مواردهما الطبيعية ، التي يجري نهبها واستغلالها بطريقة غير شرعية من قبل نظام الحكم الصهيوني القائم في اسرائيل ونظام الحكم العنصري القائم في جنوب افريقيا . وأهابوا بجميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة وشركات الاستثمار وسائر المؤسسات ألا تعترف بأية تدابير متخذة لاستغلال الموارد الفلسطينية أو الناميبية ، كما أهابوا بها كي لا تتعاون في تنفيذ هذه التدابير أو تساعد على تنفيذها بأية طريقة من الطرائق .

١٣١ - وأدان الوزراء ممارسات وسياسات بعض البلدان التي تشترك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في نهب واستغلال الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد المملوكة لشعوب

لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي ، وتشترك في الحفاظ على الأوضاع الراهنة وتنكر على هذه الشعوب المتمتع بحقها ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال . وفي هذا الصدد ، طلبوا الى جميع الدول والشعوب ان تعمل مجتمعة أو فرادى لتبني تدابير ملموسة وفعالة تستهدف انهاء هذه الحالة فوراً .

ثامن عشر - قانون البحار

١٣٢ - رحّب الوزراء بتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في مونتيفغو بباي ، بجامايكا ، في العاشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، ولاحظوا مع الارتياح تزايد عدد الدول التي صدقت على تلك الاتفاقية . وأكد الوزراء ان اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قد أرست نظاماً قانونياً جديداً عادلاً ومنصفاً من أجل استخدام البحار والمحيطات كأداة للسلم والتنمية والتعاون الدولي فيما بين البلدان والشعوب جمعاء .

١٣٣ - وأشار الوزراء الى ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد رأت ، طبقاً لما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وما يتصل بها من قرارات ، ان موارد المنطقة الدولية في قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها هي تراث مشترك للبشرية ، وان الاتفاقية قد أنشأت السلطة الدولية لقاع البحار بوصفها الهيئة الوحيدة المختصة بإدارة تلك المنطقة ومواردها لمالح البشرية ككل . وفي هذا الشأن ، أكد الوزراء أيضاً ان أي اجراء من طرف واحد تقوم به أية دولة أو مجموعة من الدول عن طريق شكل محدود من الاتفاقيات أو نظام مواز ، غير متماشٍ مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، لن يكون صحيحاً بأي حال من الأحوال .

١٣٤ - وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد ازاء الترخيص الذي أصدرته الادارة لـ "الوكالة الاستشارية للتعيين في المحيطات" لكي تقوم باستكشاف جزء من المنطقة الدولية لقاع البحار في المحيط الهادئ ، ورفضت ذلك التصريح باعتباره اجراء غير قانوني بموجب اتفاقية قانون البحار وما يتصل بها من قرارات .

١٣٥ - وأدان الوزراء أية محاولة لتقويض الاتفاقية وأعلنوا ان استغلال المنطقة واستغلال مواردها لا يمكن تحقيقهما بصورة شرعية إلا بموجب أحكام النظام الدولي الذي أرسته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢ .

١٣٦ - وأدان الوزراء بشدة ، وتبرأوا من "الاتفاق المؤقت المتعلق بأمور قاع البحار العميقة" المبرم بين إيطاليا وبلجيكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا واليابان في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ ، الذي يستهدف اغتصاب التراث المشترك للبشرية ، واعتبروا هذا الاتفاق باطلا قانونا ولا يمكن ان ينشئ حقوقا مشروعة لأنه لا يتمشى مع القانون الدولي المعاصر ، بصورة عامة ، أو مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، بصورة خاصة .

١٣٧ - وناشد الوزراء جميع الدول ان تعجل بعملية التصديق على الاتفاقية ليتسنى دخولها حيّز النفاذ في أسرع وقت ممكن ، ولاحظوا مع الارتياح أعمال اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار ، التي تستهدف انشاء الهيئات المختصة بإدارة موارد قاع البحار وقاع المحيطات لصالح البشرية جمعاء ، وفقا للاتفاقية وما يتصل بها من قرارات معتمدة في الدورة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار .

١٣٨ - وشدد الوزراء على أهمية تقييم الهياكل الأساسية البحرية والعلمية والتكنولوجية للبلدان النامية من أجل تحقيق منافع قانون البحار لجميع البلدان ، لا سيما البلدان النامية ، وأكدوا من جديد الحاجة الى تنمية وتعظيم القدرات المناسبة ، لا سيما في مجال العلم والتكنولوجيا البحريين ، عن طريق انشاء وتعزيز المراكز البحرية والعلمية والتقنية الاقليمية والوطنية .

١٣٩ - وطلب الوزراء الى جميع البلدان والمنظمات الدولية المختصة ان تساعد في انشاء وتعزيز مثل هذه المراكز عن طريق السماح بالتشغيل الكامل للآليات المنشأة طبقا للاتفاقية .

تاسع عشر - الشركات عبر الوطنية

١٤٠ - استعرض الوزراء عمليات الشركات عبر الوطنية ، لا سيما في البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية .

١٤١ - وأعربوا عن قلقهم الشديد ازاء الشركات عبر الوطنية التي تنتهج سياسات غير قانونية وغير مستصوبة وتتورط في ممارسات فاسدة في البلدان النامية ، وعندما يؤدي

دافعها لتحقيق الحد الأقصى من الربح الى تشويه اقتصادات تلك البلدان . وأدانوا الأنشطة التي تفضلع بها الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا ، وهي الأنشطة التي تعزز جهاز القمع في نظام الحكم القائم في ذلك البلد على الفصل العنصري .

١٤٣ - وأعرب الوزراء عن ايمانهم بأن وضع مدونة سلوك منظمة لانشطة الشركات عبر الوطنية ، بهدف تحقيق الحد الأقصى من منافعها للعملية الانمائية في البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية والقضاء على آثارها السلبية ، هو عنصر لا غنى عنه لإقامة علاقات عادلة منصفة بين البلدان والشعوب ، ضمن عملية انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد . كما أكدوا من جديد الحاجة الملحة الى التبكير باختتام الاعمال المتعلقة بوضع المدونة ، ودعوا جميع البلدان الى الاسراع في المفاوضات المتعلقة بوضع مدونة . وعلى وجه التحديد ، فقد حثوا البلدان المتقدمة النمو على اظهار قدر كاف من المرونة والارادة السياسية لوضع المدونة دون تأخير .

عشرون - التمسح وتقديم المعونة لضحايا الجفاف

١٤٣ - ولاحظ الوزراء ان زحف الصحراء السريع في افريقيا والجفاف الدائم في أرجاء أخرى من العالم النامي يؤثران على الجهود الانمائية لبلدان عديدة وعلى الظروف الاجتماعية - الاقتصادية لشعوبها ، وخاصة على انتاجها الغذائي ، ويصبح النشاط الاقتصادي ، في حالات كثيرة ، نضالا مستميتا من أجل البقاء .

١٤٤ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم على الوضع الغذائي الحرج الذي جرت به المصوبات المناخية الراهنة على مناطق مختلفة من العالم ، وخاصة البلدان المتضررة بالجفاف في افريقيا حيث الحالة في تزداد مستمرة تجعل ملايين من الناس يعانون من الجوع ويهددهم الموت جوعا .

١٤٥ - وبهذا الصدد أهاب الوزراء بالمجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، ان يقدم معونة غذائية عاجلة الى البلدان المتضررة بالجفاف - وبخاصة في افريقيا - وان يقدم تلك المعونة بدون شروط الى جميع البلدان التي تحتاج اليها بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية أو الاقتصادية .

١٤٦ - واذا وضع الوزراء في اعتبارهم ان الترابط الاقتصادي بين جميع البلدان ينطبق أيضا على اقتصادات البلدان التي تقع ضحية للتمسح والجفاف ، وان تحقيق أهداف

الكفاح ضد التصحر والجفاف يتطلب موارد بشرية وتقنية ومالية لا تقدر عليها البلدان المتضررة ، فقد ارتأوا ان الجهود التي تبذلها هذه البلدان ينبغي ان تحظى بدعم ذي أشكال متنوعة من المجتمع الدولي ، وبخاصة من جميع البلدان المتقدمة النمو ، بغية مساعدة بلدان المناطق المتضررة التي تنوء بأعباء اجتماعية واقتصادية باهظة ببرامج لمواجهة حالات الطوارئ وأخرى إنمائية ، كما حدد المؤتمر المعني بالحالة في افريقيا ، المعقود في جنيف في آذار/مارس ١٩٨٥ .

١٤٧ - وشدد الوزراء على ان المعونة المقدمة من المجتمع الدولي الى البلدان المتضررة بالجفاف والتصحر ينبغي ألا يقتصر هدفها على حل مشكلة الطوارئ في المدى القصير ، بل ان يشمل مساعدة البلدان المتضررة نفسها على حل مشاكلها الانمائية على المديين المتوسط والطويل وعلى الاضطلاع بتنمية اقتصادية مستقرة ومستمرة من خلال استمرار المساعدة المالية والمادية والتقنية .

١٤٨ - وفي هذا الصدد ، لاحظ الوزراء مع الارتياح النتائج التي تحققت في مجال وضع سياسة منسقة لمكافحة الجفاف والتصحر على يد البلدان الاعضاء في اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، والاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا ، وبلدان المغرب ، ومصر والسودان في مؤتمر عقد دكا في الفترة من ١٨ الى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ . وأعرب الوزراء عن تأييدهم غير المشروط للقرار النهائي الذي اتخذته هذا المؤتمر .

١٤٩ - ووجه الوزراء نداء الى مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني لتكثيف معونته للبلدان الاعضاء في اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، نظرا لاستمرار التردي الجيوفيزيائي وتزايد العجز في المواد الغذائية . وكذلك حثوا مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني على توسيع نطاق عمله بحيث يشمل مناطق أخرى متضررة بالتصحر .

١٥٠ - وكذلك رحب الوزراء بادراج البند المعنون "البلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف" - لأول مرة - في عام ١٩٨٤ في جدول أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . واعتبروا ان هذا الادراج هو نقطة الانطلاق لتحقيق وعي أعظم والتزام سياسي أقوى بكثير ، من أجل اعتماد الاجراءات الضرورية التي تتطلبها الحالة الراهنة . وفي هذا الصدد ، وجه الوزراء نداء من أجل تعبئة المجتمع الدولي لتكثيف الكفاح ضد الجفاف والتصحر بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٨/٣٩ المتعلق بالبلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف .

١٥١ - ورحب الوزراء بإنشاء الصندوق الخاص للمعونة العاجلة لصالح البلدان الأفريقية المتضررة بالجفاف والجوع أثناء الدورة العادية العشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، وناشدوا المجتمع الدولي والبلدان المتقدمة النمو وبلدان حركة عدم الانحياز المساهمة في هذا الصندوق دون تحفظ .

١٥٢ - ولاحظ الوزراء مع الارتياح أن بلدان اثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا الواقعة في المنطقة الفرعية لشرق أفريقيا قد عقدت اجتماعين وزاريين ناجحين في جمهورية جيبوتي في شباط/فبراير وأيار/مايو ١٩٨٥ ، عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٥/٣٩ بقصد إنشاء السلطة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف والتنمية ، لمكافحة الآثار الخطيرة للجفاف والكوارث الطبيعية . وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل لجهود تلك البلدان وحشوا المجتمع الدولي على إمدادها بأقصى قدر ممكن من الموارد المالية والتقنية لتنفيذ البرامج الهادفة الى مكافحة الآثار الخطيرة للجفاف والتصحر وتعزيز التنمية بطريقة منسقة ودينامية .

حادي وعشرون - البيئة

١٥٣ - لاحظ الوزراء بقلق إنه إذا لم تتخذ تدابير عاجلة في الوقت المناسب فإن هناك إمكانية واضحة لحدوث تدهور بمعدل سريع جدا وتلف للبيئة العالمية يستحيل علاجه .

١٥٤ - وأكد الوزراء الأهمية الحيوية للحفاظ على البيئة من أجل التنمية ولمنع حدوث تلف للبيئة يستحيل علاجه ، وشددوا على الحاجة الملحة الى تخطيط إنمائي رشيد ومتوازن أيكولوجيا ، وتجميع المعلومات المتعلقة بتكنولوجيات المحافظة على الموارد ، وحفظ وتقييم الموارد الأيكولوجية للبيئة .

١٥٥ - ورحبوا بالتدابير التي اتخذها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بإعداد برنامج البيئة العالمي حتى سنة ٢٠٠٠ ، واقترحوا ، في هذا الصدد ، أن تنسق بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية مساهمتها في إعداد برنامج البيئة العالمي حتى سنة ٢٠٠٠ .

١٥٦ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة لحماية البيئة ، وحشوا جميع الدول على التقيد بشتى الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة ، لضمان تنفيذها بصورة شاملة .

١٥٧ - وأكد الوزراء تأييدهم التام لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٥/٣٧ و ١٦٣/٣٨ و ١٦٧/٣٩ المتعلقة بمشاكل مخلفات الحرب في أراضي البلدان النامية . وناشدوا جميع الدول المسؤولة عن تلك المخالفات التعاون مع الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من أجل تأييد الطلب العادل للدول المتضررة من وجود مخلفات الحرب ، ولاسيما الألغام والآثار السامة للمواد الكيميائية التي يسبب استمرار وجودها في أراضيها ضررا بالغاً لجهودها الإنمائية .

ثاني وعشرون - حالة اللاجئين والأشخاص المشردين في إفريقيا

١٥٨ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء ضخامة عدد اللاجئين والأشخاص المشردين في إفريقيا ، كما أعربوا عن إدراكهم للعبء الاقتصادي والاجتماعي المفروض على بلدان اللجوء الإفريقية التي تعاني اقتصاداتها الضعيفة من الآثار السلبية لهذه الحالة .

١٥٩ - وفي هذا السياق ، رحب الوزراء بعقد مؤتمر دولي ثانٍ معني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا في عام ١٩٨٤ بهدف إيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين . وحثوا المجتمع الدولي وجميع الدول والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة على إسداء التعاون اللازم لتنفيذ المشاريع المعتمدة المتعلقة بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا ، كما أكدوا أهمية الدور الذي يقوم به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في هذا الميدان .

١٦٠ - وحثوا جميع البلدان على المساعدة في إغاثة وإعادة تأهيل جميع اللاجئين والعائدين الإفريقيين .

١٦١ - كما أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء محنة الأشخاص المشردين في إفريقيا وضخامة عددهم ، وحثوا المجتمع الدولي وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأجهزتها ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة على تقديم أقصى قدر من المساعدة إلى البلدان التي تعاني من تلك المشاكل .

١٦٢ - ومن ناحية أخرى ، لاحظ الوزراء أن السياسة التي ينتهجها نظام جنوب إفريقيا العنصري والمتمثلة في العدوان العسكري وزعزعة الاستقرار الاقتصادي لدول وشعوب الجنوب الإفريقي تشكل تحدياً للمجتمع الدولي والبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز ، وتمثل أحد العوامل الأساسية لزيادة عدد اللاجئين والأشخاص المشردين في ذلك الجزء من

القارة الافريقية . وأعربوا عن تأييدهم للتدابير المتخذة في الدورة العادية الحادية والعشرين لمؤتمر رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية من أجل منح مساعدة مالية ومادية لدول الجنوب الافريقي ولحركات التحرير الوطني لتمكينها من مواجهة أعمال زعزعة الاستقرار المذكورة .

ثالث وعشرون - الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

١٦٣ - أعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء التدهور المستمر في الاقتصادات الافريقية ، التي أضررت أبلغ الضرر من جراء الانكماش الاقتصادي العالمي العميق الناجم عن ضعف القارة بسبب العوامل الجغرافية والتاريخية والمناخية والبيئية المعروفة ، بالإضافة الى التدهور الذي لم يسبق له مثيل في معدلات التبادل التجاري للبلدان الافريقية .

١٦٤ - وبالرغم من الامكانات الهائلة لافريقيا ، فإنها مازالت أقل القارات تقدما وتضعها جميع المؤشرات الاقتصادية وراء جميع المناطق النامية الاخرى بكثير . ويشير كشف الموازنة الاقتصادي للكثير من البلدان الافريقية الى هبوط معدل الدخل بالنسبة للفرد وشبات معدلات النمو أو انخفاضها . وعلاوة على ذلك ، فان انتاج الاغذية لم يتماشى مع تزايد أعداد السكان بل ونقص في معظم الحالات ؛ ويتهدد الكثير من البلدان الافريقية شبح انتشار المجاعة على نطاق واسع .

١٦٥ - ويسلم الوزراء ، شأنهم في ذلك شأن رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية ، بأن تنمية القارة الافريقية هي بالدرجة الاولى مسؤولية الحكومات والشعوب الافريقية ، التي اتخذت وتواصل اتخاذ تدابير قاسية لاعادة التكيف لا تخلو من آثارها السياسية والاجتماعية . كما سلم الوزراء بأنه وفقا لجميع التوقعات ، مازالت احتمالات الانتعاش والنمو والتنمية بعيدة للغاية ، ما لم يساند المجتمع الدولي الجهود الحالية التي تبذلها البلدان الافريقية مساندة كاملة .

١٦٦ - ولذلك فإن الوزراء يرحبون بالاعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، المرفق بالقرار ٢٩/٢٩ ، الصادر في دورتها التاسعة والثلاثين ، وخاصة الاعلان وبرنامج الاولويات لتحسين الوضع الغذائي وإصلاح الزراعة في افريقيا ، الذي اعتمدته مؤتمر رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الحادية والعشرين المنعقدة في أديس أبابا في الفترة من ١٨ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٥ .

١٦٧ - وشدد الوزراء على انه ينبغي للمجتمع الدولي ، في الوقت الذي يواصل فيه معالجة الحالة الطارئة في افريقيا ، ان يركز بدرجة أكبر على مساندة التدابير الانمائية المتوسطة الاجل والطويلة الاجل التي بدونها لن يمكن ايجاد حلول دائمة للحالة الطارئة .

١٦٨ - ولكن نظرا لحجم الازمة وحجم الوسائل التي يلزم استخدامها للتغلب على الازمة الغذائية ، وفوق كل ذلك ، لمنع تكرار هذه الحالة عن طريق تتبع الاسباب الكامنة وراء الازمة الاقتصادية في افريقيا ، فانهم يؤيدون دون تحفظ الدعوة التي وجهها مؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة على المستوى الوزارى لدراسة القضايا المتصلة بالحالة الاقتصادية الحرجة السائدة حاليا في افريقيا . وستكون هذه الدورة فرصة لطرح جميع المشاكل الاقتصادية في افريقيا ، والعمل عن طريق نهج متكامل الى تعبئة المجتمع الدولي بغرض بذل جهود كافية للمساهمة في تحقيق الانتعاش الاقتصادى لافريقيا .

١٦٩ - كما أعرب الوزراء عن عميق قلقهم إزاء التزايد المذهل في حجم الديون الافريقية وفي خدمة الديون الى الحد الذي تخطر فيه الدول الافريقية الى السحب من الموارد الهزيلة للعملة الصعبة المتاحة لديها .

١٧٠ - ويدرك الوزراء ان هناك جوانب نقص معينة في السياسات الانمائية أسهمت في الازمة الحالية ؛ ولكنهم أكدوا من جديد على أنه لا سبيل الى إنكار ان مشكلة الدين الخارجى ترجع بالدرجة الاولى الى عوامل خارجية لا يمكن للبلدان الافريقية أن تسيطر عليها ، وهي العوامل التي أدت آثارها المتراكمة الى نشوء حالة التناقض التي بموجبها تجد افريقيا نفسها ، وهي القارة الاقل نموا ، والعاجزة عن تلبية أبسط احتياجاتها الانمائية بصورة كاملة ، هي المساهم الصافي في الموارد المالية للبلدان المتقدمة النمو .

١٧١ - ونظرا لأن مبدأ إعادة الجدولة ، الذي يشكل حتى الآن الامكانية الوحيدة ، قد أسفر عن نتائج غير مرضية في شكله الحالي ، اضطلع الوزراء بالبحث عن علاج يكون أكثر كفاءة . وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ، اتفقوا على تعبئة جميع طاقاتهم للقيام بعمل مشترك يمكن أن يدور حول النقاط التالية :

(أ) طلب تحويل الديون المتكبدة في سياق المعونة العامة المقدمة لأغراض التنمية ، كليا أو جزئيا ، الى منح ، وخاصة تنفيذا للفقرة ١٧ من الاعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، المرفق بالقرار ٢٩/٣٩ الصادر عن الجمعية العامة في الامم المتحدة ؛

(ب) إطالة فترات السداد وتأجيل استهلاك الديون ؛

(ج) الحصول من البلدان المتقدمة النمو على موارد مالية تكميلية ، وفي هذا الصدد ، تأييد الجهود التي يبذلها البنك الدولي لإنشاء صندوق للمعونة الخاصة لصالح البلدان الافريقية ؛

(د) القيام بمبادرة لعقد مباحثات بناءة مع الجهات الدائنة بغية تمهيد الطريق لعقد اجتماع دولي بشأن الدين الاجنبي للبلدان الافريقية بغرض تقديم حل شامل ودائم للمشكلة .

ألف - الجنوب الافريقي

١٧٢ - بحث الوزراء السياسات الرامية الى زعزعة الاستقرار بالوسائل العسكرية والاقتصادية التي ينتهجها نظام بريتوريا العنصري ضد بلدان الجنوب الافريقي ، وحشوا البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي على تقديم مساعدات مالية ومادية الى هذه الدول بغية تمكينها من مواجهة الاثار الاقتصادية لهذه السياسات .

١٧٣ - وتأكيدا لمساندتهم وتضامنهم مع دول الجنوب الافريقي وحركات التحرير ، رحب الوزراء بالقرارات الاخيرة التي اتخذت في بعض البلدان المتقدمة النمو لوقف الاستثمارات في جنوب افريقيا وسحب الدعم المالي والتقني من ذلك البلد الذي يخضع لنظام حكم قمعي . وناشدوا من هذا المنطلق المجتمع الدولي أن يهب لمساعدة البلدان المحرومة اقتصاديا في الجنوب الافريقي التي من المرجح أن تضار من جراء إنهاء المؤسسات الاقتصادية والمالية في جنوب افريقيا بسبب الثورات الوشيكة الوقوع في ذلك البلد . كما قرروا أن يوفدوا على الفور فريقا من الخبراء الى الجنوب الافريقي لتقييم احتياجات البلدان المحرومة اقتصاديا في المنطقة دون الاقليمية وتقديم تقرير الى الامم المتحدة عن طريق مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز .

باء - خطة عمل الحركة

١٧٤ - أحاط الوزراء علما مع التقدير بخطة عمل حركة بلدان عدم الانحياز لمواجهة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، والتي اعتمدها الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز بشأن مسألة ناميبيا ، الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ١٩ الى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٥ . وأكدوا من جديد على رغبة الحركة ، كما عبّر عنها رئيسها ، رئيس وزراء الهند ، في أن يترجم تضامن الحركة وتأييدها السياسي للدول الاعضاء من افريقيا جنوبي الصحراء ، الى اجراءات محددة وملموسة تساعد في جهود التنمية التي تبذلها الدول الافريقية ذاتها .

١٧٥ - كما رحب الوزراء بالمساهمات المقدمة من عدة دول أعضاء في الحركة - هي الأرجنتين واندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وبيرو والجزائر والجمهورية العربية الليبية وكوبا ومصر والمغرب ونيجيريا والهند ويوغوسلافيا - وأحاطوا علما بالجهود التي تتسم بالكفاءة وحسن التنسيق التي قامت بها الهند لتنسيق المساعدات لتلبية الاحتياجات العاجلة التي يواجهها الكثير من البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء .

١٧٦ - وأعربوا عن أملهم في أن تواصل الدول الاعضاء جهودها الرامية الى المساعدة في الجهود المتوسطة الاجل والطويلة الاجل التي تبذلها الدول الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء لإعادة تشكيل وإنعاش اقتصاداتها المنهكة إنهاكا شديدا ، وفقا للاحكام العامة لخطة العمل .

رابع وعشرون - أقل البلدان نموا

١٧٧ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا . ولاحظوا أن هذه البلدان أقل قدرة على تحمّل الصدمات الخارجية بسبب القيود الهيكلية . وبالتالي عانت أشد المعاناة نتيجة للكساد الاقتصادي العالمي في الثمانينات . فقد أدى تراكم عبء الظروف المناخية المعاكسة ، والكوارث الطبيعية ، واستمرار الأسعار غير المجزية للسلع القابلة للتصدير في هذه البلدان ، مقرونة بتخفيض صافي تدفق الموارد بالقيمة الحقيقية ، الى زيادة صعوبة جهود الإنعاش وزيادة متناهية . وتشكّل التزامات الدين أهم عقبة في سبيل عملية

التنمية في تلك البلدان . إن الحالة الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي تعاني منها أقل البلدان نموا تتطلب استجابة شاملة من المجتمع الدولي من أجل تحقيق الانتعاش القصير الأجل والتنمية الطويلة الأجل على حد سواء .

١٧٨ - ولاحظ الوزراء بقلق بالغ أن تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات ، المعتمد في سنة ١٩٨١ لصالح أقل البلدان نموا ، كان بطيئا وشاقا . وأكدوا من جديد صلاحية البرنامج الكاملة فيما يتعلق بتمكين أقل البلدان نموا من التغلب على المعوقات الهيكلية وتحقيق التنمية على أساس مطرد وبالاكتفاء على الذات ، وبناء على ذلك ، أكد الوزراء على الضرورة الحتمية لتحقيق أهداف وغايات برنامج العمل الجديد الكبير على نحو كامل وفي الوقت المناسب . وأبرزوا ، في هذا السياق ، الأهمية الخاصة لاجتماع الاستعراض الشامل النصفى لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير المقرر عقده في جنيف في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، وشددوا ، بصورة خاصة ، على الحاجة إلى اتخاذ مجموعة شاملة وعملية المنحى من التدابير الرامية إلى التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل الجديد الكبير . وأكدوا من جديد دعمهم الكامل من أجل تحقيق نجاح الاستعراض الشامل وحثوا جميع الحكومات على الاشتراك في العملية على مستوى سياسي رفيع مع وضع هذا الهدف في الاعتبار .

خامس وعشرون - البلدان النامية غير الساحلية

١٧٩ - لاحظ الوزراء مع القلق الحالة الخطيرة للبلدان النامية غير الساحلية ، لاسيما فيما يتعلق بالنقل والمواصلات ومرافق الهياكل الأساسية ، وأوصوا بالتنفيذ العاجل للقرارات المناسبة لبلدان عدم الانحياز من أجل ضمان حق تلك البلدان في الوصول الحر إلى البحر ومنه حرية المرور العابر كما تنص عليه المادة ١٢٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، وتوفير المساعدة الدولية اللازمة لتلبية احتياجاتها الخاصة . وقد سلموا بأن الاضطلاع بأي برنامج أو إجراء فيما يتعلق بتسهيلات المرور العابر المذكورة يجب أن يكون بالتشاور مع بلد المرور العابر المعني وبموافقته .

سادس وعشرون - البلدان النامية الجزرية

١٨٠ - سلم الوزراء بمصوبة المشكلة التي تواجه البلدان النامية الجزرية ، لاسيما البلدان التي تعاني من معوقات ترجع بصورة خاصة الى صغرها ، ونأيها ، وتعرضها للكوارث الطبيعية ، والقيود التي تعاني منها في مجال النقل والمواصلات ، والمسافات الكبيرة التي تفصل بينها وبين المراكز السوقية ، والنطاق جد المحدود لاسواقها الداخلية ، وافتقارها الى الموارد الطبيعية ، واعتمادها الشديد على بضع سلع وخدمات في حصيلتها من العملات الاجنبية ، وضعف الظروف المحيطة بها ، وأعبائها المالية الثقيلة .

١٨١ - وسلم الوزراء كذلك بأن هذه المعوقات في حد ذاتها ، تمثل قيودا هامة لعملية التنمية ، لاسيما في الاقتصادات الجزرية الصغيرة ، لانها تشبط وتعوق جهودها في سبيل إحداث التحول الهيكلي اللازم لتحقيق النمو المكتفى ذاتيا .

١٨٢ - وفي هذا السياق ، أكد الوزراء انه ينبغي أن توجه المعايير والشروط والاحكام المنظمة لتدفق المساعدة المالية والتقنية الثنائية والمتعددة الاطراف الى البلدان النامية الجزرية نحو الاحتياجات والمشاكل الخاصة لكل بلد من البلدان المعنية ، وأن تكون نسبة كبيرة من هذه المعونة على سبيل المنح .

١٨٣ - ورحب الوزراء بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الوارد في القرار ٢١٢/٢٩ والذي رجا من الامين العام للأمم المتحدة أن يقوم ، بالتعاون مع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، باستكشاف إمكانية تنظيم اجتماع متابعة ذي طابع اقليمي ، يشترك فيه ممثلون للبلدان الجزرية النامية وغيرها من البلدان المهتمة بالامر . وأعرب الوزراء عن تأييدهم لعقد هذا الاجتماع واقترحوا استصواب عقده في عام ١٩٨٦ . وحثوا جميع الدول الاعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز من البلدان النامية الجزرية على أن تعمل على نجاح هذا الاجتماع .

١٨٤ - وحث الوزراء ، واضعين في الاعتبار أيضا أهداف وغايات الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، وبخاصة الفقرات ١٤٨ الى ١٥١ من الاستراتيجية ، المجتمع الدولي ، والاجهزة المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، لاسيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، وصندوق النقد

الدولي ، والبنك الدولي ، وكذلك المؤسسات المالية والائتمانية الدولية والمانحون الشنائيون ، على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة من أجل تكثيف الجهود التي تبذلها في سبيل التنفيذ الكامل لتدابير المساعدة المحددة لصالح البلدان النامية الجزيرية ، على النحو الموجز في القرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة والاونكتاد ، مع مراعاة ، في جملة أمور ، العوامل الجغرافية ، والحياة التقليدية للجزر ومؤسساتها ، والبيئة الطبيعية ، والأولويات الإنمائية ومشاكل البلدان النامية الجزيرية في الاقتصاد العالمي .

سابع وعشرون - أشد البلدان تأثراً

١٨٥ - نظر الوزراء بقلق بالغ في التدهور الذي حدث في الوضع الاقتصادي والمالي لأشد البلدان تأثراً منذ عقد قمة نيودلهي . وفي هذا الصدد ، أشار الوزراء إلى تأكيد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد الفقرات ذات الصلة من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث بشأن هذه البلدان والتي تدعو إلى اتخاذ تدابير محددة لصالحها . وحثوا على أن يشرع المجتمع الدولي في اتخاذ القرارات اللازمة على النحو المتوخى في الاستراتيجية الإنمائية الدولية وتنفيذها دون مزيد من الإبطاء .

ثامن وعشرون - إساءة استعمال العقاقير المخدرة

والإتجار غير المشروع فيها

١٨٦ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء تزايد مشكلة إساءة استعمال العقاقير المخدرة والإتجار غير المشروع في المخدرات . وكانوا مشتركين في رأيهم أن مشكلة العقاقير المخدرة قد أصبحت مشكلة عالمية لها عواقب اجتماعية واقتصادية فظلا عما يترتب عليها من آثار خطيرة بالنسبة للأمن .

١٨٧ - ومما أقلق الوزراء أن استمرار إساءة استعمال المخدرات والإتجار غير المشروع فيها من شأنه أن يقوض تنمية الأمم ويعرضها للخطر . فالى جانب الآثار الضارة لإساءة استعمال العقاقير المخدرة والإتجار غير المشروع فيها على صغار السن ، فإنهم يضعفان النسيج الاجتماعي للدول ، ويمثلان تكاليف اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة للحكومات ، وينطويان على أنشطة جنائية على الصعيدين الوطني والدولي ، من الممكن أن تعرض استقرار الدول للخطر .

١٨٨ - ورحب الوزراء ، إدراكا منهم للحاجة الى قيام المجتمع الدولي بجهود عاجلة ، ومتضافرة ، ودؤوبة من أجل مكافحة الخطر المتمثل في إساءة استعمال العقاقير المخدرة والإتجار غير المشروع فيها ، بالجهود الجارية في منظومة الأمم المتحدة ، وفي بعض المنظمات الاقليمية ، وكذلك بالمبادرات الاخرى مثل إعلان كيتو الذي اعتمدته بعض بلدان أمريكا اللاتينية . وتعهدوا بتقديم تأييدهم الكامل لهذه الجهود ، ودعوا أيضا الى عقد اتفاقية لمكافحة الإتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية والأنشطة ذات الصلة ، في وقت مبكر . وأعربوا ، بالإضافة الى ذلك ، عن تأييدهم بصورة خاصة للاقتراح المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي معني بالمخدرات على المستوى الوزاري في عام ١٩٨٧ . وحثوا كذلك على الوصول الى اتفاق عاجل بشأن برامج محددة للتعاون التقني والاقتصادي لمساعدة البلدان الأكثر تأثرا بإساءة استعمال العقاقير المخدرة ، وانتاجها غير الشرعي ، والإتجار غير المشروع فيها .

تاسع وعشرون - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

١٨٩ - كرر الوزراء التأكيد على أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية باعتباره وسيلة لزيادة الاستخدام الرشيد والكفاءة للموارد البشرية والمادية والمالية والتكنولوجية من أجل رفاه بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان آحادا وجماعات . وشددوا على أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو وسيلة هامة لتعزيز اعتمادها الجماعي على الذات ولزيادة قوتها على التعامل مع البلدان المتقدمة النمو معاملة الند للند . كما أن التعاون فيما بين البلدان النامية يمثل أداة هامة لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وعنصرا رئيسيا في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٩٠ - وقد اكتسب التعاون فيما بين البلدان النامية زخما كبيرا على مرّ الأعوام . وأعرب الوزراء عن ترحيبهم لما طرأ على التعاون الثنائي ودون الاقليمي والاقليمي فيما بين البلدان النامية من قوة كبيرة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الابيض المتوسط . ولاحظ الوزراء في هذا السياق آخر مثال للتعاون دون الاقليمي في جنوب آسيا عن طريق إقامة التعاون الاقليمي لجنوبي آسيا . لقد كان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في مقدمة المسائل التي تشغل حركة عدم الانحياز منذ أن عقدت مؤتمر القمة الاول . وقد زادت أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على نحو مطرد ، ويجرى تطوير وتعميق مفهوم هذا التعاون وإشراء مضمونه . وعقدت سلسلة من المشاورات والاجتماعات فيما بينها .

١٩١- وأكد الوزراء أن حاجة البلدان النامية إلى الاعتماد الوطني والجماعي المطرد على الذات قد زادت بسبب الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية الراهنة على اقتصاداتها .

١٩٢- ورغم تفاوت مستويات التنمية فيما بين البلدان النامية فقد أكد الوزراء من جديد على وجود عناصر التكامل في مواردها المتنوعة وقدراتها وأسواقها الهائلة ، مما يوفر امكانيات للتعاون الفعلي الكبير الذي يقوم على مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات ، الوارد في القرار ٧ لمؤتمر القمة السادس والاعلان المتعلق بالاعتماد الجماعي على الذات فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية الذي اعتمد في مؤتمر القمة السابع . وأعربوا عن أملهم في استغلال هذه الامكانية استغلالا كاملا في التعاون الذي يحقق النفع المتبادل بواسطة التنفيذ السريع للبرامج والاولويات المحددة بالفعل في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ، مما يقوي من مركز البلدان النامية الضعيف في مواجهة الضغوط الاقتصادية وغيرها من الضغوط التي تمارسها البلدان المتقدمة النمو .

١٩٣- وأعرب الوزراء عن التزامهم بتقديم الدعم السياسي الكامل لتنفيذ برنامج العمل للتعاون الاقتصادي ، الذي اعتمدته مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز وكذلك برنامج العمل للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي اعتمدته مجموعة ال ٧٧ في كراكاس في أيار/مايو ١٩٨١ ، وأعربوا عن اقتناعهم بأن هذين البرنامجين يشكلان خطوة ناجعة تجاه التطبيق العملي لمبدأ الاعتماد الجماعي على الذات وتعزيز عوامل التكامل الاقتصادي القائمة فيما بين البلدان النامية .

١٩٤- وأحاط الوزراء علما بالتقييم الذي انتهت إليه لجنة المتابعة والتنسيق التابعة لمجموعة ال ٧٧ في اجتماعها الرابع المعقود في جاكرتا في آب/اغسطس ١٩٨٥ ، والذي مؤداه ان البلدان النامية بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود للتعجيل بعملية تنفيذ برنامج عمل كراكاس . ورحبوا بالاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة في هذا الاجتماع على ضرورة إعادة تأكيد وتقوية الالتزام باتخاذ تدابير ذات وجهة عملية تولد الزخم من جديد لتنفيذ برنامج عمل كراكاس بروح التضامن والواقعية .

١٩٥- ويرى الوزراء أنه يجدر ببلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية أن تتخذ ، بروح التضامن والمعاملة التفضيلية المتبادلة ، تدابير ملموسة ، وذلك بشكل منفرد أو مجتمع ، لتشجيع العلاقات والتعاون المتبادل في الميدان الاقتصادي . وأكدوا

ضرورة أن ينظر الاجتماع الوزاري القادم لمجموعة الـ ٧٧ ، على سبيل الأولوية ، اثناء الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، في طرق ووسائل إعطاء دينامية وقوة دفع لما يتخذ من تدابير محددة لتحقيق هذه الغاية .

١٩٦- وقرر الوزراء في هذا السياق مواصلة توسيع حجم التعاون الاقتصادي فيما بين بلدانهم وتكثيف زخم هذا التعاون وأوصوا بإجراء مشاورات منتظمة على مختلف المستويات ، بدءا بالخبراء وانتهاء بأعلى مستوى ، بغية اتخاذ مواقف مشتركة فسي استراتيجية الكفاح من أجل التنمية الاقتصادية وتقوية هذه المواقف . ودعوا البلدان النامية الأخرى الى الانضمام اليهم في هذه المهمة .

ثلاثون - برنامج العمل للتعاون الاقتصادي (بلدان عدم الانحياز)

١٩٧- استعرض الوزراء حالة تنفيذ برنامج العمل للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز وأحاطوا علما مع التقدير بالتطورات الحاصلة في المجالات التالية :

١ - التجارة

أعرب الوزراء عن ارتياحهم لعقد الاجتماع الوزاري بشأن نظام الافضليات التجارية المعمم للبلدان النامية ، أعضاء مجموعة الـ ٧٧ في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ في نيودلهي . ورحب الوزراء بالنتيجة الايجابية التي انتهى اليها الاجتماع الوزاري في نيودلهي ، الذي أعطى قوة دفع سياسية كبيرة للمفاوضات الخاصة بانشاء نظام الافضليات التجارية المعمم ، وأسفر عن احراز تقدم ملموس بشأن مسائل محددة مثل تحديد جدول زمني ثابت فيما يتعلق بالانتهاء من اعداد الإطار القانوني الذي يتيح البدء في الجولة الاولى للمفاوضات في أيار/مايو ١٩٨٦ واختتامها في موعد لا يتجاوز ١ أيار/مايو ١٩٨٧ .

وأعرب الوزراء عن أملهم في أن يعمل الاهتمام الواسع الذي أبداه العديد من البلدان النامية المشتركة في هذا الاجتماع على تشجيع جميع الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ الذي لم يدللوا بعد على نيتهم في الاشتراك في المفاوضات الخاصة بانشاء نظام الافضليات التجارية المعمم أن يقوموا بذلك وأن يقدموا في أقرب فرصة ممكنة المعلومات اللازمة عن انظمتهم التجارية .

كما رحب الوزراء بالاعلان الذى اعتمد فى الاجتماع الوزارى ذاته وبشأن البيئة التجارية العالمية وآثاره على تجارة البلدان النامية ، الامر الذى يعكس الاهتمام المشترك للبلدان النامية بشأن القضايا الهامة التى شملها .

٢ - التعاون النقدى والمالى

أحاط الوزراء علما بتقرير فريق المبادرات الحكومية الدولية عن مصرف الجنوب ، الذى اجتمع فى نيويورك فى حزيران/يونيه فى الفترة من ٢٤ الى ٢٨ ، ١٩٨٥ وبقرار لجنة المتابعة والتنسيق (د - ٤) القاضى بعقد اجتماع رفيع المستوى لفريق من الخبراء الحكوميين الدوليين فى موعد لا يتجاوز حزيران/يونيه ١٩٨٦ بغية مواصلة العمل فى هذه المسألة .

٣ - التأمين

أكد الوزراء على أن زيادة الأنشطة التعاونية لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية فى ميدان التأمين وإعادة التأمين تفسح المجال لتعبئة وتوفير وإعادة توزيع الاحتياطيات والموارد المالية القادرة على كفالة تحقيق خططها وبرامجها الانمائية بشكل طبيعى ومتوازن ، وتشكل عاملا هاما فى الكفاح من أجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

على أنهم أحاطوا علما بأنه رغم الأهمية المعطاة للتأمين وإعادة التأمين والحاجة المتزايدة الى القيام بعمل يهدف الى وضع تدابير تنسيقية لكفالة تكثيف التعاون فيما بين البلدان النامية ، فمازال هناك شوط كبير يتعين قطعه فى هذا الميدان .

وفى هذا السياق ، إذ أشار الوزراء الى القرارات التى اتخذها مؤتمر القمة فى نيودلهي ، دعوا الى تنفيذ برامج التعاون المحددة التى أوصى بها فريق البلدان المنسقة فى ميدان التأمين وإعادة التأمين بقصد الحفاظ على القطع الاجنبى وتقاسم المخاطر ، ومن ثم تقليل اعتماد البلدان المتقدمة النمو على الشركات عبر الوطنية وتعزيز قدرتها على المساومة فى مواجهة أسواق التأمين التابعة للبلدان المتقدمة النمو .

٤ - التنمية العلمية والتكنولوجية

رحب الوزراء بوضع الصيغة النهائية للنظام الأساسي لمركز العلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز في الاجتماع العام لبلدان عدم الانحياز المعقود في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، والموجز المأخوذ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الوزراء المفوضين المعقود في نيويورك في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ . ولاحظوا أن ٢٤ بلدا قد وقعت على النظام الأساسي حتى الآن ، وحثوا جميع بلدان عدم الانحياز على أن تصبح أطرافا في هذا الصك كيما يدخل المركز مرحلة التشغيل في أسرع وقت ممكن .

ودعا الوزراء بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية الى مواصلة جهودها الرامية الى التعجيل بإبرام مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا تكون فعالة وعالمية .

٥ - الأغذية والزراعة

لاحظ الوزراء مع الارتياح انعقاد اجتماع لخبراء الري التابعين لبلدان عدم الانحياز المنسقة لشؤون الأغذية والزراعة المعقود في بيونغ يانغ ، بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في الفترة من ١٦ الى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ . وقد ناقش هذا الاجتماع ، الذي اشترك فيه ١٤ من البلدان المنسقة ، و ٢٧ من بلدان عدم الانحياز الأخرى ، الطرق الكفيلة بزيادة تعزيز التعاون التقني فيما بين بلدان عدم الانحياز بشأن تصميم وإدارة مشاريع الري الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، وكذلك النظر في امكانيات انشاء مشاريع مشتركة لانتاج مجموعة كاملة من معدات الري . وأوصى الوزراء بأن تتخذ البلدان المنسقة التدابير الكفيلة بتنفيذ توصيات الاجتماع المذكور أعلاه .

ورحب الوزراء بعرض المغرب استضافة الاجتماع الثالث للبلدان المنسقة لشؤون الأغذية والزراعة في عام ١٩٨٦ .

وأحاط الوزراء علما بالاقترح الذي قدمته المغرب في الاجتماع الوزاري في لواندا ، المعنون "برنامج عمل بلدان عدم الانحياز ، بشأن الاكتفاء الذاتي في الزراعة والأغذية" ، ورجوا من بلدان عدم الانحياز المنسقة لشؤون الأغذية والزراعة أن تنظر في اجتماعها المقبل في إمكانية تنفيذ برنامج مناسب لتحقيق التعاون الوثيق

فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية في هذا المجال في إطار عدة أمور من بينها التوصيات الواردة بالفعل في خطة عمل عدم الانحياز التي اعتمدها مؤتمر القمة السابع في هذا القطاع .

٦ - مصائد الاسماك

رأى الوزراء أن من الممكن التعجيل الى حد كبير بتحسين الهياكل الأساسية والتكنولوجيا والافراد والمرافق البحثية المتاحة في البلدان النامية ، وذلك عن طريق التعاون المتبادل . وفي هذا السياق ، أوصى الوزراء بزيادة تكثيف التعاون بين بلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية في مجال مصائد الاسماك بوصفه أنسب وسيلة للتغلب على الصعوبات القائمة في هذا القطاع .

ورحب الوزراء بالعرض المقدم من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية استضافة اجتماع الخبراء الزراعيين في المستقبل القريب ، تمشيا مع المقرر الذي اتخذ في الاجتماع الوزاري الاول المعني بالتعاون في مجال مصائد الاسماك ، الذي عقد في هافانا في نيسان/ابريل ١٩٨١ .

٧ - الصحة

عقد اجتماع لوزراء الصحة في ٤ أيار/مايو ١٩٨٣ في جنيف في إطار اجتماع جمعية الصحة العالمية .

واجتمع وزراء الصحة في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى في جنيف عشية انعقاد الدورة السابعة والثلاثين لجمعية الصحة العالمية . وإعدادا لهذا الاجتماع الوزاري ، اجتمع فريق للتنسيق في بريوني ، في يوغوسلافيا ، في الفترة من ٢٦ الى ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٤ .

وتتعلق البنود الثلاثة الرئيسية التي حظيت بالاهتمام في هذه الاجتماعات باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، واستعراض برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والمناقشات المتعلقة بالبنود المدرجة في جدول أعمال جمعية الصحة العالمية .

وقد عقد الاجتماع التاسع لبلدان عدم الانحياز المنسقة في مجال الصحة في هافانا في الفترة من ٢٣ الى ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥ .

وعقد الاجتماع التاسع لوزراء الصحة لبلدان عدم الانحياز في جنيف في ٨ أيار/مايو ١٩٨٥ أثناء الدورة الثامنة والثلاثين لجمعية الصحة العالمية . واستعرض الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، والبنود المدرجة في جدول أعمال الدورة الثامنة والثلاثين لجمعية الصحة العالمية .

ورحب الوزراء بالنتائج التي أسفرت عنها هذه الاجتماعات ، التي أسهمت في تطوير التعاون في مجال الصحة فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية ، وفي تنسيق مواقفها بشأن القضايا المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال الصحة .

٨ - العمالة وتنمية الموارد البشرية

لاحظ الوزراء ان اجتماع وزراء العمل في بلدان عدم الانحياز قد عقد في حزيران/يونيه ١٩٨٣ في جنيف . وفيما يخص المسائل الموضوعية اعتمد المؤتمر عددا من التوصيات لاتخاذ اجراءات بشأنها فيما يتعلق بالتعاون في مجالي التدريب المهني ، والعمالة وتنمية الموارد البشرية في القطاعين الريفي وغير الرسمي . وكان القراران الآخران الهامان الموضوعيان اللذان اتخذا يتملان بقيام بلدان عدم الانحياز بالمشاركة والتنسيق في اجتماعات منظمة العمل الدولية ، وباجراءات متابعة القرارات التي اتخذها المؤتمران الوزاريان اللذان عقدا في وقت سابق .

ولاحظ الوزراء كذلك ان المؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى قد عقد في ماناغوا ، نيكاراغوا ، في الفترة من ١٠ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٨٤ . وأكد الاجتماع ضرورة قيام بلدان عدم الانحياز بعمل منسق نشط في اجتماعات منظمة العمل الدولية ، لا سيما فيما يتعلق بتنقيح الآليات والاجراءات الحالية ، ومراقبة وتنفيذ القواعد الدولية للعمل .

ولاحظ الوزراء كذلك ان اجتماعا وزاريا للتنسيق بين بلدان عدم الانحياز في ميدان العمل قد عقد في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٨٥ خلال دورة منظمة العمل الدولية . وكرر هذا الاجتماع التأكيد على ضرورة تعزيز آليات التعاون بين بلدان عدم الانحياز ، ولا سيما تسمية موظفي الاتصال لكل لجنة من لجان المؤتمر ، بغرض تنسيق مصالح بلدان عدم الانحياز .

٩ - الألعاب الرياضية

لاحظ الوزراء مع الارتياح ان الحلقة الدراسية الدولية في ميدان الألعاب الرياضية المعنية بتدريب الكوادر الرياضية والتابعة لحركة عدم الانحياز قد عقدت في معهد نتاجي سوباش الوطني للألعاب الرياضية ، في باتيالا (الهند) ، في الفترة من ٣ الى ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٤ . وحضر الاجتماع ٣٦ مندوبا من ٢١ بلدا . وكرر الوزراء التأكيد على ضرورة قيام بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف بينها في ميدان الألعاب الرياضية . وأكدوا فائدة توثيق التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في المنظمات الرياضية الدولية .

ودعا الوزراء البلدان المنسقة الى الاجتماع في وقت مبكر بغية وضع برنامج جديد للتعاون في ميدان الألعاب الرياضية ، وتقديم تقرير عن أعمالها في الاجتماع المقبل للوزراء وكبار المسؤولين الآخرين في ميدان التربية البدنية والألعاب الرياضية ، الذي سيعقد في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، واستضافة الاجتماع الثاني للوزراء وكبار المسؤولين الآخرين في ميدان التربية البدنية والألعاب الرياضية ، في المستقبل القريب .

١٠ - البحث ونظم المعلومات

لاحظ الوزراء مع الارتياح أن مؤتمرا عاما لوزراء بلدان عدم الانحياز قد عقد في جاكرتا في الفترة من ٢٦ الى ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ . وعقد أيضا قبل المؤتمر ، اجتماع للمؤتمر الحكومي الدولي يومي ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ . واعتمد المؤتمر إعلانا يتضمن ، في جملة أمور ، برنامج عمل بشأن التعاون بين وسائط الإعلام .

ورحب الوزراء بالعرض المقدم من حكومة الهند لاستضافة الاجتماع الثاني المعني بالبحث ونظم المعلومات ، في نيودلهي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . ولاحظوا في هذا السياق ، إنشاء معهد وطني في نيودلهي معني بالبحث ونظم المعلومات في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

ورحب الوزراء بالتقدم المحرز حتى الآن بمصد إنشاء شبكة متعددة القطاعات للمعلومات ، ولاحظوا البدء في إقامة مشروع نموذجي كخطوة أولى في سبيل تنفيذ الشبكة .

١١ - دور المرأة في عملية التنمية

لاحظ الوزراء مع الارتياح ان حكومة الهند قد استضافت إجتماعا على مستوى الوزراء لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، وذلك قبل إنعقاد المؤتمر العالمي المعني بدور المرأة في عملية التنمية ، حيث تمّ تحديد موقف متسق لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى .

ونظرا لمساهمة المركز الدولي للمؤسسات العامة في التحضير لمؤتمر نيودلهي ، طلب الوزراء الى المركز أن يواصل دراسة المشاكل المتعلقة بإدماج المرأة في عمليات التنمية وتوفير التعاون من قبل الخبراء والمؤسسات في تشغيل برنامج النهوض بمركز المرأة في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، فضلا عن البرنامج الذي اعتمد في نيروبي .

وأحاط الوزراء علما مع التقدير بالمعلومات المقدمة من المدير التنفيذي لرابطة المنظمات التجارية بشأن إنشاء المنظمة وأعمالها . ودعوا المنظمات التجارية الحكومية المهمة بالامر ، في البلدان الاعضاء الى الانضمام الى الرابطة الدولية للمنظمات التجارية الحكومية .

١٢ - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

(أ) أحاط الوزراء علما بتقرير الاجتماع الثاني لبلدان عدم الانحياز المعني باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، المعقود في هافانا في الفترة من ١٢ الى ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣ .

(ب) كما لاحظوا الجهود المتواصلة للبلدان المنسقة في وضع مبادئ التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية عملا بالتوصية الواردة في التقرير السالف ذكره . ولاحظوا أيضا اقتراح وضع دراسة جدوى عن مختلف أحجام وأبعاد المفاعلات النووية التي يمكن استخدامها في البلدان النامية ومشاكل النفايات المشعة التي يجري القاؤها في البحر .

(ج) وحثوا البلدان المنسقة ، وأعضاء حركة عدم الانحياز الآخرين والبلدان النامية المعنية الأخرى التي لم تفعل ذلك بعد ، على عرض إمكانياتها للتعاون في المجال النووي بالإجابة على استبيان اللجنة المخمسة ، الذي يشمل أولويات الحركة في مجالات التعاون ، بغية تعزيز التعاون التقني في هذا المجال .

(د) وطلبوا الى البلدان المنسقة في هذا المجال أن تواصل جهودها للإضطلاع بالولاية التي أسندت إليها في الاجتماع الثاني .

١٣ - المواصلات السلوكية واللاسلكية

لاحظ الوزراء مع الارتياح ان اللجنة التقنية لمجمع وكالات الانباء لبلدان عدم الانحياز قد اجتمعت في القاهرة في آذار/مارس ١٩٨٤ . كما عقد بالقاهرة في ٩ و١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ اجتماع مشترك لوزراء الإعلام ووزراء المواصلات السلوكية واللاسلكية للبلدان التي تستضيف مراكز إعادة التوزيع التابعة لمجمع وكالات الانباء لبلدان عدم الانحياز . وحقق هذا الاجتماع تقدما كبيرا صوب الاتفاق حول خفض السدول الاعضاء لتعريفات المواصلات السلوكية واللاسلكية من أجل تحقيق استخدام مرافق وشبكة المواصلات السلوكية واللاسلكية استخداما أكفأ وأعم في فائدته .

وأعاد الوزراء تأكيد دعمهم للمواقف التي اتخذها المؤتمر السابع لرؤساء الدول أو الحكومات ، المعقود في نيودلهي ، فيما يتصل بالتوصيات التي اعتمدها اجتماع البلدان المنسقة المعقود في بلغراد في ميدان المواصلات السلوكية واللاسلكية ، وكرر دعوته الى بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية لاتخاذ تدابير فردية وجماعية لتنفيذها .

وأعرب الوزراء عن تأييدهم للقرار الذي إتخذه مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بإنشاء مركز للتعاون بين جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في ميدان الخدمات البريدية والمواصلات السلوكية واللاسلكية وناشدوا جميع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد ، أن تقدم ملاحظاتها بشأن مشاريع النظم الأساسية للمركز المذكور .

١٤ - المشاريع العامة

أعرب الوزراء عن ارتياحهم لكون المركز الدولي للمشاريع العامة في البلدان النامية ، بلوبليانا ، يوغوسلافيا ، قد أصبح منظمة حسنة التنظيم تقدم إسهاما هاماً لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مجالات الصناعة والتكنولوجيا والثقافة والتجارة والمالية .

وطالب الوزراء من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى التي لم تفعل ذلك بعد ، أن تصبح أعضاء في المركز .

١٥ - الإسكان

لاحظ الوزراء مع الارتياح ان الاجتماع على مستوى كبار المسؤولين لبلدان عدم الانحياز المنسقة في ميدان الإسكان قد عقد في كولومبو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ . وكان أحد أهم بنود جدول الأعمال التي نوقشت في الاجتماع يتعلق بالاستراتيجيات الموضوعة للاحتفال بالسنة الدولية لإيواء المشردين ، المعين لها سنة ١٩٨٧ . كما نوقش دور حركة بلدان عدم الانحياز والتعاون فيما بين البلدان الأعضاء في ميدان الإيواء . وحض الوزراء بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية على دعم خطط ومهام التعاون المحددة التي تنشأ في إطار أهداف الإسكان التي اقترحتها فريق البلدان المنسقة المعني بالإسكان ، وعلى المشاركة في هذه الخطط والمهام . وكرروا تأكيد الحاجة الى تعزيز التعاون مع لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، لدعم وإنجاز التدابير المتعلقة بالسنة الدولية لإيواء المشردين التي سيجري الاحتفال بها عام ١٩٨٧ .

١٦ - التعليم والثقافة

لاحظ الوزراء مع التقدير التقدم الذي أحرزه المؤتمر الأول لوزراء التعليم والثقافة لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، المعقود في بيونغيانغ في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ . ورحبوا باعتماد المؤتمر للإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بالتعاون في ميادين التعليم والثقافة بين بلدان عدم الإنحياز وغيرها من البلدان النامية ، وأوصوا بتنفيذهما على نحو عاجل .

وشددوا على الحاجة الى مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان عدم الانحياز في هذا المجال وأكدوا أهمية إتخاذ موقف منسق في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية .

ورحبوا بقرار عقد المؤتمر الثاني لوزراء التعليم والثقافة لبلدان عدم الانحياز وأيضا بعرض كوبا إستضافة المؤتمر في هافانا خلال النصف الاول من عام ١٩٨٦ .

ورحب الوزراء بعرض جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إستضافة مهرجان الافلام والحلقة الدراسية المعنية بالخبرة المكتسبة في حملة محو الأمية والإلتحاق المدرسي للتلاميذ في سن الدراسة ، وذلك في بيونغيانغ في النصف الثاني من عام ١٩٨٦ وفقا لبرنامج العمل للتعاون في ميدان التعليم والثقافة .

ولاحظ الوزراء مع التقدير ان كثيرا من بلدان عدم الانحياز تتعاون مع صالة الفنون لبلدان عدم الانحياز في بيتيفراد ، مونتيفرو ، يوغوسلافيا ، وتقدم لها بسخاء أعمالا فنية قيّمة كتعبير حي عن فنون وثقافات بلدان عدم الانحياز وتأكيد لها دوليا على نطاق أوسع ، وحثوا بلدان عدم الانحياز على مواصلة تعاونها مع صالة العرض والمشاركة بنشاط في برنامج عملها .

١٧ - التوحيد المعيارى والأوزان والمقاييس ومراقبة الجودة

لاحظ الوزراء مع الارتياح أن اجتماعات عديدة عقدت في هذا الميدان .

وقد عقد اجتماع بشأن التوحيد المعيارى والأوزان والمقاييس ومراقبة الجودة في روما في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٣ .

وعقد الاجتماع الرابع لفريق التنسيق لبلدان عدم الانحياز في مجال التوحيد المعيارى والقياس ومراقبة الجودة في بلغراد في الفترة من ١٠ الى ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، وفيه اعتمدت خطط العمل لكل من الأفرقة الفنية الأربعة التي شكلت في اجتماع أسبق لفريق التنسيق وكذلك الإطار الزمني لتنفيذها . كما ناقش هذا الاجتماع مسألة تنسيق موقف بلدان عدم الانحياز في اجتماعات مجلس منظمة المعايير الدولية .

وعقدت اجتماعات الافرقة لبلدان عدم الانحياز في ميدان التوحيد المعيارى والقياس ومراقبة الجودة في نيودلهي في الفترة من ٢٣ الى ٣١ كانون الثانى/يناير ١٩٨٥ .

وشمل الاجتماع ما يلي : (١) إجتماعا شانيا للخبراء ، (ب) إجتماعا خامسا للبلدان المنسقة ، (ج) حلقة تدريبية بشأن التوحيد المعيارى وضمان الجودة ، (د) إجتماعات الفريق الفني . وجرى في اجتماع البلدان المنسقة استعراض موقف الافرقة الفنية والعمل على تنسيق المواقف فيما يتعلق بالمنظمات الدولية .

وأيد الوزراء التوصية التي مؤداها ان يشارك أعضاء الحركة الآخرون في هذا المجال كمنسقين من أجل توسيع قاعدة التمثيل في البلدان المنسقة .

ورحب الوزراء بالاتفاق بأن يعقد الاجتماع السادس للبلدان المنسقة في الفترة من ٢٣ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ في هافانا ، وطلبوا من البلدان الاعضاء المعنية في الحركة أن تشارك في هذا الاجتماع .

حادى وثلاثون - النتائج

١٩٨ - لاحظ الوزراء مع الارتياح التقدم المحرز صوب تنفيذ برنامج العمل منذ مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز . وأعربوا عن أملهم في إحراز التقدم في القطاعات الأخرى من برنامج العمل .

١٩٩ - وأوصى الوزراء بأن يعقد إجتماع الخبراء الخامس في جميع مجالات برنامج العمل في أقرب وقت ممكن قبل مؤتمر القمة التالي ، ودعوا مكتب التنسيق للتشاور مع البلدان المعنية بشأن موعد هذا الاجتماع ومكان انعقاده .

٢٠٠ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لدرجة الانسجام والتعاون في برامج عمل مجموعة السبعة والسبعين وبلدان عدم الانحياز وأكدوا الحاجة الى مواصلة هذه العملية والاستمرار في تعزيزها .

قرار بشأن الدين الخارجي

إن المؤتمر ،

إن يساوره قلق عميق إزاء تزايد ومدى الدين الخارجي للبلدان النامية وإزاء العبء الثقيل لخدمة الدين ، بما لذلك من أثر ضار بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ،

وإن يؤكد أن مشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية هي نتيجة مباشرة للبيئة الاقتصادية السائدة في العالم التي تعكس أوجه التباين القائمة والنظام الاقتصادي الدولي الجائر ،

وإن يعيد تأكيد أن إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ستسهم بشكل حاسم في وضع حد نهائي للعلاقات الاقتصادية الدولية الحالية الجائرة وغير العادلة ، التي تترتب عليها إلى حد كبير مشكلات الدين الخارجي للبلدان النامية ،

وإن يؤكد أن مشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية قد اتخذت أبعادا سياسية خطيرة وانها تتطلب بالتالي معالجة سياسية ونهجا عالميا ،

وإن يشدد على أن مشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية قد أصبحت أكثر حدة بسبب التأثير العكسي للسياسات الاقتصادية التي تنتهجها بعض البلدان الرئيسية المتقدمة النمو والتغيرات السلبية الناجمة عن ذلك في النظم المالية والنقدية والتجارية ،

وإن يؤكد أن السياسات الحالية لمندوق النقد الدولي فيما يتعلق بحل مشاكل الديون سياسات غير متناصفة وينبغي لها أن تأخذ في الاعتبار بدرجة أكبر الاحتمالات الانمائية للبلدان النامية ،

وإن يسلّم بأن للعبء الشديد الوطأة لخدمة الدين وجهود التكيّف المضنية التي تضطلع بها البلدان النامية المدينة آثارا اجتماعية وسياسية قوية عليها ، بما في ذلك حدوث انخفاض شديد في مستوى المعيشة وتدهور في نسيجها الاجتماعي ،

واقترعاً منه بأن إعادة جدولة الديون ليست كافية ومن شأنها فقط أن تؤجل المشكلة ،

وإذ يسلّم بأن الدين الخارجي التزام يتعاقد عليه المدينون فرادى ولا بد من الوفاء به وإذ يلاحظ ، مع ذلك ، أن الالتزامات المالية التي تفضلع بها البلدان النامية مع الدائنين من البلدان المتقدمة النمو ومع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف قد أصبحت في ظل الظروف الحالية فوق طاقة الاحتمال ؛ وإذ يلاحظ كذلك أن هذه الالتزامات ، ما لم يجد المجتمع الدولي حلاً عاجلاً وعادلة ودائمة ، قد تتجاوز بالنسبة لبعض المدينين قدرة اقتصاداته ،

١ - يجت حكومات البلدان المتقدمة النمو الدائنة والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية على الدخول في حوار سياسي مع البلدان النامية للتوصل معاً إلى حلّ متفق عليه ومنصف ودائم لمشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية يتناول ما يلي في جملة أمور :

(أ) المسؤولية المشتركة لحكومات البلدان الدائنة المتقدمة النمو والبلدان المدينة والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية ؛

(ب) الإنصاف والمساواة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توزيع تكاليف عملية التكيف الاقتصادي ، وإعادة بدء التمويل من أجل التنمية ، وخفض معدلات الفائدة ، وتحسين التوصل إلى الأسواق بدرجة كبيرة ، وتجميد الحمائية والغاؤها ، وتشبث أسواق السلع وتوفير أسعار عادلة ومجزية ؛

(ج) تحديد مدفوعات خدمة الدين بنسبة مئوية معينة من حصائل الصادرات تتفق واحتياجات التنمية والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ؛

(د) إطالة فترات الدفع والسماح والتوحيد في الديون ؛

(هـ) تخفيف شروط صندوق النقد الدولي ؛

(و) العمل ، بوجه خاص ، على منح البلدان الأشد فقراً أو الأقل نمواً معاملة خاصة في حلّ مشاكل الدين الخارجي الخطيرة التي تواجهها ؛

.../...

- ٢ - يلاحظ ان التقدم المحرز في سبيل التنفيذ الكامل لقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د - ٩) لم يكن كافيا ويطلب بتنفيذ القرار على وجه عاجل ؛
- ٣ - يقرر انه ينبغي في مناقشة البند المعنون "القضايا المترابطة للنقد والتمويل والدين والتجارة" في الدورة الاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة إيلاء اهتمام خاص لمشكلة الدين للبلدان النامية ؛
- ٤ - يقرر كذلك عقد مشاورات وإقامة التنسيق بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية في المحافل الدولية ذات الصلة من أجل تعزيز الحوار الموحد مع حكومات البلدان الدائنة المتقدمة النمو والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية ؛
- ٥ - يؤيد في هذا الصدد الدعوة الصادرة عن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في اجتماع القمة الحادي والعشرين لعقد مؤتمر دولي خاص بشأن مديونية افريقيا الخارجية .

تذييل

مذكرة من رئيس المؤتمر بشأن مسألة النزاع بين إيران والعراق

في موضوع النزاع بين إيران والعراق ، ثبت عدم جدوى الجهود التي بذلها رئيس الحركة للتوصل الى صياغة يقبلها الطرفان لكي تدرج في الإعلان السياسي . كما ثبت عدم جدوى الجهود التي بذلها رئيس المؤتمر للتوصل كبديل الى بيان يقبله الطرفان . إلا انه كان واضحاً في المناقشة العامة التي دارت في الجلسات العامة ان بلدان عدم الانحياز لديها شعور غامر بضرورة التوصل الى نهاية فورية لهذا النزاع الذي يقتل فيه الشقيق شقيقه وبأهمية بذل الجهود للتوصل الى حل عاجل وشريف ودائم وفقاً لمبادئ وأهداف حركة بلدان عدم الانحياز والقانون الدولي .